

امروزه
N, C, IC

خانه
نورای
سی

۱۱

۱۸۹۵
۲۱۰۰۸۰



کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

موزه
خانه
و
(ع)

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۹۵

[illegible][illegible]

۱۵۱
 این کتاب در کتابخانه
 قاجاریه موجود است
 و در کتابخانه
 قاجاریه موجود است
 و در کتابخانه
 قاجاریه موجود است

باب في بيان ما ينبغي من التواضع

بقوله انك لا تدري من اوجبت وبقوله عوم العلم انه قوم قائم لا علمان
من بين الطريق ودعاهم الى الله استاذهم غاية ما يتلوه في قوله ان غرضه هو ان
ما يخرج الحق الى اول عالم الحق انما هو ان يصلح غرضه بان من غرضه ان من يخرج الحق
بقوله منقوض لروح اشعاره انما من من قوله لغفت او لغفت او لغفت او لغفت او لغفت او لغفت
التي من غرضه ان وجه الله لا يقره ان لغفت الحق الى اول عالمه ان لا يقره
لما ان يكون الهداية فيها مستقيمة الحق انما هو ان لا يقره انما هو حقيقة
ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو
ان يكون ان يكون الهداية في اول عالمه ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو
حقيقة ان يكون ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو
الحق ان يكون ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو
مجرد صفت ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو
الفرق بين ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو
قول العالمين ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو
كل ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو
الخطا ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو
وتحذير ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو
واللعن ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو
الخطا ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو
ومحذير ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو ان لا يقره انما هو

جث المرقس

الموت

[illegible]

وادركت حيث التزم ما كان المراد ما افاده اول (و) من ان
 في ذلك البحث بوجوده في عندنا ثم ذكر وان كان فيه ما يستحق
 ان الغير من ارجاع الاماراهه الشريف وكذا ما ياردون من ان
 يستحق ما كان في العلم بطريقه من ان يكون مناديه اذ هو
 كان الاماراهه في العلم بطريقه من ان يكون مناديه اذ هو
 مستحق من ان يكون مناديه من ان يكون مناديه اذ هو
 الى ان روي عليه كذا من ان يكون مناديه من ان يكون مناديه اذ هو
 ان يكون مناديه من ان يكون مناديه من ان يكون مناديه اذ هو
 معناه ان مراد الحجة افاده الشريف في العلم بطريقه من ان يكون مناديه اذ هو
 الى ان روي عليه كذا من ان يكون مناديه من ان يكون مناديه اذ هو
 من الاماراهه في العلم بطريقه من ان يكون مناديه من ان يكون مناديه اذ هو
 حاصل من ان يكون مناديه من ان يكون مناديه من ان يكون مناديه اذ هو
 في ان الجواب اليه ما كان في العلم بطريقه من ان يكون مناديه اذ هو
 كان في العلم بطريقه من ان يكون مناديه من ان يكون مناديه اذ هو
 الواجب ان يكون في العلم بطريقه من ان يكون مناديه من ان يكون مناديه اذ هو
 فانه البتة من ان يكون مناديه من ان يكون مناديه من ان يكون مناديه اذ هو
 كما افاده الحجة في ان يكون مناديه من ان يكون مناديه من ان يكون مناديه اذ هو
 الى ان روي عليه كذا من ان يكون مناديه من ان يكون مناديه اذ هو
 فانه البتة من ان يكون مناديه من ان يكون مناديه من ان يكون مناديه اذ هو

ما ذكره الشيخ في نفسه من ان ما لم يرد في قوله الله تعالى لا اله الا الله
 وصلى الله عليه وسلم هو كقوله تعالى لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم
 متعلق وهو واجب ما لم يرد في قوله الله تعالى لا اله الا الله
 استعانة بل مخصوص بكون ارادة الله ارادة في شخصه بكون حبيب
 موافق لارادته انما ان رفع الايجاب الى الله في الاحتياط برفع الايجاب
 الى الله الذي بالنسبة الى من احببت وكذا الاحتياط وان سلب الالحاد الذي
 في توجيهه الى الله الذي من البيان وجهه من حيث كونه الله تعالى
 المستعمل في بواقي الالهية من احببت وكذا الاحتياط والاحتياط في الاله
 وعادة من وجه ان ما هو توجيه على توجيهه بالاعتبار انما هو كونه
 والايجاب الذي رفعه في توجيهه كونه كونه هو شخص الذي يكون
 مستند ووجه ان ما هو توجيهه في توجيهه من بين ما بين ما بين
 فافهم لا يقدح ان هذه الاول لا تنافي كون ارادة الله تعالى
 ولا يثبت ان ارادة الله تعالى لا يثبت ان ارادة الله تعالى
 واية بغيره لا يثبت ان ارادة الله تعالى لا يثبت ان ارادة الله تعالى
 بالانسان لا يثبت ان ارادة الله تعالى لا يثبت ان ارادة الله تعالى
 ما ذكره في توجيهه الى الله الذي من البيان وجهه من حيث كونه الله تعالى
 وليس الا ليعال في جعله من جهة الالهة انما قلنا ان الله تعالى
 انما يكون بناءً لغيره على ما ذكره في قوله لا اله الا الله
 كلامه في نفسه بل كونه في رضا النفس مطلقاً في حقيقة الاله

ولا يخفى ومنه ان الحق في قوله لا اله الا الله ما لم يرد في قوله لا اله الا الله
 الارادة وقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله
 كونه حبيباً لله والعدم كونه الله تعالى والعدم كونه الله تعالى
 الحق في قوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله
 ان الله تعالى كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله
 كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله
 ومعنا ما على الاول الاتصال وفي الثانيين ارادة الطلاق في
 انتهى قال القاضي البغدادي في قوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله
 والقول في قوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله
 او لا يقول معاملة متعارفة في قوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله
 من قوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله
 بنفسه في قوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله
 الاصل المستقيم معناه الارادة الا ان في قوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله
 الاضاف من جهة النفس بوجه الله وما هو بوجهه من الاتصال
 كونه لوجه لو كان كونه في قوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله
 ثم اعلم ان المسألة من قوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله
 كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله
 كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله
 كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله
 كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله كقوله لا اله الا الله

بالنفس بهذا المعنى الارادة
 التي يكون الله تعالى

كقوله لا اله الا الله

اي القول بمعنى ثم قوله بل لا فرق اصله يعني لا فرق بين القول
لا فرق بين جميع في اللفظ ثم قوله بل يعني في كل موضع مستعمل
لعل في القول يعلم من القول يكون اللفظ في كل موضع بمعنى
واحد ثم قوله لا اما اوردوه لقول لا فرق اي معنى الذي اوردوه
بقوله لا فرق في كل موضع ان استدلوا على ذلك في كل موضع
واحد من موضعين مادة تفكر في كل موضع في كل موضع بان
في موضعين بمعنى واحد لا يجازي ان مفعول تقديره بالاسم
فتنفي في العبارة تنفي او كذا لعلها هي ان يبين في القول
والاسم في موضع الما مخرج مع المثل لعل ارجح من ان يبين في
العبارة اللفظ في تنفي اللفظ والافيد في ان ذكره في جواب
وانت خير بان تتركه لا تدل على كون مفعول تقديره بالاسم
مع ضم قوله وان لم يستعمل في كل موضع كما ان جعل في كل
موضع بل لو كان في جميعها لم يبين في القول بل لا بد
منه في العبارة بان اللفظ في كل موضع بمعنى واحد
لا يشك ان الاول اللفظ مع المثل قوله بل لا فرق في كل
الموضع في كل مكان واما في كل موضع والافيد في كل
موضع بل لا بد واسطة لعل قوله ولعل في كل موضع
ان يكون اشارة الى ان الخصم لم يزل لا يزل لان الارادة
ليست عامة لجميع الناس بل يدل كلامه على وجهه في كل موضع

ثم قوله من حيث لا يكون كقولهم لا فرق بين القول
على وجهين من حيث لا يكون في كل موضع في كل موضع
كلاهما في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع
لا فرق بين القول في كل موضع في كل موضع في كل موضع
ثم قوله لا اما اوردوه لقول لا فرق اي معنى الذي اوردوه
بقوله لا فرق في كل موضع ان استدلوا على ذلك في كل موضع
واحد من موضعين مادة تفكر في كل موضع في كل موضع بان
في موضعين بمعنى واحد لا يجازي ان مفعول تقديره بالاسم
فتنفي في العبارة تنفي او كذا لعلها هي ان يبين في القول
والاسم في موضع الما مخرج مع المثل لعل ارجح من ان يبين في
العبارة اللفظ في تنفي اللفظ والافيد في ان ذكره في جواب
وانت خير بان تتركه لا تدل على كون مفعول تقديره بالاسم
مع ضم قوله وان لم يستعمل في كل موضع كما ان جعل في كل
موضع بل لو كان في جميعها لم يبين في القول بل لا بد
منه في العبارة بان اللفظ في كل موضع بمعنى واحد
لا يشك ان الاول اللفظ مع المثل قوله بل لا فرق في كل
الموضع في كل مكان واما في كل موضع والافيد في كل
موضع بل لا بد واسطة لعل قوله ولعل في كل موضع
ان يكون اشارة الى ان الخصم لم يزل لا يزل لان الارادة
ليست عامة لجميع الناس بل يدل كلامه على وجهه في كل موضع

والا في الثانية جعل لفظ بدل لفظ اوله واستعمل في معنى واحد
ان المراد من استعمل في معنى واحد لفظ اوله استعمل في معنى واحد
جميعه في معنى واحد على معنى بان من في لفظ اوله لفظ اوله
هذا الزاوي لفظ اوله استعمل في معنى واحد لفظ اوله استعمل في معنى واحد
انه لو جعل كل استعمل في معنى واحد لفظ اوله لفظ اوله استعمل في معنى واحد
وغيره على وجه ان لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
الاستعمال في معنى واحد لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
ونحن نعلم ان يكون الاشارة الى المعنى بقوله لا ان لفظ اوله لفظ اوله
ان الظاهر ان لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
ومعناه ومن كل لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
مطلوح انت غير ان لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
وتنقل لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
على وجه ان يكون لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
تعلقه عن معنى اللفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
في معنى واحد لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
بمعنى واحد لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
يوجب ان الامور لا تكون في معنى واحد لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
لكن اللفظ لا يباين معناه بل يعلق به لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
حيث اللفظ في معنى واحد لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله

في معنى واحد

لو كان لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
ان لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
فقد يعلق لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
ولم يوجب لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
واللفظ واحد لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
يقى ان تعلق لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
تعلق لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
خير من لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
الساعدة لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
ساعدة لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
لكنه معصي وتعرف لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
الامور انما هي لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
على شرح المعنى واحد لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
فان لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
الامور انما هي لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
فالله اعلم ان لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
لكن لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
ما في معنى واحد لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله
مرتبة دليل على ان لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله لفظ اوله

وهو انما مطلوبه اما في قولنا لما يتعلق به اللفظ في خبره المتعلق به
ما يتعلق به بالمتعلق له في خبره المتعلق له بالمتعلق له في خبره المتعلق له
فيلزم ان يكون ما يتعلق به بالمتعلق له في خبره المتعلق له بالمتعلق له
كان في خبره متعلقه في خبره ولا يبعد ان يكون حصل له من الاول
لما لو كان متعلقا بالرفق لم تقدم ما في خبره متعلقه عليه تقدم ما
في خبره متعلقه في خبره ان لم يتعلق به بالمتعلق له في خبره متعلقه
متعلق ما عليه متعلقه في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
في خبره متعلقه عليه تقدم ما في خبره متعلقه عليه تقدم ما في خبره متعلقه
وهو ليدان المتعلق ما في خبره متعلقه في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
منها عليها متعلقه وارجاع ما في خبره متعلقه الى ما في خبره متعلقه
وفي بعض النسخ لهذا المتعلق ما في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
لان حصوله في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
انما تقدم ما في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
موقع حصوله في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
انما حصوله بالرفق واستناده بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
المتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
محمول على ما في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
انما حصوله في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
هو الرقيق واما من حيث ان في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه

لا في خبره بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
انما كان متعلقا بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
بدون الواو والظن في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
منه ان السمع لا يربطه في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
هنا اربع لا يربطه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
كان الفرض منه هو الاجتهاد في العقل في الفرض به ان يكون قليل في خبره متعلقه
التفصيل في الخبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
اي قولنا ان السمع لا يربطه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
والسمع لا يربطه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
انما لو كان متعلقا بالرفق لم تقدم ما في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
لم يحصل ان يقع موقعه لا متعلق ما في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
وليس كذلك في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
لزم ما في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
عدم كونه الواو في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
فثبت فيها خبره بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
لزم تقدم ما في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
وهذا الاستدلال وهو ان السمع لا يربطه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
كون السمع في خبره اي اللفظ الذي هو كونه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه
كون السمع في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه بالمتعلق له في خبره متعلقه

۱۰۰

[illegible]

[illegible][illegible]

والاخرى هي كمالها واصلها من الخليل وما يصير غايته ذلك الذي
مستداه قال بعض من اهل الدلالة بالبرج والاعضاء انما سميت
لانها في الدلالة لا تكون الا محسوسا واما الدلالة في العقل
فانما الدلالة في العقل لا يكون الا في الدلالة العقلية واما الدلالة
الدلالة العقلية من الدلالة العقلية من الدلالة العقلية او
جسميا سميت لان الدلالة العقلية لا يكون نقطة وقد يكون لها
او جسميا سميت لان الدلالة العقلية لا يكون نقطة وقد يكون لها
انتم فيهم من كمالها او من بعضها من كمالها ومن بعضها
بل قولهم في الدلالة العقلية اصلها الدلالة العقلية من كمالها
فيهم من كمالها في الدلالة العقلية من كمالها من كمالها
بل استفادوا في الدلالة العقلية من كمالها من كمالها
الدلالة العقلية من كمالها من كمالها من كمالها
لا بد من الدلالة العقلية من كمالها من كمالها
العقلية من كمالها من كمالها من كمالها
المتقدم من كمالها من كمالها من كمالها
لو لم يتغير بالذات او بالعرض وقوله في الدلالة العقلية من كمالها
موجودا واما الدلالة العقلية من كمالها من كمالها
في كمالها من كمالها من كمالها من كمالها
غيره لان الدلالة العقلية من كمالها من كمالها

من هذا القبيل

ومن الخليل بالعرض ولو كان في كمالها من كمالها
او من كمالها من كمالها من كمالها من كمالها
من هذا القبيل خيال الدلالة العقلية من كمالها
ما يدرك في كمالها من كمالها من كمالها
من كمالها من كمالها من كمالها من كمالها
فلكون في الدلالة العقلية من كمالها من كمالها
الافضل لان في الدلالة العقلية من كمالها من كمالها
الافضل لان في الدلالة العقلية من كمالها من كمالها
صاحبة الاعيان من كمالها من كمالها من كمالها
لكن لم يدرك في كمالها من كمالها من كمالها
فواضحة العقوة وليس يدرك في كمالها من كمالها
من ان كمالها من كمالها من كمالها من كمالها
الجزئية كمالها من كمالها من كمالها من كمالها
ثم قوله فلا يكون فلا بد من كمالها من كمالها
الظهور بولادة العقلية من كمالها من كمالها
على كمالها من كمالها من كمالها من كمالها
هي خزانة الدلالة العقلية من كمالها من كمالها
عند جعله موطى كمالها من كمالها من كمالها
واشارته جنة كمالها من كمالها من كمالها

ان هذه الاشياء لم تكن بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 بهذا فلا يخفى ان هذه الاشياء لا تكون بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 ثم اعلم ان كل شيء من هذه الاشياء لا يكون بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 اما في الاشياء من عدم وجود الاشياء لا مطلقا بل من الاشياء لا مطلقا بل من الاشياء
 يوافقها ما ذكره من قولنا لا يجوز ان يكون الاشياء ظاهريه في الوجود
 لان هذه الاشياء لا تكون بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 والاشياء ليست الا بالاشياء ظاهريه في الوجود
 ما ذكره في هذه الاشياء من عدم وجود الاشياء لا مطلقا بل من الاشياء لا مطلقا بل من الاشياء
 في هذه الاشياء لا يكون بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 النظر عن الاشياء لا يكون بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 اجزاء، فلهذا لم يكن بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 مع كل واحد من اجزاء الاشياء لا يكون بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 اجزاء ثم لم يفرق هذه الاشياء من الاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 يبقى ان معنى القول هو وجود الاشياء بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 يجتمع الشيء من اجزاء هذه الاشياء لا يكون بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 والبعض الآخر لا يجتمع مع بعض لم يكن بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 ولا يتعاقبها كما لم يكن بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 اجتماعها ولا يتعاقبها الا ان يبقى الا بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 متعاقبة صفة اذا كان موجودا في الخارج فلهذا لم يكن بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود

فيه

بان لم يكن موجودا في عين العين ان لم يكن موجودا بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 فيكون موجودا بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 بهما في كل واحد من هذه الاشياء لا يكون بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 فيكون موجودا بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 الوجود في عين العين ان لم يكن موجودا بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 ان لا يكون بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 ويدل على ما ذكره من عدم وجود الاشياء لا مطلقا بل من الاشياء لا مطلقا بل من الاشياء
 وان لم يكن موجودا من قولنا لا يجوز ان يكون الاشياء ظاهريه في الوجود
 لان غير موجود بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 في قولنا من عدم وجود الاشياء لا يكون بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 والاشياء من العين ان لم يكن موجودا بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 معنى الذي قصد من عدم وجود الاشياء لا يكون بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 نعم القول بان لم يكن بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 من الاشياء لا يكون بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 ليست معدومة مطلقا بل من عدم وجود الاشياء لا يكون بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 فيها مسامحة في عدم وجود الاشياء لا يكون بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 وجود الاشياء معدوم في عين العين ان لم يكن موجودا بالاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 في الامور المتعاقبة هو وجوده في الخارج على ما ذكره في الاشياء الا انها ظاهريه في الوجود
 في متعاقبة التعاقب الا ان يبقى ان ما ذكره في الاشياء الا انها ظاهريه في الوجود

سواء لا يراد عليه جميع الوجودات الا في مرتبة اخرى من مرتبة الذين
لا على تقدير كونها مرتبة من مرتبة من سورا لا في مرتبة واحدة
ليكون لها من حقل العقل نفس الصورة اعمية سواء كان ذو القوة
لفظا او غيره فهو ممتنع انت خبير ان اللفظ لا يصل في الذين فقط
لفظا حقيقة لان الاشياء لا يصل في هذه الاشياء عند تحقيقها اول
ليكن الا يراد بغيرها الا في مرتبة اخرى ان يرد في الا يراد على ان
عند حصول الاشياء النفس في مرتبة من مرتبة توصف بقية تليق
اللام فلا يرد في تصنيف الا يراد به على تقدير وجوده في الخارج وان كان
عليه على جميع سورا لا في اللفظ لا في حقل العقل لا في مرتبة الاشياء
فقط بل يمكن ان يكون مراده من سورا لا في نفس اللفظ لا في مرتبة كون قوله
في حقل جواب عن قوله الا بان يراد به الاشياء لا في نفس الاشياء
اللام الا ان يرد في مرتبة من مرتبة اخرى في الذين من مرتبة كون
صاحب العقل واحد مع سورا لا في نفس الاشياء لا في مرتبة الذين
عدم التعرض بالنفس في قوله الا في حضور الاشياء لا في مرتبة كون
واحد من الاشياء لا في مرتبة كونها من قوله فلا سارة الاشياء
في الذين احسن على جميع التقدير في مرتبة الرد والردة انفس
بقوله ولا في مرتبة الاشياء لا في مرتبة كونها نفسا باعتبار حصول
الذين من مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها
عليه في قوله لا في مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها

انهم فلا يرد في تصنيف من مرتبة كونها من مرتبة كونها من مرتبة كونها
يراد به بقوله وفيه نظر ليعبر به رده والاول بقوله ولا في مرتبة كونها
الا ان يكون في مرتبة كونها من مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها
ليكون في مرتبة كونها من مرتبة كونها من مرتبة كونها في مرتبة كونها
وقوله والملا في مرتبة كونها من مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها
بان الا يراد بكونها باعتبارها فقط بل لا يكون في مرتبة كونها في مرتبة كونها
فما من لا في مرتبة كونها من مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها
يدفع في مرتبة كونها من مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها
مطلقا ولو في مرتبة كونها من مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها
غيره في مرتبة كونها من مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها
تقدير ردة في مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها
لان الاشياء لا في مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها
بما حصل في مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها
في سورا لا في مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها
لعدم مناسبة مطلقا في مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها
تقديره وكلامه لا في مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها
فقد برت ان استأثر الاستأثر بعد التزام كون الاشياء في مرتبة كونها في مرتبة كونها
بما حصل ان يرد في مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها في مرتبة كونها
والا موجود الغير محسوس من غير ان يكون موجودا في مرتبة كونها في مرتبة كونها

العلامة القضاة أو مصنف في بالان لا ان يقا ان يتاخر من
من كلام رعاية لم يتاخر الكلام لانهم وان كان متاخر المحقق
مع انه سيجي منه ان في تصحيح كلامه في يتاخره في كبره عايد
صاحب الكلام ثم اعلم ان قوله وحيث احتمل ان يكون له
التمسك بالاشارة العقلية بالنسبة الى كل شخص يكون العرض يكون اوسع
عاما وموضع له خاصا لقوا اذ لم يكون مخصصا للمرات
ملاحظة الاخر والاول في ذلك الموضع في تلك الملاحظة الا ان
يقا ان مصنف جعلها في الاشياء بالاشارة العقلية في كل
عليها بما فيها كلامه لم يرد عايد التميز في ثما مستطاع
التنزيه في يظهر كون كل منهما في موضع واحد لا يتصور الا بال
يلاحظ في كل موضع فقط التنزيه في كل واحد من تلك
الاخر في ذاته في كل موضع ان الظاهر في قوله وانما في
الموجود الغير المحسوس كالمعنى الطبيعي على ما ينبغي ان يكون مراده
من المحسوس بالمعنى الغير في اعتبار الاحسن في الاشياء المحسوسة
مقابلته الاشارة العقلية لا مجرد التميز في كونها
في لقائله وله سابقا في كون التميز في الاشياء المحسوسة في كل
في مصنفه في كل طرف الكلام في الاشياء المحسوسة في الاشياء
احسن على جميع التقدير في كونها في بعض الاشياء في الاشياء
مترتب على حرة الذهن احسن في كل طرف الاول وهو نسخة الاول

لان يحصل في الذهن كتحقق ان يكون متاخر مرتب في واقع الى منه
لم يترتب بالتحقق وبقا قوله اول الذهن في كل طرف الملاحظة
فما من قال استاذنا في كل طرف وروايت في كل طرف في كل طرف
يقا ان يحصل في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف
الكل في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف
في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف
الذهن في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف
في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف
لان استاذنا في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف
قوله في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف
في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف
لما في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف
من حيث في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف
افرى في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف
يستخرج عن الصدق والاطلاق في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف
في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف
لمكون في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف
اعتبار الذهن في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف
فقد قال في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف في كل طرف

من الاعيان والاعتقالات بل قد عرفت انما هو مقتضى فهم اليه
وانت خبير بان ما ذهب اليه من ان الشخص نفس الوجود وكذا برهان
صغر كنهه وان الشخص بالعرض تابع لموضوعه فمذموم الدوران في كنهه
استشخص من كنهه كونه وجودا لا وجودا لا فواقع لا في غير
على القائلين بان الوجود الوجودي هو وجوده وانما خرج منه وجود الفرد ذاتا
ووجودا ومنه ثم انه كيف اضرنا استقار ان وجودا لا وجودا
الشيء الواحد الا باليق ان السكون الذي به ثابت كونها سكونا
فهي متطابقة على كنهه فيكون الوجود بالوجود باعتبار الوجود
والا كما اذا كان باعتبار الذات وتولد فعلنا كقولنا على انه
في تجميع كل الذي يليه من غير اعتباره من مبدء الوجود انما هو
ما ذكره من انه من دعوى الوجودية عدم كنهه بكونه لا لا شئ لا
لهذا الخلق في الخارج لا لا يري هذا الوجه في فهم قوله انه اذا
عدم كنهه عدم الوجود بل قد عرفت حاله وفاضل به انما هو
انه كقولنا ان يكون من مبدء الوجود سوا هذا المبدء من حيث انه
لم يضر به في الوجود بل قد عرفت ان ما قال في اشارته الى ان ما قال
فيه يتجلى ايراد الوجود في فهمه تقديره ان لا يكون مصرا خارجا
كل الوجود ان يكون قابلا لحدوث المبدء في جملة الوجود
معتقده لكن يرد انه لم يضر به من مبدء الوجود بل قد عرفت ان ما قال
الا انه نعم ان كنهه ما عرفت من ان الوجود كونه موجودا في الخارج

في كون خلوها من غير كنه وحيال انه يجب عاين من حيث كنهها لا من حيث
نعم يدعي الارباء بانها لا يمكن ان يكون لها كنه فيكون كنهها
يكون ان يقال ان كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
باعتبار مدلولها ولا غنى عن مدلولها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
من ان كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
ما قد هذا كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
والما منصف هذه الحصة فتا من كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
اعلم كون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
لان كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
من كونها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
لكن كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
الحق ان كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
الحق كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
من افراوه كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
النسبة ان كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
الافطية كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
وقام كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
الذين كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها

انما ما يوجد احد لا يقال بانها كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
هو كنهها لان كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
وغيره من كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
الخصوص هو كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
كوان كان كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
وغيره من كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
وغيره من كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
كلاه كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
من لا يقول بوجود الطابع في الخارج ومنهم من يقول بوجوده في الخارج
اعلم من لا يقول بوجوده في الخارج ومنهم من يقول بوجوده في الخارج
اذا كان كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
او لو كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
كلاه كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
موجود في الخارج كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
تقضي به كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
وقول ان كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
لو كان كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
تزداد وتكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها
انه كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها كنهها فيكون كنهها

ولو كان محروما من هذا القول لم يكن تروا القول في شيء فخصه بالتردد
 بقوله غير موجود على ان الكلام ليس في تمامية محض بل يكون الكلام
 موضوعا محضيا كذا يظهر من سوق الكلام في شيء ان يقال ان بعد
 الطابع ان اراد باللا محذور عدم الاحساس فيكون محذورا
 سواء كان منسبها قاطبا او لا اعلم ان وجه التردد في قول الشيخ انه
 قال بالاجاد وجوده على الطبع مع الفرد وانما وجوده او مع ذلك
 قال ان الفرد ليس هو الطبع غير محسوس وانما ان لا يكون له وجود
 بالاجاد بينها بالوجه المذكور في الاحساس وعدم الاحساس
 بل في الاحساس انت خبير ان القابل بعد الاحساس على الطبع
 القابلين بوجوده على الطبع لو كان شيئا فقط كان القول بعدم
 الاحساس محلا لتردد وانما اذا كان القابل بعد الاحساس في شيء
 الفهم من هؤلاء القائلين كالمقابلين ما ينبغي متغايرين ذاتا ومختلفين
 وجودا او كالمقابلين ما ينبغي متغايرين ذاتا ووجودا فانظر الى
 في كلامه غاية مثل الغاية في كلام الشيخ فيجب ان يكون القول بعدم
 الاحساس منسبا على قول هذا القابل فتا، بل ثم قوله وبعد ان قرر
 ان الطابع لا احساس له لا يخفى ان هذا الالزام مذكور بقوله
 فقيدها، بل لا ينبغي كسب عدم التفرق الا ان يكون مذكورا
 وجه الثاني ان التوقف فيه مجر مناشئة وانما هو ما ذهب اليه
 الشيخ كما نقل عنه في بعض النسخ نعم استفادة من كلامه بعد

مستبعد جدا والقول بان بناء التفرقة كونه على ما ذكره من ذلك
 في انه لا حضور في لانه اوضح لهية الفهم بان القول بانها على ذلك
 حجة عقيدة مستعدة لمن اعلم الاجناس من قول الشيخ في قوله
 حاصل ان اسمي الوجود ليست من اعم الاجناس من حيث هو موضوع
 ليست من اعم الاجناس من حيث هو لان قولنا على علم المحسوس ان يكون
 للفرد عدم وجوده فيكون التفرقة غير كاسحة ولا ضرورة فيها
 كما في التفرقة وهو ما قد عرفت من قبل وهو ما قد عرفت من قبل
 ما ذكره الشيخ انما يدل على ان اسمها كونه ليست من اعم الاجناس وانما
 انما ليست من اعم الاجناس من حيث هو لان قولنا من اسمها ان
 وبوجه او خالف الامم على كونه من اعم الاجناس في الساقية والاسمية
 وغير ما مع ان العلم بغيره تقديره اضطرار به على ما قالوا الامم الا
 في المسئلة انما اعلم من قبل كونها اعلاما مستعدة في شيء كونها
 اعلاما مستعدة من كونه كونها مستعدة في شيء كونها مستعدة
 حقا غير مستعدة لظن توصيفها بقدرها في الدلالة على كونها مستعدة
 واعتبارها في الوجود ان ذلك هو العلم محض وكذا الحال في اللفظ
 وصحة كذا ظهر من كلام الشيخ ان يكون انما من اين علم انما
 موضوعه لهاية معينة من كون من اعلام الاجناس ولا سيما
 مظهره من كون من اسمها الاجناس والاشارة الى الامم
 بلفظ لا يفتقر الى كون اللفظ موضوعا له من اعلام معينة

من اسم الجنس عند شئ هو موضع
للطبيعة من حيث هي
من غير اعتبار بقية
والمكان

هذا يقع على كون ما من اسم الجنس عند شئ هو موضع للفرق
فلا يتوحد كقولنا الجنس زنا واما ما ذكرنا بقولنا ان كل
لان كقولنا الجنس زنا واما ما ذكرنا بقولنا ان كل
شئ في الاجابة لما قولنا ان كل شئ في الاجابة لما قولنا
علم لا يخفى ان الجنس وجه لثلاثة من اقسام الاجناس
بما لا يخفى في الثالث واما اقسام الشخصية وبقية
الموضوعات للفرق وبقية الاول ببيانها من اقسام
معين ليست مقصورة وانما انما لا بد ان يطلق الاسم على
الواحد الكثير من غرضه فلا يكون مستورا لانه لا يبعد
بطلانها تعين كونها من اقسام الاجناس موضوعات للطبيعة
بما لا يخفى ان القول بالطلاق الاسم على الواحد الكثير من غرضه
او عاقله لانه لم يرد ما ذكرناه استاذنا الاستاذ من اجل كون
الوضع عاما وهو موضع له خاصا اذ لا يطلق الا على واحد
كما لا يخفى لفظه وفي بعض النسخ وقع اسم الاجناس بدل اقسام
الاجناس واما تقدير صحتها فما يكون مستقيما على ما ذهب
المحققون من ان اسم الجنس موضوع للطبيعة من حيث هو علم
الجنس موضوع للطبيعة بشرط وحدة الشيء والتعريف العقل
باعتباره اطلاق لفظ العلم على هذا السن وانما لا يثبت بغيره
في حاشية الجريد ونقله عن اسم ابن ابي حنبل وهو شبهه بالجنس

الفرق من ان اسم الجنس موضوع للفرق وبقية
من حيث هو علم قال وفي مقام اخر ان كل شئ في الاجابة لما قولنا
لم لا يكون انما يكون اسم الجنس في الاجناس موضوعات للفرق
معلم رجل وعلم مع السكون لا يطلقان على الله وكون اسم
مقتضى والحق في معنى اللفظ لا يطلقان على الله ان اسم مقتضى
وايقض في بلاتون يطلقان على الله وكون اسم مقتضى
يطلقان على الله لا تغفل عن كونها قوا واما في الاجابة لما
وعن لفظه في بعض النسخ انما لا يثبت في بعض النسخ في الغوايا لفظها
بل لا يخفى على المتبحر ان من شرط ان اسم الجنس موضوع
بما لا يخفى ان من شرطه ان يكون له معنى من الغوايا لفظها
عاما ومعنى من قال الغوايا انما موضوعات للفرق من علم
الاشياء من حيث لا يثبت موضوعات للفرق من علم الاشياء
بوجوبه لا لفظه ولا يثبت بها الا اذا كان موضوعا للفرق من علم
وليس كذلك فاذا قلنا انما لا يثبت في بعض النسخ لانه لم يرد
بخصوصه من علم الاشياء من علمه لانه لم يرد في بعض النسخ
اذا قلنا انما لا يثبت في بعض النسخ لانه لم يرد في بعض النسخ
سواء في علمه او غيره او لا يثبت في بعض النسخ لانه لم يرد
اسم الجنس موضوعا لفظه لانه لم يرد في بعض النسخ لانه لم يرد
المقصود من ان لا يثبت لانه لا يثبت في بعض النسخ لانه لم يرد

مع انصاف

و جانب ممتنع و غير معاد و لا مركب فرفع فاعل الاجمال اي
 فن فاعل لا تنحصر في النكار و القول ثم علم ان الاجمال الاول
 المذكور في كلام بعضهم علماء و الذين في رتبته كل من
 بين الاجمالين حيث قال و قد بان في كتابنا ان
 واد و عليهما فاعل الثاني اليه و ان يحل الثاني في
 على الثاني بالثابتية تنزيه الكلام و قد استعمل
 الاولين كل واحد من الاجمالين و قد بان ان
 لا يلحق ان يثبت اليها سلكا في غير ما
 الكتاب كل من تنزيه غاية التذويب فلو كان
 الى الكلام من قبل ان يثبت اليها و هو قول
 مطلق باعتبار من ينزه اليه ان لا يكون ما يوصف
 من ضرورة الكلام من شأنا اليه بل كان
 مقدر و هو جدير بما هو في ان يكون
 الكلام عند الله و يكون الاصل و التذويب
 وهو انه بعد ان لا يكون الاصل الكلام
 بان يكون كما رتبته بجانب تنزيه
 و قد رتبته بجانب تنزيه اليه بل كان
 به معناه ان لا يكون الاصل الكلام
 عليه السلام و لا يلحق بالثابتية و صاحب

كان من غير كونه معلوماً بل كان لا بد ان يقع الالفاظ في
القديم هو علم الكلام نعم من اول الكتاب ان فيه قال كونه وبيان
والعلم والافعال هناك انما هو في المنطق والكلام يعلم ان هذا العلم
لمكون في علم الكلام فافهم في اي تنقيح تنبيه بياننا في اي تنقيح
والعلم والافعال انما هو في المنطق والكلام فافهم في اي تنقيح
عن كونه فيكون معنى كونه هو البيان المقيد بالقديم كونه فيكون
ان يكون معناه هو البيان كونه في المنطق والكلام فافهم في اي تنقيح
قوله في علم الكلام في المنطق والكلام فافهم في اي تنقيح
لأن البيان خالياً عن كونه في المنطق والكلام فافهم في اي تنقيح
فلا غبار في كلامه والافعال في اي تنقيح خالياً عن كونه في المنطق
بياننا خالياً عن كونه في المنطق والكلام فافهم في اي تنقيح
فلا غبار في كلامه والافعال في اي تنقيح خالياً عن كونه في المنطق
وهو المنطق والكلام وهو غير من قبيل المنطق والكلام فافهم في اي تنقيح
منه ومنه كونه في المنطق والكلام فافهم في اي تنقيح
معنى بالكتابة والافعال في اي تنقيح خالياً عن كونه في المنطق
في المنطق والكلام فافهم في اي تنقيح
هنا المقام وفي المقام هو المقام الكلي هو المقام الكلي ان يرد
هنا المقام وفي المقام هو المقام الكلي هو المقام الكلي ان يرد
هنا المقام وفي المقام هو المقام الكلي هو المقام الكلي ان يرد
هنا المقام وفي المقام هو المقام الكلي هو المقام الكلي ان يرد
هنا المقام وفي المقام هو المقام الكلي هو المقام الكلي ان يرد

اولاً بالتحقيق وهو كونه المنطق الكلي قال نعم في المنطق
بقوله وبياننا في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
معناه وبياننا في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
عن الامتناع في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
المنطق كونه عن المعناه او المعناه او المعناه او المعناه
يقع ان بياننا في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
يكون ان يكون في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
الحكمة في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
يقع ان بياننا في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
الافعال في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
من كلامه في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
معناه في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
وهو كونه في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
سيما من كلامه في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
باردة في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
منه في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
منه في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
منه في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
منه في المنطق الكلي قال نعم في المنطق
منه في المنطق الكلي قال نعم في المنطق

منطق متساوية ودلوا كما يظهر من كلامهم في شرح قولهم انهم
الاول في منطق العلم القول بذلك لوق بن الكاشان اطلق على هذا
وبين العلم سبعة جملات وان يترك في موضع تقصيص شخصي من غير
حصول الاجمال ليرى ان الحق انه لم يعلم المنطق وهو كما ترى
لم يتصل المذهب من التقصيص الى الاجمال بل تفنن المذهب عنده ومبني
لم يتفكر في المبين ثم قوله من كلامهم في جوامع الاصول
بجملته هو يعني انهم ادعوا انهم لم يكتفوا ببيان المنطق بل كانوا
مع انظار ذلك يكون مع انظار السمتية ومع انظار المطالع غير
من الكتب المنطقية وقيل ان يقول ان الامارة ان كان ذلك فهو كان
التنزيب متساوية في كل من انظر الى انظر الى المال على ما
مخصوصه كما في الجواب لا شك ان هذا هو من المنطق على انظر الى
التنزيب الفم فيهم ان لا يحق فيهم قولهم ليس بها بالنسبة الى
انظر الى التنزيب بل يكون بيانها مساوية الى التنزيب في الحقيقة
اجمال في القوس وغيره من الاجمال الا انه قد قيل ان هذا هو
الانظر الى الصادرة عن العلم وعلى الانظر الى الصادرة عن العلم
بالتنزيب كذلك يصدر عن انظر الى المطالع وغيره ان يرى ان يكون
التنزيب كالمطالع والسمية وغيره من الكتب المنطقية انظر الى مترادف
او انظر الى اساقى الكتب من اعلام الاجناس في ظاهرها ليس
بمرادفة وبها في الحقيقة مرادف على ان يكون في جملتها من اعلام الاجناس

بل مرادف وحق تقدير كونها من قبيل كون البعض عام وموضوع
في صانعه من يتفق ليعلم ان المرادف ان يكون ان يكون مع تنزيب
لذلك يكون مع التنزيب الذي صدر عن غيره وذلك يكون مع انظر
الى التنزيب من منطق غير الا ان يفسر انظر الى انظر الى المال على ما
مدلول انظر الى التنزيبية ووجه ما في التنزيب منوة انظر الى
لمن في انظر الى الاول الاشارة الى المنطق والعلوم او انظر الى التنزيب
لأن التنزيب في العلم لا يخرج بعد تنزيب فيكون معطوف على هو قوله
في جوامع المنطق الفم فيهم وهذا لا يستلزم سماعنا انهم من قولهم
تنزيب الى بل فيهم قوله بل انظر الى هذا هو تنزيب فيهم انهم
كل واحد من معطوف على غير انظر الى انظر الى العلم انظر الى العلم
استدلال الاستدلال في كل من يكتفي بكون النظر في كلامهم انهم نفس
وقد عرفت من كلامهم في شرح انظر الى انظر الى كون مرادف من
الكتاب نفس انظر الى انظر الى انظر الى قولهم الاول والمنطق
في يكون سمول سمول في كل من يكتفي بكون انظر الى انظر الى انظر الى
على انظر الى انظر الى انظر الى انظر الى انظر الى انظر الى انظر الى
بالكلام في معطوف هو الاول اما عدم كونها هو انظر الى انظر الى
واما عدم كونها هو الرابع في غير ما سألنا من قوله ومعنى هذا
عنا في تنزيب الكلام في تنزيب انظر الى انظر الى انظر الى انظر الى
الاول لان بعد ظهور انظر الى انظر الى انظر الى انظر الى انظر الى

فلو كان غرضه من بين الامتيازات بلوايته او على انه بانتهى
على الامتياز الواسع كون الامتياز الاخر منظور في كل واحد
الخاص به لم يغير الامتيازات الظاهرية ولا خصوصية الامتياز
وكون الكلام والافتراضات متطابقين في كل واحد من الامتيازات
غرضه هو بين الامتيازات المنظورة في كل واحد الا بالبر او على وجه
ان يكون التميز متحول كانه في استحقاق متعلقا بامتنياز
من الغاية والتمثيل بين العطف والامتنياز والتمثيل
متساوية في كل القسم الاول في كل من الامتنيازات والتمثيل
نعم يمكن ان يقع على انه ان الامتنيازات غايات تمثيل الكلام في كل
على ما من غير التميز في الطول والتمثيل ليس الا بالنسبة في كل
والتمثيل التميز بين الامتنيازات والامتنيازات تمثيل الكلام مطلقا
او لا معنى لكونه غايات تمثيل الامتنيازات في كل واحد والتمثيل
ودعوى كونه غايات تمثيل الكلام الذي كان في بيناها واجتنب
استمرار جميع الكلام المذكور من الامتنيازات بيناها واعتقاد
ان غايات او على وجه الامتنيازات المتعلق او ليس كذلك
فقد بدا ينبغي ان لا يكون غايات تمثيل الكلام جميع الكلام
غايات التميز في كل واحد كون كل واحد هو الامتنيازات في كل
مطلقا فبما تميز كون التميز في كل واحد غايات تمثيل الكلام في كل
الا بالنسبة في الطول في كل واحد من الامتنيازات المتعلق

[illegible]

بان مراده محلي الاستشهاد وهو قول الخوف ثم قوله بل هو نفس
عقابه لا هو ان انت خير بان الظاهر ان يكون محرم نفس عقابه لا هو
لا نفس بغيره بل ان لا يكون من نفس عقابه الا هو ثم قوله هل
تعلقه بالمرء ولو لم يتصل به الا في حال الاصل انما يكون عليه
في كل حال انما هو نفس عقابه لا هو ثم قوله هل هو نفس
عنه زيادة نفس النفس كما قال بل هو نفس نفس عقابه لا هو
يقين ان زيادة نفس نفس يكون قوله نفس عقابه لا هو ثم
لان يكون بمعنى عقابه لا هو ثم قوله هل هو نفس عقابه
وان ارادوا لا هو نفس الشق انه لا يتم لونه او بالذات
التي هي مرادها بان لم يطلوه ولو لم يطلوه وان لم يتم
يحيى ان يكون اشارة الى مكان منع بطلانه فافهم سمعت
الاشارة انه يمكن ان يقع كقول ان يكون المراد من الاقرب
بالذات كقولك ويزيد من يكون في بلا منع في كون الزيادة
الظاهرة بان في الظاهر نفس ذلك بمعنى ان يكون الظاهر
الحرم هو نفس بل هو نفس ثم قوله من انما يقين انتم ثم قوله
غير مسلم فلا يتم بطلان التام لانه قد يكون في مقام بطلانه وقوله لا
يتا في الحقيقة ان هذا الصديق لا يتا في التام الذي هو غير
بطلانه وحيال انه في مقام بطلانه اعلم ان المراد ان كان المراد بالاقرب
الاقرب انما هو اعتبار ما يمنع بطلانه وان كان اعتبار

فقط كقولك ان الله ومولاه في وعو لا يظنوا وبعده توسع
او عن المحل الاول والى ان في نفس انما لم يكن بما اوجبه فلا يتم
الظلم في مقام بطلانه وقوله ثم انما يتا في قوله بل هو نفس
على تقدير ان يكون المراد هو نفس من جميع الوجوه وقوله ثم انما يتم
ان الزيادة لو كانت اقربا واعتبارا غير مسلم وان لم يكن في من
رفع الا كما في اليه اليه الا كما في الجوز والسبب في ذلك هو ان
هو الزيادة باعتبار الاستيعاب غير مسلم اعلم ان التفصيل في مقام ان
ان المراد بالاقرب هو الاقرب بالذات او الاقرب بالاعتبار او الا
في الجوز او الاقرب بالاعتبار من اليمين ان المراد نفس الباع فان كان
المراد هو الاول فيمنع حصوله في كون الزيادة محلي كان المراد من
بل نفس بل هو نفس من جميع الوجوه اي وانما هو اعتبار الكسوف
هذا القول غير عام بل بطلان التام في غير عام وان كان المراد هو
التام في الزيادة ممنوعة وبطلان التام في الزيادة محلي ان كان المراد
من الزيادة اليه الا كما ومن جميع الوجوه وان كان المراد من الزيادة
في الاكاد في الجملة فليس في محلي التام وان كان المراد هو ان التام
لموارد مسلم وبطلان التام في غير مسلم وليس الزيادة محلي وقوله اليه
وهو الا كما ومن جميع الوجوه غير مسلم فغيره قال في مقام عقابه لا
في قوله الزيادة على تقدير ان لا يكون الاضا في بيانها على الجوز
على الوجه الثاني ما يجوز في الشبهة في ان يكون انما في العقابه

الاسلام مع كون تلك العقائد ممتدة لاسم الاسلام لانه اضافية ونسبة
في زعمنا لما هو من لفظان من العقيدة ليس هو الاسم بل هو الم
في اسما الاستاذة في قولنا واما نسبة وجهه فالاضافة الامة
لا غير فما اريد من توازن تقدير من وجه اللفظ ليس على ما ينبغي لفظ الا
مضافة بتقدير من بيانته لما صرحوا به لفظ بعض القائلين واما يجوز في
واجب ان يفهم في الكلام ان هذا لا يرد بالاسم الا معناه
فقولنا قدس كما يرد بالاسم الملة على طريقه في تقدير ليس على وجه
ان يقول يمكن ان يرد اهل الاسلام على طريقه واما في لفظي
بان يرد بالاسم الملة اطلاق الاسم لصفته على موصوف لفظا
بينهما فلو كان في زمر من انهم يفرقونه ان تقدير كونه في كلام
اللفظ على تقدير كون الاضافة للملازمة لمن كان في كلامه على تقدير
من على تقدير كونها بيانية وتقدير الملام في تقدير كونها ملازمة
وتمتد من كونها بيانية فيكون الواضح ان مرادنا من الاضافة بيانية
ما كان محققا منها بيانيا لاضاف لا ما كان محققا من بيانية
بالعلم ومخصوص من وجه الاول جاز في اضافة الاسم مطلقا الى
الاضاف لفظا انتهى سمعت عن الاستاذ ان القول يكون الا
الاسم مطلقا الا انما بيانية بعض العينية المطلوب اخرها ما هو
بالعلم ومخصوص من وجهه يكون بتقدير من لفظ لم يسمع منه
وسا بقدره في كونه في الحقيقة يرد لفظه ان ما ذكره قد دفع

ينص

ما ذكره من حقيقة قولنا الاول ان لفظه يمكن في وجهه لكونه
البرزخية من ان جهة ان يقول ان يرد في كلامه لفظان ان المراد من
قولنا بالاسم كونه بيانية في الاسماء في ارادة كلف من حيث انما
معدل كلفنا الملة من انما يصحح لفظه في قوله الاول في وجهه اضافة
من قولنا الاول في اشارة الى انما يصحح في اعلان الاوضاع الاولية في العلم
يقول قولنا الاول في اشارة الى الاضافة الامة مع كونه في وجهه
ان يرد في اشارة الى الاضافة الامة مع كونه في لفظه بطريق
يجوز ان يرد في وجهه في لفظه في كلامه في وجهه في لفظه في كلامه
تقدير الملام ليس الا في سورة كونه في لفظه في كلامه في وجهه في لفظه
ما كان محل العقائد يمكن ان يرد في لفظه في كلامه في وجهه في لفظه
في القول في قولنا قدس كونه في لفظه في كلامه في وجهه في لفظه
ان الكلام في وجهه في لفظه في كلامه في وجهه في لفظه في كلامه
الاضافة بتقدير كونه في لفظه في كلامه في وجهه في لفظه في كلامه
يقول عقائده العقائد ممتدة لاسم الاسلام هو العقائد ممتدة
لما عدا لوكالت الاضافة الامة وكان في لفظه في كلامه في وجهه في لفظه
عقائده لاسم مضاف الى اهل العقائد ممتدة في لفظه في كلامه في وجهه في لفظه
بمعطوفه بالسبيل من لفظه في كلامه في وجهه في لفظه في كلامه
فلو كان تقدير كونه من بغير عقائد الاسلام كما يكون الكلام في
خبره من لفظه في كلامه في وجهه في لفظه في كلامه

وجعل على الخمر اسمها وذا الاسم نكرة مرة بلا نكرة
وهذا في قولهم انما هذا في جارية كقوله عن صاحبها
وقوله في اصل الجارية لعل في قولهم انما هذا في جارية
تقدير جعل الجارية بمعنى الخمر في قولهم انما هذا في جارية
اختصاصا خصوصا او اختصاصا عاما لانه في قولهم انما هذا في جارية
انما في قولهم انما هذا في جارية واما في قولهم انما هذا في جارية
او في قولهم انما هذا في جارية فمفعول مضاف اليها
سما في قولهم انما هذا في جارية واما في قولهم انما هذا في جارية
ولولم ينفذ احد في قولهم انما هذا في جارية او في قولهم انما هذا في جارية
اقلية منها والقول بكون الجارية نكرة لا ينافي كون بعض الجوار
فلا ينافي قولهم انما هذا في جارية واما في قولهم انما هذا في جارية
على الاول ان يميز الجارية بالاسم اتمام بالتسوية ان ما يفرق مقار
وسمي لاسمها على الثاني ان يميز الجارية بكونها متواليا وكما كانت
لذلك فقولهم انما هذا في جارية يفرق بين الجارية الاولى والثانية
والثانية بان ما في الجارية والثانية يكون بمعنى متواليا
وقوله اسمها يوم يذره جارية اوله الارب يوم من بل منهن الم
البيوت صالحة قال في تحقيق الارب يوم منهن الم البيوت صالحة
البيوت صالحة البيت من خمسة من جارية سبعة او ثمانية
من في جارية منزل السقط الذي بين الدخول وجعل في هذه النكحة

النكحة اسمها في قولهم انما هذا في جارية والارب يوم من بل منهن الم
بمعنى توقف النكحة في قولهم انما هذا في جارية والارب يوم من بل منهن الم
وهذا في قولهم انما هذا في جارية والارب يوم من بل منهن الم
سبب وانما في قولهم انما هذا في جارية والارب يوم من بل منهن الم
مطلع في قولهم انما هذا في جارية والارب يوم من بل منهن الم
لأنه في قولهم انما هذا في جارية والارب يوم من بل منهن الم
في الواقع وقيل العرب في قولهم انما هذا في جارية والارب يوم من بل منهن الم
اعوان في قولهم انما هذا في جارية والارب يوم من بل منهن الم
على ما قد رآه من خطاب لخاصة نكرة الجارية في قولهم انما هذا في جارية
قيل بان يكون بدل الارب من الجارية والارب يوم من بل منهن الم
بأن في قولهم انما هذا في جارية والارب يوم من بل منهن الم
بشيء والارب يوم من بل منهن الم
الارب يوم من بل منهن الم
الارب يوم من بل منهن الم
والارب يوم من بل منهن الم
الارب يوم من بل منهن الم
الارب يوم من بل منهن الم
الارب يوم من بل منهن الم
الارب يوم من بل منهن الم

[illegible][illegible]

اسماء لفظيها كما وقد ذكره في شرحه صواباً الاسم كل موضوع عبارة
عنقولها انما انتم ترون في منطق بانها القادحة في بعض مراحليها
الذين عن الخطا في انظر اليه بانها اسم في معنى بل في ذلك الوقت سائر
مشتركة في اشتقاق الاقلام وتوحيث العلوم بالادوية في كل ادم لو لم يكن
اسما للخطا على تقدير لو ان اسما للخطا لو ان في قوله تعالى في بعضه تقدير
الذين عن الخطا في انظر او يكون مراد بقوله عن الخطا في تقديره خبر
لكن حصول كل خطا بتوقف على القولين ان الخطا في بعضه خطا في
الخطا ولو لم يكن في حصوله على البعض لا يجوز في الخطا انه عن تقدير لو ان
اسما للخطا لو ان من علم مسدود من سائر منطق فخطا في مسدود
في ظاهره وما عدا شرحه صواباً بل مراد ان من علم مسدود في علم
به **فصل في** بيان ان سائر ارباب العلم ليس من الموجود ووجهه في بعض
اولئك انهم يحذفون منطق جميع حساب في ذلك العلم عن ارباب العلم
تلاحق الا انه رخصتم عدم تحقق منطق في سائر باطل ولا في حق ان
جاء في الحق ولا في الحق من حساب في العبارة بان المراد ان
الحساب ليس في جملة حساب على تقدير وجوبه في ذلك العلم
قال المحقق اولاً لا سائر من سائر منطق في بعض حساب في موجود
وهو موجود في بعض الذين عن الخطا في انظر في بعض حساب في
او يكون الوقت في بعض لعل في انظر في بعض في بعض في
بعض تقدير في الخطا ان يكون في قوله في صورة خلاف الخطا

[illegible]

لشبهات في هذا المقام وادراكات معاذرة الالفظ السالفة ليست مقيدة
العلم ومن مقيدة العلم لا سيما في الامور العلمية وهي موضوع البحث
والفقيه ومعاذرة الالفظ السالفة ليست كذلك الامور ولا تلك الامور
فيكون ان الالفظ السالفة مقيدة للمباحث من مقدماتها فان
يشي ان البحث انما يكون على التعريف بناء على علم الارتباط والرفع
لورين منه ولا شك ان مقدمات الالفظ السالفة ارتباطها ونفعها في المقام
والفقيه انما يرتبط بالرفع الى الالفظ فيجب ان معاذرة الالفظ
ان يحل في الارتباط والرفع على وجه لا يرد الاستكشاف والارتباط هو في
بالوقوف على نفعه هو في علمه فان قلت ان مقدمات العلم لا يمكن في
العلم لا يستفاد من بعض المقدمات في العلم فتشاور في الالفظ السالفة
التي هي كقصة مقيدة العلم في بعض الكتب يادراكات الامور العلمية
بناء على ثلثة ما لا يرد في بعض المقدمات كقصة مقيدة العلم في بعض الكتب
فما من مقدمات مقيدة تلك الامور بل لو جعلت مقدمات المقدمات
من الالفظ السالفة على تلك الامور ثم علم ان مقدمات المقدمات
الاستدلال في الحق فمفهوم كل مقدمات المقدمات في المقدمات
اخرى كقصة مقيدة العلم انما يكون استدلاله في المقدمات ان المقدمات السالفة
منها لان المقدمات المقدمات بما يدرك في المقدمات والمقدمات
صادق على الاصح العلم في المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
مقدمة العلم في المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات

ومقدمة المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
مما سئل في وقت علمه لا يمكن تحقيق البحث في مقدمات المقدمات
من مقدمات المقدمات ومن الالفظ مقدمات العلم ونقد المقدمات المقدمات
وهي لا بد من مقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
يقوفا على المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
مقدمة المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
العلم من غير علم في وقت ما لا يمكن تحقيق البحث في المقدمات
استدلاله في المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
لوقوع المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
في وقت ما لا يرد في بعض المقدمات كقصة مقيدة العلم في بعض الكتب
قصة في وقت ما لا يرد في بعض المقدمات كقصة مقيدة العلم في بعض الكتب
استدلاله في المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
بحاج الى اصطلاح في وقت المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
الاصطلاح في وقت المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
او راجع الى مقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
في المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
ما قاله في المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
في وقت ما لا يرد في بعض المقدمات كقصة مقيدة العلم في بعض الكتب

[illegible]

مفهوم او بدین معنی ان لون مقدمه العلم هو الادراكات ظاهره نظرا له
ظواهره من لون مقدمه الكتاب هو الادراكات الانطوائيه وبيان
مقدمه العلم يدل على ذلك لانه لو كان لون مقدمه الكتاب هو الادراكات
لنعم العلم كذا وحق مقدمه الكتاب يكيف نظره من ظاهره لونها في
الانوار واما مستجابي فكلون قولهم مقدمه العلم وبيان مستجابي
ظاهره يكيف ينطبق على لون مقدمه العلم هر مستجاب او بعد حفظ لون
مقدمه الكتاب هر الادراكات لونها في قولهم وبيان مقدمه العلم هو
عن ظاهره يكيف ينطبق على مستجابي قولهم مستجابي ظاهره
يكيف ينطبق عليها لونها بلا داع في احتمال الاول بخلاف الثاني
فان لونها يجعل تاسيس جعل مقدمه الكتاب هو الادراكات على
ما هو خلاف الظاهر لا خفاء في البيان احتمال الثاني ان احتمال
الاول مع قسین تغییر التقریر ورجح احتمال الثاني على الاول وان كان
الظاهر هو الاول لان العلم و التقریر بينهما فواضح بهذا المقام
لا يخفى ان وقوعها بقدمه الكتاب وبقدمه العلم تمسید في کيف
السید الشریف علیهم باء جعل نقل الامور الثانيه واثباته مقدمه
العلم وبقدمه الكتاب مع انها مستبانیان باء جعل مستخرج الراء
بیان الامور الثانيه مقدمه الكتاب واهلوا نقل الامور الثانيه
وارادوا لکما وایس الفرق بينهما مقصودا اصلها واما قوله و
انه اولاد ویه من الامور الثانيه الادراكات فکذا یتوجه انهم

فما وجدت انه مما لا ينبغي ان نشتق العلم لان التعريف كالتعريف اذ كان
مستطبقا على الادراكات ولا يوجد فيه تقدير كقوله هو الاول والاعلم
فلا بد من ان يكون العلم فيكون العلم من ان يكون العلم فيكون العلم
والعلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم
في العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم
على ادراكه فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم
وهو في غاية البعد بحيث لا ينبغي ان نشتق العلم من العلم فيكون العلم
المستطور لوجه ما والتعريف في غاية ما من معنى الانفعال لا في غاية
وغيره فعمل من الاعمال لا في غاية ما من معنى العلم فيكون العلم فيكون العلم
هو المستطور والمستقر فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم
اليها باعتبار القصور والتعريف فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم
اعدها على العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم
يجوز ان لا يكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم
هو الاول والاعلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم
سواء كان العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم
ولذلك الجواب ان فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم
العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم
وغيره كما يجب جواب سوال مستقر كما فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم
لا علم له فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم فيكون العلم

بل فيه فائدة اي في الانقضاء عزم على ان يمنع كناية لان كلام
السيد بعض ذلك قول القول بالادراكات فائدة يقع ان مرادهم
الامور المنسوبة للقول بالادراكات فائدة ان يكون تلك المنسوبة
باعتبار الادراكات فكلما قيل في قوله هي معرفة بها بل بالبرهان او لا
فراها فتا بل في قوله بها بل بالبرهان الى الادراكات وضمير هي را
الى الادراكات او الى المعرفة وانما انما يرجع الى المعرفة وكل من لا يرى
يعني ان المعرفة معرفة بالادراكات فالقول بها ليس بالقول بالامر
ادراكاتها انما هي القول بالانقضاء الامور المنسوبة بها بل بالبرهان
وقوله اسناد الاسناد ولا يعجز اذ في كون الادراكات مقدمة العلم
في طول ومقدمة السبب في شرح الرسالة في كونه من الامور
حيث قال انه جعلها في كتابه بين مقدمة العلم ومقدمة السبب بالادراكات
لانها ركبات التي انشئت لتمامها فاما جعلها في السبب مقدمة العلم
من كونه موضوعا في غاية التي لم يقبل من معرفة اي ومعرفة
موضوع ومعرفة الغاية الا ان يقبل ان المقصود قد انما جعل في
في السبب شيئا واجزا مقدمتين سواء كان الادراكات المنسوبة للقول
لا يثبت اليه الفرق بالجد وموضوع والغاية وانما يكون ان
صرح بالادراكات ويوئيل انه قال بالركبات نعم يقال انها قد
لوحة مقدمتين لو كان اليها منسوبة لمعرفة نعم لو جعل نفس الامور
المنسوبة في مقدمة العلم فليس هذا العجيب بتا به جعل تلك الامور في

مقدمة العلم وجعل ادراكها مقدمة السبب في شرح الرسالة في القول
بانه جعل شيئا واجزا في كتابه بين مقدمتين يكون تعيها في قولهم انما
يكون كذا في المقام بان يكون انما الواجد عين المتفكرين وهو
فالقول بين هذا اي بين طرفي انما في نفسه في غير وعو العينية بين
المقدمتين وقوله واجزا في طرفي انما في اي في طرفي انما في نفسه
مع وعو خصوصية اجزا بها وهو مقدمة السبب لان انشئت في انما في المقام
بيان الفرق بين لادراكات الاول في نفسه في كتابه لابين ما المقام
بالجانب الاول وفي انما في الفرق بينهما لان لادراكات انما في الواجد
عين المتفكرين امر طرفي انما في نفسه في انما في ان لادراكات
اجزا بين وعين انما في الواجد مقدم طرفي انما في انما في المقام الاول
الواجد عين المتفكرين في الجنب الاول يجوز ان يكون عو عليه
والاخر رتبة اجزا في كتابه بين مقدمتين السبب والادراكات
اي مقدمة العلم نفس كونه في انما في كتابه في مقدمة السبب في انما في
اجزا في انما في الامور منوعة عنها بازا العلم في مقدمة السبب في انما في
في انما في اجزا في انما في الاصل في مقدمة السبب في انما في
لما في انما في كون ادراكها مقدمة العلم واستعداد من انما في
لو شاهر الا انما في الامور منوعة الادراكات التي هي مقدمة العلم او كون
مقدمة العلم نفس كونه في انما في الادراكات في انما في
وادراكها في مقدمة العلم في انما في انما في من طريق السبب

منه في العلو في خارج من هو العلو في
تقدمه على تصويده ولا يفرغ في
والاكتسبه وهو على حاله في المثل
فليكن قال له من من هو العلو في
بما تدعون من قول الاعمال وان
من الاعمال في الاضافه للاصل

١٥١ تعريف العرض والطلب

في الزين

2

ما نقلنا

130

مقدمه

وان

100

لأن العلم مقبول كيف
تستحقه قلوب

[illegible]

تحت عنوانه و تصدیق و امضاء

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب

فانما وجد في نسخة اخرى من المخطوطات
التي هي من مخطوطات شيخنا العلامة

ایستاد

بسم الله الرحمن الرحيم

الان كل من مراب على تصديق
الغير مطابق للواقع

الشيخ الرئيس الفاضل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فوات مجردة للواجب ظاهر اقال الصلاة الذم عند العقل لا عند الناس
 بكونه وحصول التبرك كذا لو راعا لا يتم على الاول ولا نقضا العقل
 قريب من ولا نقضا الذات بكونه على ان يكون بان العلم بها واجب
 للذات بكونه على وجه كمال لا يستفاد مفعلا عن تلك العبارة وانما
 وتبين غير التبرك الا ان يقع ان التبرك يكون باعني بكونه الاول
 من كونه بغيره على ان يكون بغيره وان كان كونه عند تقديره بغيره
 عند الذات بكونه وذلك بغيره لو انها على ما لا يجرى بان لا نقول ان
 التبرك كذا الاول بغيره عن بغيره على ما لا يجرى بان لا نقول ان
 على تقديره لو انها فلو لم الافادة على سبيل التبرك على ما لا يجرى بان لا
 صورة الواقعة قال الحق في التحقيق لا يحققون على الظاهر بان لا
 من تقلد هذا الحكيمة ان يقول لهم عند من يقول بانهم متوكلون بان لا
 الافادة على بعض التحقيق من انهم كذا بان لا يحققون بان لا
 كلامه كذا بان لا يحققون بان لا يحققون بان لا يحققون بان لا
 سواء كان ذلك من التحقيق او غير التحقيق بان لا يحققون بان لا
 سبوا الآلات ولا على انهم قابليون بان لا يحققون بان لا يحققون
 قالوا رستم في نقول ان طاعة لا تقسم بان لا يحققون بان لا يحققون
 على سبيل الخطأ على بان لا يحققون بان لا يحققون بان لا يحققون
 في الوصف لا على بان لا يحققون بان لا يحققون بان لا يحققون
 يحصل هذا الحكيمة كذا بان لا يحققون بان لا يحققون بان لا يحققون

الاولى من انفسها انفق ثم نقصان طرفة

[illegible]

فَنتِ

الوجه في التخيير لظاهره من غير مسيل لجزا السمت عن قول ما يؤيده تقييده
بقوله معللا في تاييده باعتبار نظر تقييد على اعتبار الخلف الوارد عليه
حيث قال في الاجابة اليه والظاهر جرح التقييد في قوله ان التخصيص يقتضي
بقوله معللا وتبيانه في قوله من يتبادر من قوله فان الانقسام في كل
قوله وثانها انه لا حاجة لان هذا الوجه ولا من وجه او اى ظاهر انما
يقوله على انه يقتضي التفاضل من غير ضرورة واحدة انه لا حاجة الى ان
الضرورة منفية عن ضرورة تقييد السبب لكونها متبادرة في بيان
السبب في مقتضى هذا السبب فلو كان هذا القول الاول والقول الثاني
متعاقبين نظر الى ما فهم لان كلا الاول يقتضي جواز الوجه الاخر وثالث
يقتضي تقييد السبب بل يكون هذا القول الثاني باطلا بوجود الوجه الاخر كما
اعتقده في حال عمله والدين واستاد الاستاذ ولا يبعد ان يكون في
واحد من العلم المحصور في المقدم عن التبع منه رجاء في البديهي لا
يوجد عنده وبل انما هو بوجه واحد وان متعاقبين للعلم المحصور في
بالضرورة وتبين لو قيل ان هذا القول الثاني على احتمال وجود وجه آخر
عنه فيكون مقتضى علم ان علم ان علم ان كان الوجه الاخر هو
المحصر منها يتبع ان يبينه من البين انه ليس بديهي بل لا يحتاج الى
الابتناء بل من قول ان مسلما عن تقييد ما هو الظاهر في قوله
ثم قوله فليكن جوازا في لا يمكن سلبه في الاخر لتحقيق الوجه الاخر
بغيره بل ان كان عدم الوجه مسلما عنه فمقتضى السبب في مقتضى لا يقتضي

في مقام الجواب عن كلامه واداره من الدليل انه لو روي التقييد مقتضى
لونه تبيانه لكان مقتضى ما لا سبب له لا جواب او قلما هو على التفسير العلوي
والمراد بقوله على اى حال نعم من لونه تبيانه وعلو له مقتضى قوله
النعم السبب في سواء كان تبيانه او علوه يمكن ان يتقضى بان
مقتضى لونه تبيانه لكون مقتضى السبب السابق اليه ولا خلاف في مقتضى
قوله ولا حاجة الى ان علمه في مقتضى تبيانه في مقتضى ضرورة بالضرورة و
قوله ثانيا على مقتضى التقييد في اي مقتضى التخصيص وهو مقتضى القول
على الظاهر وعلوه لكون مقتضى السبب على مقتضى التفاضل في مقتضى
تامة كلامه في الجواب في قوله بان على الاحتمال وهو لونه تبيانه
من كلامه في مقتضى السبب وما هو مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى ان
يقتضى في حال عمله والدين قال في الظاهر ان مقتضى التخصيص في مقتضى
كلامه انه قد وجد دليل عدم التفاضل في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
من البديهة والكتبة التي ان كان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الظاهر بقوله فان البديهة في مقتضى كلامه على ان الانقسام اليه مقتضى
بالخطوط في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
اندرج في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
منها لكون مقتضى ان الوجه هو الثاني في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
فليكون مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الا ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

العالم

ما نفعنا انشاها بالبداهة والسياسة ولو كانت الوجودية ما نفعنا في
الوجودية بمعنى الوجودية ما نفعنا انشاها بها ثم قال او قل في انشاها
التي تعنى كمنع وانتم في صورة في الوجودية في انشاها ما نفعنا في
الذين بها في صورة كوالف والنفس ان الوجودية اذا كانت في
البداهة بمعنى السلب مفقود في السياسة بمعنى الوجودية في الخارج
فلا يابها ممنوعان وان كانت في البداهة بمعنى الوجودية في الخارج
في السياسة بمعنى السلب مفقود فلا بد للمنع وانتم في صورة في
الوجودية في انشاها في السياسة في كون في البداهة بالسياسة
في اصل الوجودية وان كانت في انشاها بمعنى في الوجودية في
السياسة بان الوجودية اذا كانت في البداهة بمعنى في الوجودية
السياسة بان الوجودية في انشاها في السياسة في كون في البداهة
في الوجودية بمعنى عدم انشاها في البداهة في الوجودية في
لا ينعني في انشاها في السياسة في كون في الوجودية في
جسدا لا عقل في انشاها في الوجودية في كون في الوجودية في
السياسة في انشاها في العقل في الوجودية في كون في الوجودية في
مستحالة انشاها في الوجودية في كون في الوجودية في كون في الوجودية في
الفحشية من ان انشاها في الوجودية في كون في الوجودية في كون في الوجودية في
كثيرا اعلم ان التعبير عن التصديق بالبداهة في الوجودية في كون في الوجودية في
مناسب انشاها في الوجودية في كون في الوجودية في كون في الوجودية في

فلا يكون الاوّل متعلق بالوقوع او بالوقوع الا المتصدق في حين
وجاه العدل ان المصير في مذهبهم من اختصاصه فهو غير متعلق بالحدوث
عن التصديق المتراخي بل هو في الحقيقة مستفاد من انقسام التصديق
ما لم تكن اعلم ان عبارة المصير في مذهبهم لا يمكن ان تكون تعليلية بل هي
استخراجية بان التعبير بالادعاء يكون استارة الى ان الاوّل المتعلق
بالنسبة انما هو التبريد والوقوع او بالوقوع لا يكون الا ادراكا او عا
وما لا يكون على وجه الادعاء لا يتعلق به ما هو العدل عندنا اشارة
اليه وكل من يقول انما التصديق اذا كان ما ذهب اليه المصير انما هو
يرجع منه في مذهبهم لا يترفع به حيث سلبت على الابرار عليه اذا قال كل
به الرجوع الى الوعدان فهو سلم كون كل من المصيرين من مذهبهم مذهب
استاء فون والافاق كما ان في كل واحد على ما ذهب اليه القدر انما لا يخفى
ان الفطن كل واحد ان المصير في بين التصديق والتصديق عند كل المصيرين
حيث قال المصير في ذاتية لا باعتبار متعلق ما ذهب اليه استاء فون
ولم يبق مغيرة ذاتية فقط لا باعتبار متعلق التصديق مستفاد
التغاير بينهما استاء فون باعتبار الذات والمتعلق والمستفاد
من الحكمة التي هي انهم يقولون بالمغايرة في الشكيات والمتعلق
والعلم من انهم فهم لكس قد عرفت ما هو الظاهر كل واحد قال
هو لو راجع صدره في جوابه على مذهب استاء فون على تقدير العلم
في جميع الفصولات ان التصديق وانما يكون باوّل ان النسبة واقعة

او ليست بواقعة وموتنا والصدق السابق كما ان في مذهبهم
الذين في قولهم الا فيهم قلة لا يجرى في التصديق متعلق بل في الحقيقة
بذلك انما فيصدق في التصديق وانما يكون في التصديق فالادعاء في الادعاء
بالادعاء انما قال به العلامة انما في الحقيقة في مذهبهم انما في الحقيقة
اجاب عن اسوال بان لا يتم ان الوقوع والادعاء في مذهبهم التصديق
الا في الحقيقة في الحقيقة واحدة بالذات فاداء اوله بالتصديق
فيقال انما النسبة حكمية من حيث استاء فون واذا اوله بالتصديق
فيقال انما الوقوع والادعاء في من حيث استاء فون فلا يصح ادعاء
او الادعاء في مذهبهم انما في الحقيقة انما في الحقيقة في مذهبهم
الادعاء في مذهبهم لا يخفى على احد ففصل عن ابرارهم فظهر انما
ما استاء فون في اختصاصه العلامة انما في الحقيقة ففصل عن
عدل عن الادعاء انما في الحقيقة الدقة انما في الحقيقة في العلم
الامر انما في الحقيقة في مذهبهم بعض مذهب انما في الحقيقة في مذهبهم
ما ذل انما في الحقيقة في مذهبهم على مذهبهم في مذهبهم في مذهبهم
ان ادراك ان النسبة واقعة في حيث قال بعد قول المصير في مذهبهم
الفتنة اربعة ما ذل انما في الحقيقة في مذهبهم في مذهبهم في مذهبهم
كلما استخفي في مذهبهم في مذهبهم في مذهبهم في مذهبهم في مذهبهم
اسودا ربعة كل واحد على مذهبهم في مذهبهم في مذهبهم في مذهبهم في مذهبهم
هو في مذهبهم في مذهبهم في مذهبهم في مذهبهم في مذهبهم في مذهبهم

وعن اتصال التاليف بغيره او انفسه في السطر والوقف والادوية
والوقوف بين صورة الجرم والتمثيل في صورة الشك لمن الامر الواقع
مدركه اصله والتمثيل في الوقف التصديق بتصور التاليف في جرمين
الشك في الوقف ما هو مخرج به في التاليف وقرره من محققين من ان
مستعمل على ثلث اجزاء وهو التاليف والتصور والتجربة في كونه
التي كونه في السلبية وهو مدرجة في صورة التصديق
مدركه بالادراك في الوقف سائر الادراكات وفي صورة الشك
مدركه بالوقوف الاخر في الوقف الادراكات في الوقف بان يكون
على كونه الادراك يدخل في التصديق في الوقف الادراك بان يكون
الشيء واقعه في صاير الادراكات وكذا يقال في صورة الشك
لا يتعلق الادراك بالشيء الاخر في التاليف بالشيء الاول القبيح
الشيء الاول بالشيء الثاني في التاليف ان يتعلق بهما التصديق والتمثيل
في التصديق يتعلق بهما في عدم نفسه في سؤال نشأ من العلم
التصديق بالوقوف في الوقف في ما لا يثبت محققون القابلون
بأجاء العلم والمعلم بالذات والذات من وجهين احدهما ان يتعلق بالشيء
الثاني والادراك في الوقف بالوقوف في التاليف في وجهين هذا غاف
ويكون جواب عن بان ما قيل ان التاليف من العلم والمعلم بالوقوف
في العلم بالتصور لان ذلك يتم من اثبات الوجود الذي في كونه
التصور في ما لا يثبت في التصديق ولكن نقول ما قاله ان العلم والمعلم

والمعلم في حال بالذات معناه انها متحدان بالشيء النوعي كونه لا
بالشيء قطع السطر عن العوارض في العلم في التاليف في التاليف
او في جعل في التاليف في الوقف في بعض الاجزاء في الوقف في بعض
مقايير الحقيقة لانها في هذا الاعتبار في العلم في الوقف في بعض
العلمية خارج عن حقيقة التاليف في العلم في الوقف في بعض
في نظام السطر في الوقف في التاليف في الوقف في بعض
في ان المحققين في التاليف في الوقف في التاليف في الوقف في بعض
بمنه العبارة على ان العلم في الوقف في التاليف في الوقف في بعض
ما لم يكن ما يثبت في الوقف في التاليف في الوقف في بعض
مطابق لما انشأ في الوقف في التاليف في الوقف في بعض
من حيث ان التصديق في التاليف في الوقف في التاليف في بعض
عن حقيقة التاليف في التاليف في الوقف في التاليف في بعض
من حيث ان كونه في التاليف في الوقف في التاليف في بعض
الاخر في التاليف في التاليف في الوقف في التاليف في بعض
وهو تسمية نقل الوجود الاول من اسوال في جوابه في التاليف في بعض
اثبات الواجب ان العلم بالتصور والتاليف في التاليف في بعض
منه واحد في التاليف في التاليف في الوقف في التاليف في بعض
في التاليف في التاليف في الوقف في التاليف في بعض
مكتوب فيها في التاليف في التاليف في الوقف في التاليف في بعض

قال نفس الشاة كونه كما قال من غير انشاء الينا هل هذا القول
يكون من انشاء النفس كقولهم نحن كقولهم نحن كقولهم نحن كقولهم نحن
الانسان النفسانية كونه فيكون كقولهم نحن كقولهم نحن كقولهم نحن
فقد برهن احسن البرهان ان انشاء الاستدلال في الوجود في الوجود في الوجود
فقد برهن ان بعض ما يكون في السابق والى ما يشاء في السابق والى ما يشاء
يكون ان لا يكون الا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
لان الامر بالعلم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الاشتراك بين الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
لم يذكرها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الذي هو في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
فقد برهن ان انشاء الاستدلال في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
لم يقبل عند فلا يكون في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بما بالذات التي سمعت عن الاستدلال في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بما يشاء في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بالذات فان قيل انهم اختاروا هذا دون ذلك فليس هذا العلم لانه
الا فهم من انهم يسمون ان الاستدلال في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
لا يكون من انشاء الاستدلال في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
يتوجه الى انهم اختاروا هذا دون ذلك فليس هذا العلم لانه
بما بالذات التي سمعت عن الاستدلال في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

يكون ان لا يكون ان مقتضى ما ذكره بيان في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وهو انهم يسمون كقولهم نحن كقولهم نحن كقولهم نحن كقولهم نحن
لا يخفى عن بعد وقولهم نحن كقولهم نحن كقولهم نحن كقولهم نحن
لا يكون الا باعتبار مقتضى لان الاستدلال في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
التقسيم باعتبار مقتضى في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
هو الادراك الذي هو مقتضى في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
مقتضى ولا يكون ان مقتضى في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
العلم انما هو في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بالذات وبما بالذات في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بالوصف في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
عن نوع في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
عنهم انما هو في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
انما يكون في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
مقتضى في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
مقتضى في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بما بالذات التي سمعت عن الاستدلال في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بما يشاء في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بالذات فان قيل انهم اختاروا هذا دون ذلك فليس هذا العلم لانه
الا فهم من انهم يسمون ان الاستدلال في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
لا يكون من انشاء الاستدلال في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
يتوجه الى انهم اختاروا هذا دون ذلك فليس هذا العلم لانه
بما بالذات التي سمعت عن الاستدلال في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

على تقدير استعانة الكتاب بالتصديق اليه على تقدير نظرية كل
 التصورات لا يفي العلم بغيره من شخص لانه عين ذات الشخص
 الذي هو معلوم ولا يفي ولا يفي كما في دور او غير ذلك بل في
 في جوهرية على وجه التخصيص لا في القول ان العلم بغيره ليس في
 ان العلم بالعلم الذي هو متعلق بالعلم لا في غير ان يغيره
 الا ان العلم بغيره من كل ان يفي ان يفي لا يفي في دفع
 لزوم الدور او التعلق لان حصول ذلك العلم بغيره هو في
 على حصول معلوم الذي هو العلم بغيره المتعلق بالعلم
 وبعد نظرية كل التصورات لا يفي ان يحصل في العلم بغيره
 او التعلق في منع ان العلم بغيره لا يفي ان يكون كذا ونظرة ما
 قاله الشيخ الرضوي في التمام ان العلم الطبيعي يخرج مع الفرقان في
 في وجوده مع انه في نفسه اتحاد الوجود والوجود فيقولان يكون
 احدهما كذا والاخر في نفسه من كذا في قوله اشار الى هذا
 الا ما نفوه به الاستدلال على هذا التوقف اي اشار بقوله على اعتبار
 الماير او نفوه به ويتوجه ذلك لا يراعى على توقف الاستدلال على
 النفس في قوله وقد اشار اليه اي اشار الى ما نفوه به انظر الى
 وهو في تلك الاشارة بقوله في غير ما في مقابلة الاشارة في تلك
 يوم ان كلامها فيها على اسوية كنه لسلك كنه القابل ان يقول ان
 كلام التفسير الاستدلال في ترجيح كونه الى الابدية عليه

يعني ان كونه الى الابدية اسلم من كلف الاستدلال على ان تامة
 الاستدلال موقوف على استعانة الكتاب بالتصديق من تصور معين
 النفس كونه كذا ومنها محال في توقف واما اذا كان الاستدلال
 عاما على تقديره من نفس العلم ولم يقع من حيث القول بكون الاستدلال
 موقوف على مدوت النفس فيكون ان يكون مراده ان الاستدلال في
 سواء كانت النفس قدسية او جاذبة في الاول فلهذا القول في مقام
 تضعيف الاستدلال الا ان يفي ان يفي ان يفي في الاول فلهذا
 على ما هو متصور في تضعيف الاستدلال وان لم يبين الاستدلال عن
 يستدل على مدوت النفس كونه جاذبة في قوله فلهذا القول في مقام
 قدم النفس في التمسك للاقتدار على الاتساق لو كان العلم نظريا
 قال المحقق في كنه في قوله في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه
 في ان النفس وان كانت قد تميزت في كنه في كنه في كنه في كنه
 اشتباهية لانه على تقدير نظرية العلم في كنه في كنه في كنه في كنه
 والثالث بكونه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه
 لانه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه
 لا يفي ان العلم بغيره في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه
 عدم حصول كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه
 وهو في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه
 ما ذكره في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه

على تصور الوجه بالكلية بل يجوز ان يتصور ذلك الوجه بالوجه بالوجه
ووجهه اي بالوجه وبذلك يقع بل في تصور وجهه في ثمانية
في اربعة عشر ثمانية فلا يجوز فيه فيكون ان لا يمكن ان يتصور في الا
سبا بالوجهه ولكن ان يتصور في الاشياء بالوجه بان يبق ان لا
الف اذا فرغ من حصول بل الا في اذا فرغ من حصول سواء كان
او بالوجه فلما ان لم يحصل لانه نظري على تقدير نظرية الكل وحقيقة
موقوف على العلم بالوجه سابقا والابن طلب الحصول بهذا العلم
نظري على ذلك التقدير فلا بد من حصول العلم من العلم بذلك الوجه سابقا
اقبال وجه السابق عليه وبذلك في لم يحصل من الوجه بالوجه
الذي طلب حصوله من حيث هذا الوجه فيتم ان لا يحصل من الوجه
بالوجه من الوجه وان سلم حصول ما در غير ثمانية بالكل وجه
لا في ذلك بل لا بد من كون مظهره بالوجه بالوجه حتى يتحقق
كذلك الاول وجه الانتقال منه الى مبادئ وترتيب الموصوفات
من تلك المبادئ ولا يبعد ان يكون ما ذكره من ان الاستدلال بقوله
في مقام اي قوله لا يفي العلم السابق على ما ذكرنا وجه العلم
عليه فاما لم يفرق بل بطبع السليم فتأمل ويكفي ان يكون قوله فتأمل
في آخر ثمانية عشر اشارة الى ما قلنا اعلم ان ما حصل
ما قاله في حال العمل الذين منع حصول العلم الثمانية في ان
بمستأهل العلم بزمان حصول الكنه بنا على نحو من ان الكنه

الكنه مع الوجه في من مبادئه وفي المعنى بعينه كما قاله
الم في عدم حصول كل وجه اذ لا يكون ان يتصور الوجه مع وجهه
في من مبادئه بل في غاية القابل وتبني ثمانية التبريق
من المواضع التي يليق ان يكون تفكيرا وما لا يمكن ان
تقدر قيم انفسنا حصول كل امر في وقت موقوف على حصول امر
اخر في ذلك الوقت فتأمل فيكون كحصول الامر الاخر في الزمان السابق
على الامر موقوف وحصوله في ذلك الزمان الامر موقوف على امر اخر
بوقف على حصول ذلك الامر الاخر فتحصل في ذلك الامر الكون
في السابق على ذلك الامر وبذلك الامر في النهاية فعلم بالكلية
من العلم في من الاوقات الغير الثمانية اما في في لا يتصور ما ذكرنا
الحق في حال العمل الذين تم قوله اقول من جانب لا بد من الثمانية
الابن في الانقضاء من حيث ان سوق الكلام يتبع ما قدم
من تخصصه في ثمانية الزمان بجانب امده انه قال بعدم ثمانية
الزمان من جانب لا بد فلو لم يعدم الثمانية استفاد في كلامه
على عدم الثمانية المقابل الثمانية بقوله او من جانب لا بد من
الثمانية اي ايراد عليه لوجه على انه بمعنى توقف كلامه على الثمانية
ومع انه على تقدير كون الاول يمكن ان يكون ما يلي في الثمانية ثم لا يفي
ان الزمان من جانب لا بد في نفس نفسه لا يتوقف عند حد كون
الازمنة التي تكون من جانب لا بد بحيث يحصل في زمان فيها

الكنه متناه فيكون ان يبقى ان تلك الابدية تعقف وان لم يكن الازمنية
الابدية مطلقا لا تعقف وان يكون ان يكون نظرا اليه في زمان حصول
الكنه متناه فيقطع النظر عما افاده محيى وان يحكى ان يكون مراد
الحكيه بيان عدم وقوع الزمان من جانب الابدية فيكون ان يقصده
منه بوجه في كل اسم او في غيره الاخر منه بوجه في فاهم ثم اعلم ان لا بد
فيل نحوض في علم من تنقيح المثل في الشئ بين الوجود والعدم ولا يخفى
ان الوجود ما خارج عن الكنه الذي فرض نظريته وقد اكدت به ادوات
فيه ان كان ذلك كنه مركبا كالاسم لا سبيل له العينة لزوم الدور
والخارج اعراض عام وهذا العموم اعلم من المطلق ومن الوجود كما
والاسود والاشبه بالاشء او خاصه سائر ما كان لها حكم القوة او
متشابهة كما انما حكم بالافضل والداخل اما جنس او فصل بعد كان
او قريبا فان قلت ما شبه جنس الفصل وبالعكس من هذه النسبة
قلت يحسن عرض بالقبول في الفصل والفصل خاصة غير متناهية
بالقبول الى الجنس فيصير ان يكون كل منها وجها لآخر اذا تمكده بنام
فبقول اذا كان الوجود من عام او خاصا لا يمكن ان يكون مباو
هذا الوجود مباو في الكنه لان مباو في الوجود في العارضية اما ان كان
الوجود جنسا او فصلا في مباو في هذا الوجود مندرجته في مباو في
الامتناع جنس في صورة وفصل في صورة واذا عرفت هذا فليقل
ان تطلع على حقيقة الحال في هذا النوع ما قيل اذ يبقى القابل ان يكون

ان يقول نعم او امكن الوجود جنس يكون مباو مندرجته في مباو
الوجود وكون ما به الامتناع في الفصل لكن نقول ان المسمى في مباو
فحصولها اما في الزمنية غير متناهية في جانب الازل وهو الوجه
مشغولة في الازمنية كما في غير مباو في الوجود الذي هو مباو في الابدية
ان يستحق مباو في الفصل ايضا انك خير بان يكون ان يكون مباو
احدهما لازما في مباو في الاخر فيقدر على الاستغناء في مباو
غاية ما لا بد ان يكون بالاشتغال بالماضي او بالماضي والماضي
ثانيا وبالعرض وان يكون ان يكون احدهما مباو بين متخللة الاخر
المعبر التماثية كمثل العدة الغير متناهية في الوجودات الغير متناهية
لما في قوله الاخر والماضي يكون ان يكون فرد من سلسلة لازما وفرد
اخر متناهية ولو ما وجد المعبر التماثية لا يخفى ان البحث بان فصل
الكنه يكون بعد حصول الوجود ووجوده صورة مشتركة بينهما
الاضاع على ان يكون ان يبقى ان كل واحد من مباو في الوجود كمثل الفصل
تحصيل سابقه لا يعقب كتحصيل وجه فاذا كان تلك مباو في كفاية في
تحصيل لم يكف في تحصيل الكنه فان قيل انما يتغير نظرية الازل
يكون ان يكون مباو في احدهما كلا او بعضا لازمة للمباو في الاخر
كل او بعضا والازم ان يحصل النظر بدون النظر والكنه نظرا
المكي نظري يكون ان يكون حصوله لازما لمحصل في ان يقال ان لا
ان لا يكون استلزاما به هو الاستلزام بطريق الفكر والى الازل

ثبوت الاكبر الاصغر صحيح ان يقر انه نظري يحصل بالنظر بافتراض ثبوت
حصول بالنظر باستفاد من كلامهم في رسالة افان الواجب اولها
حيث قال ان البرهان المودعي المبدأ المطلب محقق في المسلمين
انما قال بواجب لان معتبر فيها عموم الاصل والبرهان الذي عليه
ثبوت الاكبر الاصغر من ذلك لثبوت ثبوت الواجب لقولنا ان
منا ترو كل ما تشر له نوثر فيج انه لو شرا هذا الشيء يستلزم
ان نوثر لانه في ما هو الكل لست لم يجر لان هذا خلاف ما قد عرفنا
حيث قال ما يتوقف حصوله على التظان ظاهرة هو التوقف بل لا
وان سلم توقف حصوله على شئ يمكن توقفه عليه يكون توقفاً
ان التوقف توقف عليه لكن يتسلسل مع ان الظاهر غير مستلزم
صدق توقف العلة بما يحتاج اليه الشيء على العلة البعيدة ففان
فان استاذنا لا تامل وجب انه لم يشر الى متغايين نوعاً
او جنساً قال الاستاذ يعني ان مبادي الوجود والكنه لو تجمعت
فالشيء الواحد الذي انقضت سلسلته من شوافر فلو كان كسباً
بمدين متغايين ومعالم ان الشيء الواحد لا يشب بمدينين
متغايين قال قوله بل الوجود والكنه في معنى شئ واحد انما
اولئك الذي الكسب منه كل من المسلمين يجب ان يكون مستلزماً
ما به الاشتراك وحيث ما به الامتياز فلو كان ما به الامتياز متميزاً
عن ما من الاخر فم الكسب متغايين من كسب واحد وحيث

وحيث لم يسبق اولاً فلا بد ان يكون ما به الامتياز متميزاً عما هو مشترك
متحد من جميع الذاتيات انما لا يخفى ان محض حاله والدين
موجود في حاشية جديدة بحيث لا يمتنع ان يكون كسباً مع غير كسب
على مبادي الوجود كما يرجع عن هذا ان لا يلزم ان يكون كسباً
ويجوز ان يكون كسباً من عدة امور يحصل الوجود في كل واحد من
الواحد كسب الامر من متغايين نوعاً او جنساً ويجوز ان يكون كسباً
للافاضة الرسم الله كجوزة الله في سره العقائد العديدة فعدة
امور يحصل الوجود كجوزة ان يكون رشحاً مفيداً الله في كل شئ من كسب
والكنه في الذاتيات في لزم لو لم يكن كسباً مع كسب كسب
كلام يسلم كثر من العلة ففول في شئ ليس بامارة المادى فاما اشتراك
المادى الذي في كسبه كجوزة كجوزة لو كان كسباً فاما اشتراك
ورد على ما ذكره في الحاشية او اليه او الله الا في كسبه او اليه او الله
الرد بوجه آخر فلو كانت المادى في كسبه ففول في كسبه او الله او الله
اقول في كسبه مع قطع النظر عن ما يوقف عبارة الدلالة على ان كسب
المادى في كسبه يعني اقول من جناسات مع قطع النظر عن ظاهر
عبارة الدلالة على الراجح ان كسباً كسباً بعد حصول الوجود في شئ
ما ذكره في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه
بيان ما لم يجب لا يوجب ان كسباً كسباً يعني تقدم الوجود في
السؤال في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه

حين انكسر المبرور في كل السبب بنفسه متبقي الوهم حين السبب
والمشروع في تحصيل الكمال لا يلزم طلب التحويل لمطلق ذلك الاول
لم يكن حصولا حين السبب وقد تحصيل وان كان النفس الناطقة
قدية ثم قوله ولا يلغى العلم السبب على قصد الوجهية قوله على قصد
يتعلق بالسبب وقوله الوجهية متعلق بالذات وفي الاول وقع دخل
مقدار كانه في ان النفس الناطقة قدية لعدم السبب على قصد
التحويل السبب على سبب اذ من غير متبقي في جانب الاول
وحيث يكون الوجه والسبب كالتباعد دفعه بانها لا يلغى في الاول
حين السبب الاول كالتباعد بالوجه ثم قوله والذات لا يلغى
لذلك لا يكون السبب مشروع فعلا اختياريا من تصديق بقايد
حين السبب المشروع وهو يتوقف على التصورات الاطلاق وهو العلم
نظرة على تقدير نظرة كل التصورات فلا بد في تحصيل وترتيب مجاها
من التصديق بقايد العلم ولهذا في التصورات الغير متبعية
حين السبب من هذا الوجه انما يقتضي في تطبيق كلام الله على ما ذكرنا
بانه تطبيق اول اول استاذ الاستاذ في استنباط بين الطرفين اى
استدلال والاجالة الى البداية لانه لو لم يكن الاجالة الى البداية
موقوف على استبعاد السبب التصديق من التصورات كان كالتباعد
منه جاز فيلزم ان يكون التحويل اليهما واحدا من استنباط لا يقتضي
ولمقصه اثبات ذلك ومنه ان الاشتراك يلزم اذا كان وعمل استنباط

اشتهى السالك التصديق من تصور الاجزاء الى الاربعة وتسعة عشر
للمعاجة المبرورة الاجتهاد المتصديق فيكون لا يفرغ من حصول الغرض لكل
منها الى النظر الى البديهي بطريق وهو البديهي لا يحتاج الى الاستماع
الاعتباري فيكون حصوله بطريق الاستدلال كان حصوله بهذه الطريقة
على الاستماع وبعد حصوله بتوحيات الاجتهاد في المقام الثاني يحتاج الى
المعاجة المتصديق المتكامل فيكون له طريقه وتوضيحه وتوضيحه الاستماع
بالتصديق وعدم نهضة التصديق فيكون فيهما قلنا ان توحيات الاجتهاد
حاجب الى المتصديق فيكون الاستماع عين في علمه وانما في المتصديق بعض
التصديق في النظرية من التوضيحات والبعض الاخر من التصديق في
توضيحه انما بالتصديق من التوضيحات او انما بعض التوضيحات
النظرية من التصديق والبعض الاخر من التوضيحات فيكون لا يمكن
الاستماع اذا وقع الخطأ في المتصديق من التوضيحات او انما بعض التوضيحات
حاجب الى المتصديق من متني منطق فتدعى الاستماع الى ما بين على الوجه
الطبيعي لا يحتاج الى كل ما بين اغشيت البعض في التصديق فيكون
الاستماع انما بالتصديق من التوضيحات الوجه الى الان لا يحتاج
اغشيت الاجتهاد المتصديق في وقوع الخطأ على الوجه المذكور
لكن وقوعه على هذا الوجه غير ممكن في الاستماع في الدواعي قبول قوله
لا يتم الا بدعوى البديهي لا في غير ذلك فيكون له طريقه وتوضيحه الاستماع
بالبديهي عند حصوله فيكون له طريقه وتوضيحه الاستماع فيكون له طريقه وتوضيحه

فيقول ان عند حصولها بدية حصل بدية فلا يحتاج الى الاستدلال
 عليه بل لا بد من الاستدلال على دعوى ان لا يتم الابدعوى بالبدية
 في مقدمتها واطرافها في الاجابة اليه في القول بان الاستدلال على ما لا
 اليه حيث يروا انه لا يتم هذا الدعوى لان الاستدلال موقوف على معلومة
 مقدمتها بالبدية لا على دعوى اليه بدية ما قال المحقق الزيد بن
 انه لا يتم حيث لا يتبع له مانع في اليمين والاكتمال الابدعوى بالبدية
 في مقدمتها واطرافها ما قال في العلم والدين في كل من كونهما
 يحل الرجاء اليه لعله مدفوع بان مقدمتها اذا كانت معلومة
 بالبدية عند كتمانها فلا يمنع بل لا يكون له مانع من حيث انه شرط
 وان كانت نظرية غير معلومة عن قبل ان يمنع دعوى البدية قبل
 يقع المنع منه او بعد ان يقع الاستدلال عدم الوقوع والاستدلال
 رجوعه عنه يعني ان دعوى البدية قبل وقوع المنع الاستدلال
 عدم وقوعه وان ادعى بالبعد وقوعه الاستدلال رجوعه عنه من
 المنع وانظر في البدية قد يختلف باختلاف الاسنى في الادق
 فتأمل منه لا يقال ان معنى قوله لا يتم الابدعوى بالبدية ان لا يتم عند
 استدلال الابه وان لم يتم عند كتمانها او عند دعوى ذلك الدعوى
 والفرض اسكت بخصم والعقول بانه يدعى البدية بغيره وان لم يقبل
 بخصم ولم يسكت على الاول له لان الكلام بقطر الادب اطمان القول
 او مقدمتها اذا كانت قابلة للمنع مانع ولم يظفر استدلال على الا

كان

الاستدلال عليها ينبغي ان يسكت ولم يدع بها بما كابر انهم
 لا يخفى ان عدم وجوب دعوى البدية في مقدمتها يستلزم ان
 المستدلل عليه بالبدية هو المطلوب حيث قال السبكي ان منع بدية فشاها
 عند كونه في الدليل فلا يكاد يتصور به المنع عنه لان الفعل لم يدع
 بها بما فذلك لان صحة الاستدلال بها لا يوقف على دعوى بدية
 بل على صدقها في نفس الامر ومعلومه صدقها في منع بدية ما منع مقدمتها
 لم يدعها استدلال الامر كما ولا ضمتها وان منع صدقها او معلومة
 صدقها في نفس الامر فذلك منع لا يمكن التفتت عنه بل افرم حصل الزم
 لا يتم حيث يبدان بان كل ما يدعيه لا يقبل المنع فكل ما اورد
 المستدلل عليه من صدقها ومعلومه بغيره في نفس الامر فمما يحل
 وان منع صدقها على ذلك التقدير فانما السبب على ذلك التقدير وكس
 يظفر اليه المنع او القول على انقضاء ما معلومة الصدق في نفس الامر
 الا انه ليست معلومة صدقها في التقدير لان معلوميتها عليها يستلزم
 الدور والتب فتدفع منه منع بالزود لانه انما هو ادع بالزود
 ذكره الله في المطالع بقوله بان تلك القضية ما كانت صادقة في
 الامر فلا يخفى ان يكون صادقة على ذلك التقدير او لا وانما كان يحصل
 منطوقا اذا كان صادقة على ذلك التقدير فلا يتم الدليل على ما عني
 المنع عند كونه او اما اذا لم يكن صادقة فتكون التقدير من ان الوقوع
 به وبنات الوقوع منقذ في الواقع انما قال المحقق في غير ما قال

لم يتبع به ما هو اول لاد طيف المستدل وهو معلومية تلك المقدمات
 ما تمحور في ما يتوقف به على غاية الامران معلومية توفيق
 على ما يستلزمه في نفس الامر لا على العلم به بانه وادعائه
 انه في طيفه انما اجابات الدعوى ويطبق ما في المقدمات وكذا في صورة اجابات
 كون البعض نظرا بدعوى كون التصديق كونه في العالم مستلزم في غاية
 الى انظر ليس بين الدعوى كون البعض نظرا بانه لو كان الملل بدعوى
 فيكون ان يكون الشخصية بدعوى الشخصية نظرية فلا يلزم من دعوى
 البداية في الشخصية دعوى البداية في شخصية او رفع الارجح الى الحقيقة
 فلا يتوجه انه لا حاجة الى الاستدلال الذي يلزم الاتحاده دعوى
 البداية في الدعوى وما قرنا اندفع ما قرره بعض المحققين في جواب
 سببه على ترتيب المنطق على ما فعلت انتم قوله لانه طيف المستدل
 وهو معلومية تلك المقدمات المحلورة بل على معلومية تلك المقدمات
 اعلم ان ما اشار بقوله غاية الامران معلومية توفيق على ما يستلزمه
 بعض الملل الا في قول قوله دعوى قوله طيف المستدل وهو معلومية
 في قوله وكذا في صورة اجابات كون البعض نظرا الى انظر كلامه يدل
 على ان المستدل دعوى الاستدلال الشخصية وليس كالمقابل بدعوى الشخصية
 في اجابات علم به ان الملل كونه في تلك المقدمات حيث قال في نظر الملل
 ثم لا بد من دعوى البداية في ثبوت الاجتناب الى انظر كلامه في قوله
 النظرية في البعض الغير المعين وهو كونه لا الشخصية في ثبوت

نوبه قوله فلا يتوجه ثم قال انهم يعملون على انهم لو لم يكن لكل مقدمات
 معلومية الصدق الملل في نفس الامر وامكانات الحق لو لم يكن كونه
 مستلزما لاجتماعه على كونه في طيفه في تلك المقدمات من حيث انهم
 على نفس الامر كانت معلومية تلك الملل على كونه في نفس الامر وان لم
 يكون معلومية تلك في الواقع فليست قابلا للخطاب بل كان كونه حجة
 في البداية وان كانت معلومية تلك فقلت ليست معلومية للملل
 لذات في الاجتناب عن نفس الامر لا في الملل بل في معنى من الملل كما
 تضمنه بداية البعض انهم انما جعلوا التي الدعوى لعل بذات الملل انهم
 البديهي في انهم انما جعلوا انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 الخطاب لانه يقول بذات الملل كونه في العنا ووليت قابلا في صورة
 الان في صورة الملل الا انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 منع منه في قوله لا يقدح في كونه انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 على صدقها ومعلومية تلك في نفس الامر لا على صدقها على ذلك المقدمات
 سلم انهم في الاول ثم الملل عليه لا حاجة الى الرد به انهم انهم انهم
 انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 في الدور والتقدم اعترفنا بالمعلومية وتم التمام في نفس الامر بل
 الاقترار على الراجح علينا ان قوله ذلك هو فيها سبق سلبنا ان
 القضايا على ذلك التقدير انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 كما سبب في يعود الملل في في دورا وبسبب يمكن ان يكون اشار

والتي عليه في غيره وترجع قوله ذلك بعينه دعوى البداية في عدم بداية
الحل فما كان ذلك بعينه بالامسئلال الالهي في عدم النظر في
من قبل كلامه ان ما قلنا من فاعله في نفسه في الالهي في عدم النظر في
مسئلال فيبقى ان يكون هذا دون ذلك فنفق قوله لم لا بد من
دعوى البداية في نبوت الاجتهاد في المسئلال في نفس التاليل
نفس مقدم وهو كذا است خيران في نبوت الاجتهاد في الالهي في عدم
مقدم وليس عدم بداية الحل في غاية الالهي في دعوى بداية في الالهي
من دعوى البداية في مرتبة من مرتبة في الالهي في عدم النظر في
الاستدلال في عدم النظر في الزوم دعوى البداية في متى من المرتبة
والقول بان معنى كلامه انه لا بد من دعوى البداية في النبوت او
في مقدم دليل مع خلاف الظاهر لان قوله ذلك بعينه دعوى البداية
في عدم النظر في الزوم دعوى البداية في متى من المرتبة
مقدم من مقدم دليل بعينه في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
واجب الالهي في عدم النظر في الزوم دعوى البداية في النبوت او
الواجب على مسئل عند دعوى البداية في مقدم دليل او الالهي
مسئلال عليه لكن لم يقع منه التال في فحين الاول فيكون وجوب
الالهي في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
الحل في الالهي في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
الظ لا في متى من مرتبة و قد عرفت من كلام السيد في ان مسئل لم يقا

عدم

لم يقا و من النص بان الزوم في الالهي في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
ولم يدرع بداية في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
في تال في الالهي في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
الالهي في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
من وجوب في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
لن على الالهي في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
دعوى البداية في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
الاستدلال في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
فان الالهي في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
الاخرى وان كان مشعرا بان مراده ان الاستدلال في عدم النظر في
فلا وجه لعل الاستدلال في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
المنع وعدم ضرورة يدل على ان مراده ان الاستدلال في عدم النظر في
يوجب تقدير دعوى البداية في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
لزم اعتراف مسئل بالملط في التال في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
مسئلال مسئل من وصف النظرية و حقيقة التال في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
فيل ان كان في اذ منع تلك المقدمة يقال انك عرفت بطلون
فلا يفر من المنع لابق ان نظرية نبوت الاجتهاد في الالهي في عدم النظر في
دعوى البداية في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في
فلم مسئل في الاستدلال في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في الزوم في عدم النظر في

البرهان من ان دعوى البرهانية لا تخفى الاستدلال دعوى البرهانية
في كبرية اذ وقع الاجاب الى ان لا يمكن ان يستدل بها على احد جواهر
الاستدلال من احد الشان على الاقل لو انها في مرتبة واحدة فمن غير
وجوبه لانه لا يمكن ان يكون اعرف والبرهان اجلي وليس له البرهان
لذلك لان الشخصيات لا يمكن ان يكون منها الاستدلال على الشخصيات ان
كل منها شخصيات فافقار قوله باعترافه في هذا الحكم بانه نظري
كان الحكم بانه نظري فافقار قوله ان اذا كان بديهيما الى ان اذا كان
الحكم بديهيما كان فوجبه التصديق النظري غير لازم بل عدم فوجبه له
لازم ثم قوله وانما بديهيته كل التصديقات باعتبار عمومها فقط فلا يلزم
على استدلال دعوى البرهانية بهذا الحكم بل نظرية انفع الموقر ويعترض من وجه
انت خبير بان العرف من هذا الحكم من اوله الى اخره لو كان ابغى الى
يراد على ان البرهان بانه لا يلزم عليه دعوى البرهانية ثبوت الاجتناب
في بعض التصديقات اما القول بان لا يلزم عليه دعوى البرهانية ثبوت
الاجتناب في بعض التصديقات اما انكر فيقال ان المنع في بطلان
فليس في الاستدلال ولو كان مراده ان يجوز في التصديقات كجملتها
على مرتبة ولا يترك اذا منعه هو عدم قبول حقيقتها وحقيقة
مؤداها فلا يلزم دعوى البرهانية قوله كذا في كبرية في بعض التصديقات
اليه وان قال به ان دعوى البرهانية لا تنفع في جانب البرهان فافقار
لما لا يخفى على المنصف ولم يتعرض بنظرية الاطراف ثم قوله وانما كانت

عدم

وانما كانت كجاجة الى دعوى البرهانية في مرتبة ابطال النظرية الى
وقد عرفت ما هو قوله في مرتبة لانه يدل على ان ما قال به من كبرية
اليه ومن القدر عليه من كبرية عرفت ان العينة على تقدير دعوى البرهانية
في ثبوت الاجتناب الى الاطراف لانه في مرتبة من كبرية ثم اعلم انه
يمكن ان يقال ان لا يلزم على استدلال دعوى البرهانية في مرتبة البرهانية
لانه لا يلزم الاطراف لانه لا يخفى ان دعوى البرهانية في مرتبة البرهانية
بطلان الاطراف لا ينفع لانه اخذ به في مرتبة البرهانية في مرتبة البرهانية
كل التصديقات ومن جملتها ما هو في مرتبة البرهانية في مرتبة البرهانية
نظرية كل التصديقات ومن جملتها ما هو في مرتبة البرهانية في مرتبة البرهانية
البرهانية في مرتبة البرهانية باعتبار الاجتناب والبرهانية في مرتبة البرهانية
خلافا لافرض في بطلان البرهانية باعتبار دعوى البرهانية لانه
استدلالا بديهيما لانه لا يلزم على استدلال دعوى البرهانية في مرتبة البرهانية
دعوى البرهانية لانه لا يلزم على استدلال دعوى البرهانية في مرتبة البرهانية
البرهانية في مرتبة البرهانية لانه لا يلزم على استدلال دعوى البرهانية في مرتبة البرهانية
حق كذا هو في الارجاع الى دعوى البرهانية في مرتبة البرهانية في مرتبة البرهانية
ولا ان يقال ان كونه خلاف الفرض ينفع لانه لا يلزم على استدلال دعوى البرهانية في مرتبة البرهانية
البرهانية في مرتبة البرهانية لانه لا يلزم على استدلال دعوى البرهانية في مرتبة البرهانية
النظرية في مرتبة البرهانية في مرتبة البرهانية لانه لا يلزم على استدلال دعوى البرهانية في مرتبة البرهانية
بطلان النظرية في مرتبة البرهانية في مرتبة البرهانية لانه لا يلزم على استدلال دعوى البرهانية في مرتبة البرهانية

على القول بالاجتناب الى البعض فيهم انه ادعى اليه ابتداء فلو كان نظريا
كان لم يستدل لم يتم الاستدلال لان مقتضى كونه الى الدليل كمالا
كما لم يسمع جردا وعموما في مقتضى الدليل وان كانت نظرية من غير قاطبة
الدليل عليها الا ان يبقى ان المسموع هو عدم الاستدلال المحركي لاعتداف
لجواز ان يثبت عند نفسه من وصف النظرية كمن لم يعرف به انت جديته
مستبعدا نعم القول بوجوب دعوى البداية بالذات في اياها عن فعل
كل مستدل على دعوى البداية ثم لا يخفى ان وصف النظرية مثبت له
فيكون مقتضى نظرية كل ذلك مقتضى ومن البين ان هذا مقتضى
ليس هو نظري الذاقر وقع عليه كمال العقل او ناقضا ووجه وقوعه
في العقل ما هو بالاجتناب الى العاصم الاجل حتى يثبت الاجتناب
الى المنطوق اما اذا ادعى بداية بانه مقتضى مقتضاها يكون
يتم الكثرة ويكتفي بالاختفاء في ان ثبوت البعض مقتضى ثبوت
الاجتناب الى مقتضى البعض على الوجه المذكور بان يثبت بعض
المقتضى مقتضى هو القول المذكور لا يلحق فيه واكتفى منه وهو
الوصول الى لا بعد ان يكون قوله لوجوب دعوى البداية لاجل هذا
تقتضي ثم قوله فيحقق وليا ان ايجها دليل عدم بداية كل النظرية
ودليل عدم بداية كل النظرية فيكون خفا، نظرية اجماعا مقتضى
وليس عدم بداية كل النظرية انما يقتضي دعوى ذلك الصحيح لعدم
ويحتمل ان يكون امر من الدليلين وليس عدم بداية كل النظرية

كل النظرية بقا وعدم نظرية كل النظرية فيقول في احد مقتضى ايجها نظرية كمن
لكن كمن منها وليا لم يسمع مقتضى او من فاقم ثم قوله ما يبيروا النظرية
ولكن ان تجري بها الزيادة دعوى عدم بداية كل النظرية بقا بان هذا دعوى
اما بغيرها اما نظري وعلى اقل حال يفرم ثبوت الاستدلال عليه مستلزما
نوصف نظرية بنبته ثم قوله من لطائف دليل مقتضى امر من لطائف
بانا كونه الى النظرية في بعض مقتضى واما من احد من لطائف
امدعوا النظرية بنبته وعدم قبوله مستلزما قوله كونه فذا مقتضى
اعلم ان مقتضى نظرية رابع المخرج من لطائف ومقتضى مقتضى
مقتضى عدم قبوله اليه ومقتضى قوله الممدع ومقتضى الما الاستدلال في غير
الطارة المخرج من لطائف مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
قبوله وقوله رابع الممدع في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
قوله وعدم قبوله مستلزما قوله لا مستلزما مقتضى مقتضى مقتضى
بقا ان ينفق للمستدل بان ما كان عدم مستلزما لوجوه كان عدمه
مقتضى مقتضى فلا يرد ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
بمقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
عدم مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
المقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
اذ دعوى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

بما به العلم كما قال ذلك في وطبق قوله بل لا يصح ان يحلوا الا حق
ثم علم ان دعوى عدم الصحة ان كان لا اجل انه لم يمتصا ورة فيكون
بما الامر او على ان بل هو ابراد في الحق وهو بعد قبول العينية او
ان الدليل في غير حق اليه فيلزم فيه اولاً انه لم يتصور اليه لو كان
منه ان القول بالاجاد وغير صحيح لما ذكره في حاشية من قوله ضرورة
كما هو الظاهر ان علم ان ما قاله من ان الحق ان يكون مستلزم وان يكون
وبلغة قوله بل انما مفارقة لكن يشترط ان من ثبوت ظهوره مفارقة
بالطريق الاول وهو في حاشية مفارقة وان لم يكن وبلسا على ان الحق
مترق من الظهور وهو بل هو مفارقة وان لم يكن وبلسا على ان الحق
عدم الصحة فتأمل ثم قوله ما ذكره في حاشية من الاستاذ في تحقيق الدواعي
بالحاشية الا ما قاله في هذا السطر في نقل كلامه قوله اطلق على لفظ
لان ادب اهل العرف انه يطلق على شئ على كلام من نقل كلام غيره بلفظ
بل لعله لا والله في هذا السطر بالحيث كما سيأتي في الاظهر ان يقول
عن الاستاذ ثم قوله في اصل الحق اي حاصل جواب بقوله فيمكن ان
يمنع ثم قوله في غاية الامر انه مستلزم له اي ان احتياجه مستلزم
لاحتياجه العلم الى الفكر والاستلزام لا يفر الدليل بل هو صريح الدليل
على الاستلزام يمكن ان يقال ان هذا اذا كان مستلزماً لاف كان دعوى
مستلزماً دعوى براهته ذلك منع هذا الاستلزام كما مر اذا احتياجه انما
لمكون في العلم الى النظر في الاحتياجه هو العلم فلم يكن مراد من العينية

العينية فيكون الاستلزام لمكون هذا العلم بحيثما على مستلزم انشأت
استلزام الدليل غير ما ذكره قال استاذنا في الاستاذ ان علم براهته بل
هو احتياجه الى العلم او بعضا الى عدم براهته لو كان احد هو احتياجه الى الحق
لكنه في جميع احواله او بعضه في احواله اعلم ان هذا الامر مستلزم في حاشية
المجدي في حاشية في حاشية ما يتعلق به في هذا الامر بقوله وان لم يكن
التام عينه في حاشية في حاشية الدليل بل هو في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
احتياجه ان استلزامه ما في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
فيه فالحق في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
الذي الشخص في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
التي بل يخرج عن العينية او لا ثم قوله والاستلزام لا ينافي الاستلزام
يكن ان يكون وقع في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
مباينة وحاصل الدفع ان الاستلزام ينافي الاستلزام في حاشية في حاشية
يكون ان لم يكن في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
ترتيب حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
العلم ان الاستلزام مستلزم كما وحاصل الدفع في ان الاستلزام لا
ينافي الاستلزام في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
لال من ابن يفرم الاستلزام في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
بما في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
لا يفر الدليل بل هو صريح في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

[illegible][illegible]

436

طائفة الانبياء عليهم السلام استمرروا في الدنيا حتى خلت حكمة العباد منهم
 كما هو المستفاد من انشراح القلوب في فصل الامور واما ما قيل من انهم
 بحيث يصدق كل فرد من انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم
 على من سمن من افرادهم علم ان كل فرد منهم مطالب بما في ان ما في ان
 العالم اولانا جالما في جميعه من انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم
 ببعض الانبياء استمرروا في الدنيا حتى خلت حكمة العباد منهم
 اختلط العلم في اجتماع الانبياء عليهم السلام في انهم انظر واما ما قيل من انهم
 لقد رجع على الصواب والحق وقال يجوز جازا لم الاجتماع واما ما قيل من انهم
 واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم
 في اجتماعهم واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم
 او انهم انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم
 انهم انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم
 استمرروا في الدنيا حتى خلت حكمة العباد منهم واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم
 وافهم ان علم نبينا عليه السلام فيكون انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم
 على انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم
 شكون ان صاحب تلك القوة سئل في بعض العلم في الانبياء في حصول الامور
 بالامكان وبما انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم
 والا واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم
 فقولنا في هذا ما كان في انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم انظر واما ما قيل من انهم

والا كان النقل الامكان ان يكون كسيرة فقط ولا يكون له اول في نفسه
انما لا يتم ان يكون اصل الامر او كما هو الظاهر من رد الجواب الاول فانهم قد
نحوه في الاستدلال الجواب ان يبقى ان يكون ان كان كسيرة هو الاستدلال
بالقياس لا الجواب الاول المذكور في الاصل بقوله والجواب ان لا يتم في غير
وان كان بالنسبة الجواب ان لا يتم كونه في قوله لا يتم ان كان حصوله في العلم
في نفسه بل العلم الا ان يختار ان لا يكون كسيرة هو الاستدلال في العلم
و لا ما ذكرتم الا ان يكون في قوله كسيرة هو رد الجواب الاول في قوله كسيرة
الجدد في هذا قوله وبين العلم ولا سيما في كسيرة هو ان في هذه
الصورة ليس من الامرين على ان يحصل في العلم هو القدر المستلزم وهو
الحقيق في الامرين ان كانت منها بخصوصه فالاولى العلم في ما يتوقف
على الشيء لا الوجود لا بقية واطلاق العلم على كل منها بخصوصه كسيرة
التوقف بل في هذه الصورة من ان كانت العلم في ما يتوقف عليه
الشيء كسيرة هو رد في بل يمنع العلم ان كان كسيرة هو العلم في كل
الشيء كسيرة في حصوله في كل شيء لا ركان في كل شيء كسيرة من ان
من ان في طبيعة كسيرة في ضمن هذا كسيرة في العلم في العلم في العلم
بسيطة ان ركان في العلم في الامرين على بل العلم في كسيرة هو
الحقيق كسيرة في كسيرة لا بعد ان يكون وجوده عن كل شيء ان التوا
على سبيل البديل في سبيل التوا على سبيل الاجتماع لان كسيرة هو ان
حصوله من احد العلمين ابتدا كان غنيا عن الاخرى وكذا اذا كان حصوله

من الاخرى ابتدا كان غنيا عن العلم الاول في عدم الاحتياج والاحتياج
لا يخفى ان العلم اذا كانت قدر كسيرة في العلم في العلم في العلم في العلم
و يوجب صحة على ما مر في سبيل الرب في السبق لان العلم في العلم في العلم
في الحصول من العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
العلم هو العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
و كسيرة هو العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
بعد نقل قوله لا يتم في قوله كسيرة هو العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
عنه كسيرة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
بخصوصه ضرورة ان لو امكن العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
القدر المستلزم لا كسيرة هو كسيرة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
بعد و يوجب عبارة في قوله كسيرة هو العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
ولس كسيرة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
هو كسيرة هو العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
بكل منها الا ان حصوله من العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
على سبيل الاجتماع في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
اي لا يكون في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
وكذا اذا حصل علم كسيرة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

ذلك العلم بغير نظر كما يعلم من هذا الجرس متوكلون نظري الا كما حصل
 ولولم يحصل بغير النظر وبما يورثه يحصلون علم الواجب انظر الى
 الشخص الواحد بغير النظر وبما يورثه يحصلون علم الواجب انظر الى
 النظر ونظري باعتبار ما كان حصوله من النظر فبما يجوز ان يكون
 جميع العلم بغير النظر باعتبار النظر لا اعتبار به فكل ان في ذلك
 يكون ان يحصل جميعا بطريق البداية ومع ذلك يكون نظريا بما هو حاصل
 ابتداء فحصل ما في غير الاستدلال على بطريق نظرية العلم لو استدل
 في كون كل علم حاصل بالبدية والذات لا يتم ولا يعلم بانه العلم بالذات
 ان كل واحد من العلم اذا كان بغير النظر علمه اعتبارا بالنظر او غير
 بانه كل العلم يجوز ان يكون بهذا نظريا وبما هو حاصل النظر وبقا على
 النصف عن نفسه علم ان الاستدلال على النظرية الذاتية وله غير العلم
 بالذات الشخص قال الحق وان كان العلم في العيون متجدا بالذات لا
 ان العلم اذا كان متجدا بالذات مع العلم بالذات هو العلم بالذات
 من هذا ما بين العيون بالذات لكن ان في كون ان يكون العلم
 هو الاتحاد بالذات والاشياء متحدة بغير النظر واما في العلم
 النوعية ثم لا يخفى انه لو كان غيره بالذات مع العلم في العيون
 متجدا في حصول الانسان العلم بالذات الشخص لان العلم بغير النظر
 مع حصول العلم بغير النظر على شخص نظري بالنظر في علم توارث العلم
 مستقلين في العلم الواحد الشخص وهو الانسان لان مبدأ علم

عليه مستقلة او مستقلة عنها مستقلة له والظاهر صحة الاستدلال صاحب الحقيقة
القدسية اذ لم يحصل له انقص النظر في تلك القوة وبوجهها فقاموا بقوله
لان صاحب القوة القدسية في الايمان ان لا يذلل ولا يذل ولا يحجب ويعلم ما عاونه
السبل وهو له ما قال السؤال الثاني خبران من الصنفين انفسه بعد
والعلم بالانسان الضم من هذه الامثلة التي هي من اعمها على الامثلة
حصل من الاثر في علمه ان علمه لو لم يعلم الواحد متعلقا بشخص من العلم
بحيث يكون اعمها نظرا في الاثر في الدنيا او كان قد زار في كثير من الدورات
التي لا تمنع من انما هو في التعريف من الله تعالى في الدليل لان ما هو
كاشف بوقوله ما لم يكن كان مقدمه معلوم بكونه في هذا الخبر
خطا جميع العلماء القائلين بلزم الدور في باين الصوتين بل لا يعلم
الا من حيث ان صاحب الموافقة وهو الدور في صورة معرفته
والعرفان ما لم يتوقف على التعقيد بالادب والتمسك في التعقيد بالادب
يو لا العلم والعلم النظم في الفهم الاستقصاء مستبعدا الى الابد
الاستاذ لان الاول منع مقدرة على تقدير تسليم مقدرة اخرى وقوله
منع لمقدرة سببه في ان يتوقف الناقض على كنه من الالهي لان
التوقف بعد الوالاة الاشبع والثانية ان كان حصول العلم حاصل بال
بالكسب بالعلم ومنه مقدرة الادب مع قطع النظر عن مقدرة الالهي
وهو التوجه اليها هي اوفى وانما سلم مقدرة الادب ومنه مقدرة
الثانية في غير ما في العلم حاصل بطلب العلم حاصل بالعلم في النقص

حصوله بدونه ومنع مقدمه الاول ثم بين على علم حقيقة التوفيق
وليس هو كما ان اشهر سبلها من ان يقال استاذ الاستاذ لعل التوفيق
بذاته التوفيق لما يوفيه فذلك لعل كذا بعدت عن الاستاذ
لان قوله لعل كذا كذا وقع لرفع ما كان من ان يقرب من الحق
بيان الوجه بل ان لا يكون بخلافه عليه فقول بل لعل كذا اضراب عنه
بان وجه التماس ما لا لا ما لا كذا وجه استار الا ان لم يحدث قوله
فتأمل اما ذوات حتى يوجه التعلق من الفرق كذا اول دفع ما على ان
يق ان وجه التماس ما لا يكون بحيث ويجوب بهذا الفرق وذلك
الوجه لم يكن ايرادا عليه فقط بل عليه على كذا كذا العلم الذي ان
كلما قلنا ستر جاء قوله فتأمل فقول بل من تحتها نفسا كما يفتاء
من ظاهر ما في كذا القول اضراب عنه انهم لم يكتفوا من حاصل
الحق بل منع التوفيق والاحتياج وارجح في قول التوفيق من علم
صدق التوفيق لا يظهر من كذا من افراد بل في الاحتياج الى التوفيق
جائبا يحصل فيه دون العلم لا يقع بل انفع هو الفرق بان لا يفتاء
الاحتياج لم يفتاء لولا لا لا لا يقع بل انفع هو الفرق بان لا يفتاء
الائق ان حاصل كذا ما قاله كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
العلم في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
جائبا فان وجه حاجته الى العلم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
والنظر في اعتبار اختلاف حاله في الظن من الاحتياج في العلم كذا كذا

الكان يحصل من القوة بمرجع معنى الاحتياج المصحح له تحولا افعال الظاهر
مخافة ليقول بل يصل وجه التام الى ان معنى الاحتياج الى القوة لا يتبع فقط
بذلك لا يتم ما ذكره في وجه التام ولم يتم ما ذكره من ان هو يتبع نعم والقدر
قوله لو كان هذا معنى الاحتياج بالعلم او كان علم الاحتياج جنة فيحصل العلم
المطرع من الاحتياج العلم بالمرجع هذا الاحتياج المادى الاحتياج
لان الاحتياج في صفة الوجودية هو احتياج تلك القوة الى العلم لان رعايته
جانب التحصيل معنى متعلق ثم قوله لا يوجد في النظر في ذلك لا يتبع يحصل في القوة
الاشياء بل بعض غير ما هو قوله لا يكون الحكم بغيره حتى ولا يكون ان يكون
حدهما كان حصول القوة القدسية في كل وقت غير متعلق في كل وقت معنى
قوله لا كان القوة القدسية في كل شخصها كانا في كل شخص في وقت ما لو
كان الواقع ما وجد بعض الشيء من قوله الثالث كانا في كل وقت كان
في بعض الاوقات قوله الثالث كانا في كل وقت في كل وقت ما وجد في كل
قوله في كل الباطن وهو الاحتياج الرابع وهو الاحتياج في كل ظرف في كل
لان كل كل حصل في وقت شخص لطريق النظر وان يحصل في كل ظرف في كل
في هذا الوقت الا ان في اننا لا نسمي له بل هو اصدق تعريف النظر
والله يدرك على نواحي من جنتين كصدق تعريف احدهما عرفوا ان
علاوة في الاحتياج الرابع معنى في كل ظرف في كل وقت وجه التام
العلم حاصل هو الايراد لكن يمكن ان يكون في كل ظرف في كل وقت
امشارة الى القوة وكذا في هذا الرابع احتمالات واكثر ما وجد

واحد منها ولو يجره ما نقله كحسب من انت من انتقال الى اذقلت فتاقل
يلون اسارة المستوي يوم عاذا اولادوا مثله لكون اسارة الاخر
ونوع من كفاية لا يخفى انه كقول ان يكون وبقفت الاضلال الرابع
لا يكون كجهد به سعة او بغيره في مشي البدر برقع كجهد بين البين
استدراك البين البين لو كان رقع في عاير برقع كل واحد منهما في
حصولا بغير نظر لم نقله على انكم بانكم يحصل شخص في وقت من الاوقات
بدون النظر والاضلال اذا كلف رقع كجهد بين البين برقع احد هما
لا يخفى على اعتبار فتاقل قوله والاحسن في وجهه ان يكون كماله في
مغايرة الشخص كماله ان في الاوقات وكان ما كلف في اسارة الاخر
الثالث من الابرار في التوقف على معنى الاجتناب وعلما بوضوح
منه ليع معناه انما يتركها كجهد الاول فان فيه كماله في كماله
الفا معناه كجهد وقوله من هذا البحث في اسارة المذلل كماله
من يعلم من كلامه اختلاف البداية والكسبة باعتبار اختلاف الاعمال
والاوقات وما ذكر من كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
اختلاف الاستقام والاولى لا كماله في كماله في كماله في كماله
قد برقع في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
بالنظر الى المذلل في التوقف بين التوقف والاجتناب واستدراك
الموقوف بدون كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
من النظر الى كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله

فيكون وكذا في الاجتناب فاعلم بغيره في كماله في كماله في كماله
في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
حصوله ولا يملك الا هذا الفرق بينه وبين العرف كما ظهر من الطبع العرف
والعقل في قوله فان المذلل في كماله في كماله في كماله في كماله
لا من رعايه بجهاب كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
استدراك الاستقام في وقت ما فيه واما كماله في كماله في كماله في كماله
استدراك الاستقام في وقت ما فيه واما كماله في كماله في كماله في كماله
ان من كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
والهاتين كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
بومعنا والافقور هو التفتيش في كماله في كماله في كماله في كماله
وهذا من كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
بومعنا في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
ثم اعلم ان كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
بومعنا في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
وكان ان كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
واشبهه وكما هو كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
العلم في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
قد برقع في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله

وبما ان ملاحظة العقول الخمس بغير قبول الا يكون لها الاختصاص بالاشياء
مع ان تعريفها هو الذي عليه فلا يكون لها اختصاصا بها على وجه
التعريف بالاشياء او كذا او كذا بل هو قبولها بالاشياء على ان لا يكون لها
الاحتمال الا ان يكون قبولها كذا او كذا ان يكون اليقين في قبولها
فما جاء حصوله الامور كونه بغير قبولها من قبيل العلم بالاشياء
من قبيل العلم ان ملاحظة صورة بغير قبولها صورة نظرية بل هي
الا فليس قبولها بغير قبولها على ملاحظة ملاحظة عقولها على ملاحظة
قد يكون ارض كذا في اليقين في قبولها بغير قبولها ولا كان ملاحظة
بل اليقين موقوف على النظر في ملاحظة موقوف في تعريف الاول ما
وفي تعريف الثاني وبما ان الاختصاص ان كان من معرفة الى احدى اشياء
موقوف عليها ان كان مطلقا لمعرفة فليس المعرفة بل معرفة موقوف
على معرفة كذا لا في اتم العلم لا المقدم فهو قوله لان المعرفة هي
من التعريف لم يكن موقوف عليها وان كان المعرفة كذا ملاحظة
اشياء موقوف عليها لان العلم باجزاء المعرفة هو ملاحظة الاشياء
وان المقدم معرفة كذا لمعرفة كذا من كذا ملاحظة موقوف
شروطها من كذا واجب وان يقال لا يبعد ان يكون المقدم
من تعريفها كذا هو اذ لا يبعد ان يكون التعريف موقوف على
منه اليقين في قبولها على ملاحظة موقوف في قبولها موقوف
الشئ بعد اذ ان تعريف الاول والثاني لم يقع منه في الكتاب الا قبل

كان

تعريفها ولا يبعد تعريفها في القول بان تعريفها مستبعد فان لم يرد ان لا
عن تعريفها بل عن العلم بان لا يكون لها اختصاصا بها على وجه
اشياء كذا او كذا او كذا من ملاحظة موقوف على ملاحظة
في لا يبعد في ذلك في قولنا ان يكون اليقين في قبولها
في قبولها في قولنا ان يكون اليقين في قبولها في قبولها
من قبيل العلم ان ملاحظة صورة بغير قبولها صورة نظرية بل هي
الا فليس قبولها بغير قبولها على ملاحظة ملاحظة عقولها على ملاحظة
قد يكون ارض كذا في اليقين في قبولها بغير قبولها ولا كان ملاحظة
بل اليقين موقوف على النظر في ملاحظة موقوف في تعريف الاول ما
وفي تعريف الثاني وبما ان الاختصاص ان كان من معرفة الى احدى اشياء
موقوف عليها ان كان مطلقا لمعرفة فليس المعرفة بل معرفة موقوف
على معرفة كذا لا في اتم العلم لا المقدم فهو قوله لان المعرفة هي
من التعريف لم يكن موقوف عليها وان كان المعرفة كذا ملاحظة
اشياء موقوف عليها لان العلم باجزاء المعرفة هو ملاحظة الاشياء
وان المقدم معرفة كذا لمعرفة كذا من كذا ملاحظة موقوف
شروطها من كذا واجب وان يقال لا يبعد ان يكون المقدم
من تعريفها كذا هو اذ لا يبعد ان يكون التعريف موقوف على
منه اليقين في قبولها على ملاحظة موقوف في قبولها موقوف
الشئ بعد اذ ان تعريف الاول والثاني لم يقع منه في الكتاب الا قبل

ان امراد من النظر هو ملاحظة محققات لكن لما كان تفرعها
حقيقة في معنى النظر تفسيرها بالاراد ولا شك في جواز تفسيرها بالاراد
كما هو اوضح من كل ما بين ان يبقى ان النظر على تقدير ان يكون معناه هو
الحولين او الترتيب كان معنى النظر هو ملاحظة يكون قوله كالملة او
لاجل الترتيب من الفاعل النظر على المحسوس فيطلق على ترتيبها
اي النظر على المحسوس او عند الترتيب من والا فالترتيب معنى آخر يطلق
على النظر لمن قوله وهو اصطلاح معتد من بابا عن الترتيب
لان اخص معنى الترتيب من مصطلح معتد من قوله فيقال
النظر في محققات اي قوله كانت اي سواء كانت للطلب في
وسواء كانت من ملاحظة الباطن والظاهر في المعنى او من
معنيين الاخرين فاختصا به بالان لا يستلزم اختصاصا
فلم ير وبقوله واما بعد من خواص الان ان يكون دون الاخر
بل اراد ان يكون دون التخييل وهو اختصاص بالان لا اختصاص
العقل به وهو الاختصاص بالاضافة الى بابا فيجوز ان لا يطلق
وقد قوله بعد ان كان له انما في معنى الاختصاص في التخييل
بعض الجوانب نحو ملاحظة العقل من الفاعل التخييل هو التخييل
الذي هو ما قبل من ان التخييل يتبعها العقل والعدم فيمكنه عقل
فقطن ثم اعلم ان الحكماء وهو الجواب ان الناطق لفصل مثلا في
حصول خبره والذمير هو عين ذلك كالمفصل والتغاير بينهما

لا يكون الا اعتبارها كما حقه المحقق في شرحه حيث عرفت ان ملاحظة
هو حيث في ما يحقق كونه ان فيه الى جبر الاستقلال من مباديها لا ملاحظة
فما على وجه بطلان ان الاستقلال بين الوجودين من مباديها لا ملاحظة
الطام ان كان لا يتصور ان لا يكون الاستقلال من مباديها لا ملاحظة
ومسألة اليه وقع ما عرفت به استاذ الاستاذ في شرحه في بحث النظر
فليس في معناها كونه لانه انتقاله بالذمير ومن هذا ان عند ما كانت
من على حقيقة ثم علم ان معتد من جعله نظرية العلوم في مباديها وبقوله
في النظر مجموع الجوانب حيث قالوا ان العلم ان توضع على النظر كما يحسن
بذلك في نظري والافريقي في يكون مستوفى على كونه الاول ملاحظة على
وحيث ما به مباديها مع الصنعة و خلا في كمالها وان جعل النظرية والبيان
بشيء على النظر في كونه محققا اي قوله كانت يكون جميع العلم مستوفى
على ذلك نظرية بل ان يكون بعضه يترتب نظرية لان الترتيب جامع كونه
الاول وانهم يحدون كماله من البديهة بل ما ذكره بعض الافاضة
كما هو في شرحه على ملاحظة وهو قوله يدور عليه جوارحه ما فيه
انما لان ان الدوران يدل على عليه كماله ما في ارضاء الارواح الان يقال
الدوران ان ملاحظة غيره فهو احق بكونه نظرية بالنسبة الى غيره كمن
الدوران ان محقق النظر الى مجموع كونه الثانية والترتيب المكونة الثانية
التي هي كنه الدوران لانه يعلم ان ينسب ايمانها في كنهها
ان معنى اذا كانت جارية عند النفس عند الشعور بالمطالعة

غير مرتبة فترتب وينتقل منها الى المطالب في تحقق الفرض وان الحركة الاولى
 بدون الحركة في معقولات الا لا تنزع ان حصول ذلك المطالب هو
 بالظن والظن لا ينطبع بالحركة الاولى ولا يجوز ان تكون الحركة
 في معقولات فالظن هو المرتبة الاولى والاعتدال مرتبة ثالثة وليس على
 ما ينبغي وقوله قد ينفذ عن الحركة الاولى وانما يستمر في قوله قد ينفذ
 راجع الى المرتبة الاولى ان يرجع الى الحركة الثانية ويجعل اعتبارها بعد
 يرجع الى حقل القول لكن في جميع هذه الاقسام لا يكون اليه يرجع
 وينبغي ان يتوقف عنه ويذكر ان قوله قد ينفذ في العجالة لان قوله قد
 قد ينفذ في قوله والاشياء الاولى قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ
 وعجالة السيد قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ
 قال بعض الاقوال في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ
 لبعض الاقوال في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ
 يقابل الانتقال من المطالب الى الحركة فيكون يقابل الانتقال من المطالب الى الحركة
 الى المطالب رجا بل هو اول ذلك في حركته كما لا بد فان يقابل فيها
 يقابلها بل من الحركة العنقدة والباطلة مستتبته فالا لا بد ان يكون
 الحركة الثانية بآراء الحركة الاولى وحسب اى الانتقال من المطالب الى
 المطالب قد ينفذ بآراء الحركة الاولى هو الانتقال من المطالب قد ينفذ في قوله قد ينفذ
 ان يحسن ان جعل عبارة عن عدم الحركة مطلقا بان لا يكون هناك حركة
 اصلا فونيقا بل الفكر بمعنى الثالث على الوجه الذي مررتنا وكذا يقابل الفكر

الفكر بمعنى الثالث في وجود الفكر بالمعنى الثالث مستخدم وهو الفكر بالمعنى الثالث
 فبما في عدمه بالثبوت المعين واليقابل بالحركة الثانية لجواز اجتماعها
 بالثبوت المطلوب معين كما اذا انتقل من المطالب الى المطالب في قوله قد ينفذ
 وانتقل منها الى المطالب رجا وان جعل عبارة عن عدم الحركة الثانية
 وهو يقابل بالحركة الثانية والفكر بمعنى الثالث في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ
 الثالث لجواز اجتماعها بالثبوت وكذا اذا كانت في معقولات فان قلت
 على معقولات مرتبة فان قلت الى المطالب قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ
 الانتقال الى الفرض من المطالب الى المطالب في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ
 في كل منها حتى يطلع جفته الى قال بعض الاقوال في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ
 المطالب قال الشيخ في الاشياء واما الحسن في ان ليس له الاوسط في قوله قد ينفذ
 وقوله اما عقب ثوب وطالب من قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ
 بعد بوسطه في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ
 الشيخ يقول ان ليس له الاوسط وقوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ
 ما هو بوسطه لعدم الحركة ان ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ
 الحركة الاولى وما لا ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ
 فان قيل ان حصول المطالب وان لم يكن لم يكن بدون كونها مشعرا به والا
 لا يتصور بدون الحركة الاولى في جابر لانهم لجواز ان ينتقل من قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ
 معقولات فترتب عدة معقولات يحصل الذي هو موصول اليه يمكن ان يكون
 لا بد في المرتبة من الحساب من المطالب الى المطالب في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ في قوله قد ينفذ

فقال عليه السلام ان الانتقال من المبدأ الى المبدأ يكون ان يكون وفيما كان
يكون ان يكون تدبر كما يجوز به البقي وقوله وترتيبها انما هو الترتيب في
الربيع المكونة الثانية باو لا يثبت ويكون كل منها الاخر الاول او كونه الاول
وقوله فابايعهم وبعثهم او انفسا واعلم ان الحركة الثانية هي الانتقال من
المبدأ الى رجا والترتيب من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة الانتقال من
وحيث هو الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة الانتقال من
او سرعة المبدأ الى الحركة وفعله في الاول في كل حال فلهذا هو سرعة
في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
وكل التوفيق بان لا يسهل الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
الصورة في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
بالاخر وفي كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
من شأنه ان يكون في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
الطلاق في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
وفي بعض النسخ على خلاف بل قوله في الطلاق في كل حالة فلهذا هو سرعة
في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
المكونة الاولى التي هي من جملة المكونين في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة

بان لا يقال بانها واما في الترتيب في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
القول بانها انت خير بانها في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
الاولى في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
والترتيب من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
لا يقال بل في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
حقيقة او عدم الاقتناع في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
والسبب في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
اشياء في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
كله في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
الفرقة في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
في كل حالة فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة
المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة الانتقال من المبدأ الى المبدأ فلهذا هو سرعة

مستدرة ان قوله بالقرس جواب سوال مقدم كسنتين مما يشك في
من قوله كان جواب من قال انك تشك كون المشتقات باسرها عوضية
من المستدرة ان مثل الناطق والناهي ومفسر من قول جعفر فاست
بقوله وانما التمسك انتم ثم قوله اما الجواب لا يشك في انك في الاصل
انك تشك ومن كلامي ان قال بعد انما سبب بالاشياء الاجزئية
الاولى بالكتاب بالنظر الى الجواب الرابع والاربعون كون مرادهم
التامية عند ما بالكتاب الى بالكتاب ضعف الاجوبة الثلاثة الاولى
اذ قد ورد من افرادهم من التعريف سبب بطلانها اذا مساواة
سببها عند المتأخرين والكتاب بطلانهم ثم يقال ان الاستدلال
بل كون المستدرة خارج عنه او ليس هو كجواب التسمية باعتبار ما سبق
ثم اعلم ان على تقدير ما ذكره استاذنا في الاستدلال من كونها خارجا عن كسري
ان يكون الجواب موصلا لغيرها في الفعل المحض وقد كنتم مفرجين بان الجواب
لا يكون في المعنى من فعل فعل هذا لا يكون مستقيا ثم قوله مما يلي هذا
وجب ضعف جواب الاول جاصل الى الابد او كما يريد وجب ضعف الاول
لذلك يريد من قول لا يريد وجب ضعف الاجوبة الاخرى كما سببها في كتابه
بقوله فكون مجموع اعم من كثرية مصدرية بقوله فلا يكون مجموع جمل
وقوله من وجب ضعف في بيان كثرية ما علم ان الجواب وجب ضعف الاجوبة
الاخرى لكونه كالمعنى ثم قوله ان كثرية في كثرية ان كثرية لم يدع جمل
يتحقق كثرية اصلا في نفسه انما كان التعريف بالخط ومادة التقضي ومثلته

جواب

ومن جملة اعمد ان قولهم كان الجواب كثرية من موادها ان فصل بين موادها
التام مطلقا عوضيا ولا يصح ان يكون التعريف والامكن ان كثرية الجواب
خلافية مع قوله ان الذات لا يشك واحد الزائدة في الجواب كثرية
ان الذات هو كثرية ومما جبه واحد والذات كثرية من واحد كثرية قليل
والوضع كثرية والاول هو كثرية التعريف والذات كثرية هو كثرية كثرية والاول
سبب لثباته في الفعل بالنسبة الى الضابط كثرية يقال استاذنا في الاستدلال
بالكتاب والجمعة كثرية الزائدة قوله فليعلم ان كثرية الجواب كثرية
الذات كثرية كثرية ثم لو كان كثرية او جاصل ان معاني المشتقات معني
فانما ان فصل لا يكون محض كثرية ان قولهم كون كثرية امرا او هو كثرية
عنه وذلك لان كون كثرية الجواب كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية
التعريف كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية
هو كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية
للتعريف اصلا سمعت عن الاستاذ ان هذا غير مسلم لان التعريف واقع في
جواب لا يريد الا في روعه الجواب كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية
المطالعة في كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية
ثم قوله قال الاستاذ ان مادروعي كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية
كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية
على قول ما قال القوم والتعريف جواب عن ذلك الابد فلا يكون نقصا
ولكون له وجه بعده ان كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية كثرية

اي الصحيح عين الجواب لتسليم في العبرة قوله لا يتبع اما الصحيح وهو
بالسابق فلا واسطه بوجوب التسليم وهو ما سبقه السابق هو ان
قوله لا يتبع لشارة على اي قول يكون الصحيح تفهوا اسارة المسائل
سابقه بان الله افضل بعينه الصحيح وجوب التسليم فلا مرد ان ما
تفصيل افضل بالصحفي مع ان سابقه افضل فقال الصحيح افضل
الافضل السابقين وهو السابق بواسطه استدراك الشبهة السابق
لا يخفى ان قوله لو كان مستقلا لم يكن افضل لاسبقه بوجوب
تفهم فالاي ان بين اولادنا هذا افضل ثم قوله اما التخيلا في افضل
بالسابق لاسبقه قوله لا تفهم نظير من اول سابقه تفهوا ثم اعلم ان
يجب ان لا يخلو وقع النقص الذي شمل ما ذكرنا مستقلا بوجوب كون
التعريف بالمفرد في مشتق ثم ادعى ان المشتق مركب من حيث استماله على
الذات والعقد في كونه اول لا تفهم ثم ادعى صحة كونه ان هو بالمتبعض
لان التركيب الذي اشتق في مشتق انما يكون في مصفوي العرفه ووجه كلام
انهم لم يحرر بالظان سلك عنه ثم يوجه سوال مقدر في دفعه بوجوب
التعريف لا يتبع واما ما حققنا من جاصل قوله لو كان مشتق في عين
الجواب بقوله واما التخيلا مع ومن الصف عن نفسه بوجوب ادعاء
في حقيقه على كونه قال استاذ الاستاذ فهذا الله اعلم بحسبنا التعريف
الله اعلم بحسبنا من معرفه لمان التعريف بالحيوان ان طلق اعلم
بحسبنا معرفه من الان والادان كان كل واحد من جزئه اعلم بحسبنا

فمن الامر ونحوها مساو له بحسبنا الامر وكما وان بحسبنا لا يتبع
لما حجب التعريف لا قال بان معرفه اذا كان اعلم من معرفه بحسب
معرفه فلا بد من التعريف بحسبنا مساو له بحسبنا في جوده ما ذكر
في هذا الكلام فلا بد من جوده من النظر فلفظ ثم قوله لا يعميه من ذلك
اي الاعلميه من معرفه في جوده بحسبنا الامر ثم قوله فان قيل ان
قال الاستاذ وتوضيح علمنا بوجوب وروا لان الظاهر ان الله من جانب
معرفه الامور وما حقق في جزئه بحسبنا بقوله الحق والادان
لم يتبادر اليه اصلا ومن اعلم بحسبنا من معرفه الاستاذ ما واولاد
سئل هذا الطريق ثم اقرت به وقررت العلم في هذا المقام ان معرفه اولاد في نظر
بجزئيه مودعه على وجه والشا في حق علمنا في تعريف غير جوده لعدم
التعريف بالمفرد مع ان الله من جوده الجوان التعريف بالذات في معرفه جوده
عنه بان كماله الذي ذاه الله لكونه بالظان ما في نفسه فهو مستحق
فهو الله مركب من ثم الشا في حق علمنا ان اعتبار الله في هذا المقام
لا اعتبارا به في هذا المقام لان سبب اعتباره بذلك هو العلم بحسبنا
وهو محقق جوده الله ومن البديهي ان السبب لا يوجد بدون المسبب في
اعتبار ما جوده الله ثم معرفه منع بان قول خيلون بوجوب اعلم بحسبنا
من الجاهل ان يكون شيئا باعتبار معرفه اعلم من الاخر لانه في افعاله
تفصيل جوده في جوده مساو له مثال الظاهر لولو وسالوا في حقنا بان
الصدق والعلوه في العموميه بحسبنا في حقهم معرفه منع بان عرفنا ان

حقيقة معرفة افرادها والعبارة السابقة لم تتناول جميع افرادها
والعبارة المعهولة اليها كانت ملزمة وبهذا السبب كانت غير مستوفية
افراد النظر لا كصفة يفهم منه ان التعريف مستوفى كصفة باعتبار
كل من التوحيات المذكورة في التوفيق بين قول ارباب التعريف
صريح ببيان الاكتمال في معرفة ما كان او مطلقا او في الجواب
وهما في المعلوم هو انما مطلق بالمطلق او المعلوم بالعلم اليقيني مع الا
يذكر في قوله ان لا تشارك في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
بقوله هو كقولهم مطابق للواقع وان كان ذلك في خلاف متبادرا
فما لم يرد لم يعلم ان المراد من التعريف المستوفى
الما ذكره هو انما هو التعريف بالحق في ما يقع في الحقيقة او في
المعنى لان التعريف المستوفى منقول في الجاهلية وهو منقول في الحقيقة
فلا وجه للعدول في قوله قال بذلك القول لكن ينبغي ان يذكر
فلا وجه للعدول في قوله قال بذلك القول لان بقوله الداعي للعدول هو في الحقيقة
بما جاء به وعدم تحقق تعريفه بها واما عدم ما نعت في ما يليق
من عقل عن تبلي السباق سيما عند العقلة عن تقييد الغاية وهو
لا ينبغي ان يغفل عنه نعت ان الغرض منه مجرد وضع التوحيات في معرفة
الما ذكره عليه السباق قال المحقق البرزوي من حيث ان المتبادر
المعقول ما يكون بقصد تقييد اختياره وذلك في كل فعل من افعال النفس
وفي نظم مغايرة لما اشار به لسمي او قد يتبدل في الغاية فلا يتم الا

الاكتفاء او اعتبار الغرض منه وضع ما كان له من افعال الذين في الحقيقة
لونه امتداد ومن ملاحظة المعقول ما يكون بقصد التوحيات لان المراد من ملاحظة
النفس المعقول والنفس هي على لا حيث وامتداد من حيث الفعل الماهي
المتن ما يكون بطريق الاشتراك في كل علم كعلم الدين في الاصول والامتداد
من امتداد الافعال الذي لا اختيارا صريحا بقصد التوحيات في الحقيقة
في حاشية المطول الافعال التي هي من شأنها ان تصدر عن اختيارها او ان
الذي لا راد في بيانها ومنها ما هو باع قصده انما هو في الحقيقة
انما يكون بطريق القصد والمطلق الشامل لما هو بطريق القصد وبغيره
هو ما يكون بطريق القصد والمطلق منقول من قول الاستاذ في
في حاشية على شرحه المطالع وهو ان يكون مطلقا منقول من قول الاستاذ في
على اطلاقه في ذلك فما اشبه لفظه المطلق فيكون بان استعمل في المطلق
المعنى في ضمنه فيكون استعمل في الحقيقة وفيه كماله في كماله
استعمل في ضمنه فيكون استعمل في الحقيقة وفيه كماله في كماله
كما لا منشأ لثباته في ذهن اليه وبما في ما كان في الحقيقة في الحقيقة
منه في العقيدة العينية في تعريف اليه من قول اربابها في الحقيقة
السبب ان من ذلك في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
لم يكن ذلك في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
فكلون الب ودر بطريق الاله واما منع كون ما يكون بطريق القصد في كماله
لا يفرق بين الطبع والسمع في العلم انما هي من حيث المطلق وفيه ما ذكره في

الاسماء و قد قال المحقق المولوي قدام الدين في جوابه على سبيل المسئلة
وهو صفة التعريف من الاسم المذكورة عند جبري لم يتألف من اي احد
المطلقة كمنه في رواية اخرى محققين فلا فرق بين الاسم في الاعيان والاشياء
فيهم منه جواز التعريف بالاشياء عند جبري ان يكون بين التعريف المذكور
علما بالشيء المحقق ان يكون من يفرق بين الاسم المذكورة محققا غير
محقق ومثله ان عدم كونه من جمهورهم مستبعد فاما في المحققين وكونه
امبادا كالتسمية دفعة فان قيل هذا لا يتصل ببعض افرادهم وكونه كقول
البيضاوي دفعة في اول انهم من امبادا فيكون ان يكون امبادا فيكون
وقال ابن باين ان التعريف على قول من لم يترك ان يكون امبادا فيكون في نظر
قائم ثم قولنا ان الاملا حظه في سبيل التحصيل في قولنا الاستاذ بالاولا حظه
بعد الطلب يتبين ان يكون التحصيل في العلم على تقدير عدم الطلب في العلم
الاحاطة التحصيل في سبيل سبيل الطلب على الاملا حظه لا على سبيل امبادا
فيكون ان لا يكون الطلب في سبيل سبيل امبادا فيكون في سبيل الاملا حظه بعد
سبيل امبادا فيكون ان يكون سبيل امبادا في سبيل امبادا فيكون
وقفه في تحقيق لزوم العلم فيحصل بعد زمان حصول المعلوم بلا واسطة فلا
يتحقق العمل في سبيل امبادا في سبيل امبادا في سبيل امبادا في سبيل امبادا
قول المحقق وكونه بعد في ثلث عشرة يوما من انتقال حشر امبادا في
مخدومي المولوي في سبيل سبيل سبيل من دار الفناء الى دار البقاء في صورة
شبه سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل

ولو سئل في حقيقة مع ترتيبها في اي مرتبة او فائدة هذا التعريف لا يخفى على من
اوله فاما على جواب سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل
بالمرتبة وحيث ان يكون في مرتبة مع ترتيبها في سبيل سبيل سبيل سبيل
او ان لا ترتب عند الاملا حظه امبادا في المرتبة امبادا في سبيل سبيل
مما فاقه في ترتيبها في سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل
متعلق قوله دفعة ثم اورا العلم ان العلم ان لا يكون في سبيل سبيل سبيل
المرتبة والافان يكون متعلق بالاسم وكون الاسم في سبيل سبيل سبيل
او في سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل
عند غيره كما في دفعه في سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل
لا ترتب عند كماله لا يعقل الترتيب في سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل
غير موجود في الاملا حظه عند صاحب السبيل سبيل سبيل سبيل سبيل
عنده متعلق بقوله في سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل
عن شأن مقارنته في سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل
في اننا واصل ثم قوله في سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل
الثاني ووقف الاول يكون خارجا عن سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل
واسطة في سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل
الاملا حظه في الاول وكونه في سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل
لا اختلاف لا يخفى في سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل
القسم لا يكون ان يكون في سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل سبيل

مثلاً وقت نقطه قولك ليس بجمله وقت لا يخفى ان بعدت بجملة
 واستأنف النفاذ لم يدم عدم بداية المثل في مضمون نظرية بعض العلم كالحل
 فيهم اجاباً بما لا ينظر في الاوجه لورود هذا القول فافهم فان جملة
 املازمت في علم ان ما قلناه في مضمون قولك لعل قولك في وقت فان قيل
 هو حاصل ما قاله الاشارة واجب قاله لعل قولك في حاصل الا
 يراون لم يثبت فيما سبق كون النظر واقعاً لان الشايت معلومة فيها
 سبق ان التصورات متلا بعد ما يدبر ويعقد نظراً ولم يدر منه
 النظر لا يكون ان يكون معلوماً التصويرة عنهما صلا كما نظرية فلم
 يحصل ولم يتحقق نظر الصلوا وحاصل قولك ان انبعضه في معلوماً
 اي معلوماً كما حصل بالنظر مستمراً حصول النظر لا يخفى ان قوله قد يقع
 في الخطا علم ان لا يتفهم وعور وعور وعور الخطا فيه ولم
 يبين على ما سبق كما لا يخفى انتم كلامه وبنينا ما ذكر من كون تحققه في
 الشايت واستبادة دليله وعور وعور وعور الخطا على كون كلامه
 غير مبين على السابق قد برز واضحاً لغيره قوله اولاً لا يخفى لعل
 بقوله قد يقع في الخطا لا يقول كما نشأ به من هو ليس اولاً ولا
 لم يثبت خطا مستلزم غيره معاً لان تناقض الشايت في خطا فكر
 واستبادة وهو او بمعنى ان خطا ما هو له اي قاعدة كذا
 منها اجاباً بجزئيات العلم ان مستلزم من كل فاعل مرفوع مستلزم
 زبدة قال زيد وهر حكم وهو فاعل مرفوع في موضوع القاعدة

القاعدة لا حكم في القاعدة لان قولك زيد مرفوع وقولك قال زيد
 قال قال احمد الدين اذ جزئيات موضوع القاعدة كتبت في جملتها
 جزئيات ان جملة عور وعور القاعدة قولك ان الفروع ليست الا
 الا حكم فلم يصح انما في العلم اليقيني الا ان يكون الاشارة بجملة
 وانما في الاشارة بجملة انما في العلم اليقيني الا ان يكون الاشارة بجملة
 الصلوا في جزئيات عور وعور وعور القاعدة كما انك لم تحسب انتم
 انما في جزئيات عور وعور وعور القاعدة كما انك لم تحسب انتم
 الصلوا في جزئيات عور وعور وعور القاعدة كما انك لم تحسب انتم
 من تلك القضية كجملتها من انما في العلم اليقيني الا ان يكون الاشارة بجملة
 الصلوا في جزئيات عور وعور وعور القاعدة كما انك لم تحسب انتم
 وانما في جزئيات عور وعور وعور القاعدة كما انك لم تحسب انتم
 الاشارة في قولك في تاريخه انتم وبنينا ما ذكر من كون تحققه في
 العلم في قولك في تاريخه انتم وبنينا ما ذكر من كون تحققه في
 عدم بداية ان الاراد استلزم عدم البداية مطلقاً في ان الاراد استلزم
 عدم بداية الا انما في العلم اليقيني الا ان يكون الاشارة بجملة
 الاراد استلزم العلم اليقيني الا ان يكون الاشارة بجملة
 انما في جزئيات عور وعور وعور القاعدة كما انك لم تحسب انتم
 وقوله خطا في العلم اليقيني الا ان يكون الاشارة بجملة
 التحيز من الخطا والعور من حيث يثبت الاشارة في العلم اليقيني

الحايد كجواب الثاني وهو قوله ان في اوقية وهو مركب لا يثبت احد من
مخلاف كجواب الاول وليس فيه وهو مركب حتى يفي بعدم تمامية المركب
عند عدم تمامية احد من اجزائه ثم قوله حيث شئنا منع الثاني بقوله لا يجوز ان
او عدم تمامية عند التفرع عن احد من اجزائه وهو شئنا منع احد من اجزائه
فان اخر قوله في الصورة الثانية انما هي الصورة الاولى الصورة الثانية وهي
قوله وانما سبق وان ثبت بعض اجزائه فلا بد وان يتفرع عن ذلك كذا كذا
اعلم ان المراد ان كان امرا فخصه بالدليل انما هي ما جوامع منه فيق
لا يتم القرب كما يستفاد من كلامه في التسمية في بحث المقدمة في البراءة
على ذلك ان المشتق على لفظ العلم من مقدمه وبها كذا يكون
منسقط مما جاء به الدليل وهو وقوع الخطا في القرب كونه ما يكون
منه حتى يباله هو الواحد الابر منه وبين الطرفين في التسمية والبراءة
ان بقوله قد ثبت الاجتناب الى الامم فحقه ان يكون الخطا في ذلك
اشارة الى الاجتناب الى الخطا في التسمية لا ان وقوع الخطا
بافعل مستفاد من البداية فيجب ان يكون دليلا على ما يثبت
اليه ثم قوله فلا يتم ان العلم اليقيني بالبراهين لا يحصل الا من قبل الحكيم
كما قيل منه حيث وهو ان يجب ان العلم بالبراهين يثبت انما
يحصل من الحكيم لان طريق الاستدلال في حقيقة ثمة انما هي
والاستقراء والتعميل والثبات وانما لا يثبت ان اليقين والاول
هو هو القياس استدلال من العلم الى الحقيقة كما هو في قوله في منع

فيه ما فيه انتم قوله في ما في سائر الامم فيقول انما الاستدلال
من العلم الى الحقيقة او عدم قبول افادتها اليقين مطلقا او لا علم به
انما الاستدلال في السنة والحق لا يخفى عن كفاية فتأمل وقال في كفاية
الاخرى ومن كجواب الثاني انما هو المنطوق في كفاية البراهين في كفاية
غير ضرورة فان الناس حتى انهم يدين بالقوة العقلية حتى ان النظر في
كيفية ما عرفت القوانين منسقطه فان النظر بدون ذلك لا ينفع امر
انتم لا تعلم ان هذا السبب الاجتناب كما قال استاذنا في ثمة في كفاية
في شرعية العقاب والعقد به وهو كذا حتى ان الواجب ان يعلم الاجتناب
ببراهينه ومع ذلك كذا ان يكون عالما بالاستدلال ومع ذلك كذا
استدلالا انما هو قد علم الاستدلال الا ان يفي ان التوقف على كفاية
الاول لا يمنع الا من قبل قولنا فحقه ان يكون في كفاية في كفاية
النظر لا يتم من الدليل الاجتناب في الجميع فواضح ان منسقطه في كفاية
البراهين الذي هو موجود في قوانين الاستدلال في كفاية ان منسقطه الذي
بعد وبيان انما هو كذا في كفاية كفاية كفاية كفاية كفاية كفاية
منها الذين عن خطا في النظر لا يجوز فواضح ان الاستدلال في كفاية
ليس عيبه من كفاية كفاية كفاية كفاية كفاية كفاية كفاية كفاية
لكل او لكل واستحقاق اسماء العلم كذا كفاية كفاية كفاية كفاية
معها في التسمية كفاية كفاية كفاية كفاية كفاية كفاية كفاية كفاية
لونه اسماء لكل انما لو كان اسماء كفاية كفاية كفاية كفاية كفاية

من فاعله منطوقه بل هو كونه منطوقا وعلما بالعلم والافتقار في سبيل
من انظر من الحق والبرهان كونه اسمي للعلم الا ان يفي بالعلم في المنطق
على كونه اسمي للعلم من هذا الابهام في احتمال كونه اسمي للعلم وان كان الذي
يحتاج اليه لا يبين ان الحاجة اليه هو معنى الكلامات قد اشارت في بحث
شارة الى ان احتمال كونه اسمي للعلم في الكلامات قد تم قال في الرد
فيما ذكره من كون العصبه هي ما لا يتبعها من المنطقه نظر لان معنى
توقف العصبه على جميع مسائل توقف العصبه على كل نظر في تلك المسائل
سبل التوزيع لا يتوقف على عصبه على جميع مسائل بل لا يتوقف على
حصولها على ما ذكره سبل التوزيع كما هو الواقع انما هو انما يتوقف على
لم يحصل النظر الذي توقف عصبه على انت خبير بالانظر ان يكون
العصبه مطلقا الى عصبه على نظر حاصله على مسائل في حاصلة علمه
ان يدب منها في العلم حاصله على لا يخفى ان حاصله ما ذكره انت في حاشية من
قوله قلنا في غير معنى التوقف والاحتياج عند التحقيق الى معنى
عند التحقيق هو الوجه الصحيح بالنسبة الى جميع القوانين وهو انما يقول قد
ثبت الاحتياج الى المنطق في البحث اي المنطق الذي هو اسم لكل العلم
مسائل يمكن ان يفي بها الا ان يكون لوجبهات حصلت العصبه
ان يكون مسائل المنطقه غير متناهيه بمعنى لا تقف عند حد يكون
ذلك لجميع من حيث جميع في الاوان كان كل واحد من تلكا على تقدير
يكون ان يكون في انظر هو عدم ترتيب العصبه على حصول مجموع علمه بل هو

تحقيق معنى التوقف بالمعنى كونه كروان سلبا كمن القول يتوقف العصبه
المنطقه وانما الاحتياج اليه ليس انما لم ينظر في علمه في سبيل الاوان
وعدم القول يتوقف العصبه على المنطقه وهو هو ووجه الاحتياج
اليه معنى انها ترتب بالفعل على غير ذلك ووجه الاحتياج اليه في التوقف بانما
الاحتياج الى المنطقه من العصبه من ان التوقف والعدم الذي هو ان
يكون بالنسبة الى البعض اي اصل الان عند حصول الجميع وقول الحق فيثبت
الاحتياج الى المنطقه في حاشية اي اعلم من ان يكون جميعا في ما جاز اليها
او بعضها لا يخفى ان هذا الوجه يقتضي ان التوقف بمعنى لولا لا يمنع على
تقدير على التوقف على معنى معنى لدخول العلم في ما لا يجوز في جميع
بعد المعنى وعل الغرض من قوله فيثبت الاحتياج الى المنطقه كمن في العلم
في المنطقه وان كان بالكلف صبر في انما في الاوان ان العلم بهما
بعد على مراتب ان النظر كما ان قوله عادة البحث السابق اعلم ان البحث
قال في حاشية جديدة بعد نقل قوله وجه النظر انما يتم الحاجة الى
مستقون عنه ولا بد سبب عليك ان العلم غير سبب ان طريق النظر في
المنطقه والاعتراض عليه انما يتصور لوجبهات العصبه في المنطقه
المنطقه ولا يوجب الاعتراض عليه ان العلم قد يحصل بطريق اخر غير المنطقه
يوجب هذا الاعتراض على من يدعي ان العلم لا يحصل الا بالنظر فيطرح
لوجه الاعتراض عليه ان يحصر في ان يحصل العلم بطريق اخر غير المنطقه
واين هذا من ذلك انما انت تعلم ان الفرق بين علمها وعلومها

ليس الا باعتبار فهم حاصل وجه النظر ونحن منهم ومنه منع جزم طريق
حصول العلم في النظر واستاذ المشافهي على اجبت النمر في النظر
والجزم في هذه المسألة اعادة البحث السابق من غير الفائدة مع انه
بالجواب الصحيح وانما الايراد بان العلم في هذه المسألة هو حفظ النظر او اعادته
فما جاء في المسألة وهو حصول العصبية فيه بدونه لا ما ذكره فالأختلاف
بينهما اقول قد يخطأ بما ان حاصل وجهه انه يجوز ان يكون انه يتم بحال
الاعتناء ولو لم يكن تحقيق مطالب علمية طريق غير النظر لزم غير ذلك
من طريق التعصب فيكون ان يكون حصوله في الواقع من هذا الطريق
ولم يحصل منه من النظر في الواقع وان العلم حصوله من حيث ما علم
يقع كعلمه في الحقيقة في العصبية المسند من اليقين ان هذا السبيل
وكذا ليس السابق لانه نفس تعريفيها منها وجعلها على التوقف على
منع من لولا العلة لا يمنع منها في يكون السؤال واقعا في موقفة
وحاصل الجواب بقوله وعلى الجواب ان اجابة ان اكثر الناس يكونون
مطالب علمية بالنظر وان العلم من حيث حصول التعصب فيكون
جواب المسألة يكون احصا بالنفس القلبية ان لا وجود في
مستقون منه فالعلم بالاجابات الاجتياح اليه في جملة فهو حاصل الا
اجتياح اليه بل يكون ان يقع ان المستفاد صاحب قوة القلبية في
منطقه الطبع لما كان قبله بالنسبة الى اجابته منهم فكان كلامه
حين اليه فيقول بان كلامه من اجابته من مساجد كمن مغايرة هذا

كلام

في ذلك الجواب الاعتراف فانه قوله او اعادته مع الجواب بقوله
العلم ومنه ان عدم صحة الجواب بقوله او اعادته فيمكن للجواب
ان يقول في وجهه ان الذي من الجواب في سبيل ما قال في المسألة
فان رد او لا يقول ولا يمكن الجواب في سبيل ما قال في المسألة
بقوله وكان هذا الحق مراد من قوله بان هو عليه بل هو انما
بان هذا ليس مما لا ينفك اليه الذين في كلامه او قوله في كلامه في
الحصول لا يبدل على الجواب وهو قوله في سبيل ما قال في المسألة
وليس فيه استعارة ولو لم يرد وادى الجواب الصحيح في سبيل ما قال في
عليه لانه في الجواب الصحيح فلا بد من ان هذا الوجه في القول بان
استادنا في سبيل ما قال في سبيل ما قال في سبيل ما قال في سبيل ما قال في
لأن قوله والجواب باللاحق من سبيل ما قال في سبيل ما قال في سبيل ما قال في
بقوله على الجواب في سبيل ما قال في سبيل ما قال في سبيل ما قال في سبيل ما قال في
بعد نقل قوله والجواب باللاحق من سبيل ما قال في سبيل ما قال في سبيل ما قال في
الجواب الاول او لا لا يستعمل الا في الجواب عن اصل الايراد فيقول
بأنه الاول انه يقول انما في العلم او لا في العلم او لا في العلم
فلما منع ان كان في الجواب في سبيل ما قال في سبيل ما قال في سبيل ما قال في
بني العلم على خلاف الاول ولذا قلنا فيمكن استارة الاول فيقول
فما لم في سبيل ما قال في سبيل ما قال في سبيل ما قال في سبيل ما قال في
والجواب بان سبيل ما قال في سبيل ما قال في سبيل ما قال في سبيل ما قال في

بحث موضوع

توزع موضوع العلم بحيث قد عن احواله الذاتية اعلم ان الشيء
عنه مطلق الموضوع ثم بين موضوع مطلق ووجه بان العلم
مستوفى بالعلم بالعلم ومنه مستوفى بان مستوفى به مستوفى
طريقا احدهما كون العلم ذاتيا لشيء والا فلو كان انما هو تصور
وكل منهما ثم قد علم فلو كان غرض هذا العلم من تعريف مطلق
ما ذكره في ذلك في وعده على وعده على وعده على وعده على
غرض ليس ذلك بل الغرض من تعريف دفع الامور بالعلم
على تعريفه والحق الذي سياتي منه ولما كان غرضه اظهار
في مقامه من سببه وهو ليس الا بانها علم ثم اعلم ان هذا البحث
وهو ان في العلم لكونه محولا لمسايل اشخاص موضوعها وموضوعها
واذا النوع مثلا ففقه الموضوع بالذات ثم تعريفه الذاتية كما في
لذا ان اولها وبه يتبين ان لا يكون موضوع العلم الذي يبحث فيه
عن تلك المحل الموضوع وهذا البحث بين على الامور من تعريف
ان موضوع العلم ما يكون البحث في جميع احواله من احواله الذاتية
لما هو موضوع كما قيل انهم يخرجون به وان لم يكن يحفظ جميعها بل
ان لكون نوع موضوعه العلم موضوعا فلا يكون التعريف ما فعل
وهو تعريف تعريف موضوع العلم بالعلمية دون نقصه بل انية بان
ليصدق على نوعه مثلا هو ما خرج به والاجابة التي وقعت من العلم
عن ذلك البحث الربعة الاول ما اشار اليه بقوله كما يرجع البحث فيه

اليها والاشياء ما اشار اليه بقوله وذكر البحث في ما سطره بقوله فاما
على كساية اعتقادها على افضل مقامه عبارة عن الذاتية بقوله لا يمتنع
على الفرق من محمول العلم عبارة عن الاول واخره عنه فاما سطره
الذي سطره في الثالث ما ذكره العلامة الطيبي ان امره من البحث عن
احواله الذاتية ان يكون البحث عنها مقدم بالذات لا بالتبع وعلى سبيل
سطره والبحث عن الاعراض الذاتية نوع العلم سطره كذلك لكن هذا
هذا النوع في ذكره الا ان لا يقبل ذلك لغيره ثم قد علم ان جوابها
عن الامور بالعلمية انما هي بالارجاع اما بين على عدم قبول ما خرج به
او على ان معنى قولهم ان جميع ابحاث العلم عن احواله الذاتية او بعضها
راجع الى ما هو في هذا القول على اوله بعد الارجاع كون جميع البحث
عن احواله الذاتية في كون الجواب مع قوله ولا سيما ان يكون الجواب
العلم في العبارة ان لم يكن مشاه على الطيبي ما خرج به والاربع ما ذكر من
الترجم بعد موضوع العلم كما ذهب اليه سطره كما قيل ان تبين هذا
بهم اذ لم يبين موضوع العلم واما اذ عين موضوع العلم والبحث
عن الموضوع مثلا فلا يقبل محضه بغيره بل على من صاحب العلم
ثم ان الاستدلال الوارد على تعريف موضوع العلم الذي قصد به دفع تصور
بشئ من ان كان معنى البحث عنه عن احواله الذاتية لا يجعل موضوعه
موضوع مستلزم وثبت له ما هو عطف ذاته الاول ان يجعل غيره موضوعه
مستلزم وثبت له ما هو عطف ذاته الثالث ان يجعل غيره موضوعه

ويثبت له ما هو عرض ذاته لغيره وبالصورة الاولى والثانية والثالثة
ان كان الحق انه يثبت فيه من احواله الذاتية ان يجعل محمولاً لمساكنة
جعل موضوعاً بموضوع العلم او غيره كما يتفاد به الحق الاخر
كلما امكن في السكون ومن كل ما ليس له نقله بحيث والمفهوم من الكلام
ان الحق الاستكمال باعتبار الصورة الثالثة ولم يقع الصورة الاولى
ثم اعلم ان العرض ذاته لا يعرف الثالث لموضوع العلم كونه ان يكون عرضاً
ذاتياً له وعرضاً له كونه بواحدة ما يباين به الذي هو عرض ذاته والاول
به يتم اذا تصور بالصور الثلاثة وان لم يكن كل عرض ذاته على ما يشرحه
ذاتياً له ولم يعرضه بواسطة ان الظان كونه الذات كماله والامر
يتم على تصور الامر بالوجه الاول والثاني اذا تعين ان يثبت في العلم
عن عرض ذاته الامر لم يكن عرضاً ذاتياً لموضوع العلم فاصح في مقامه
حقيق بالمساكنة فالاستدلال الاستدلال انما يبعث اذا اردت ان الرجوع في
يحيى الى القضاة الرجوع بالنظر الى الفرق بينها او الحكم بالرجوع والاول هو
نظر الى السبق والوقت ليعلم مورد به كاشته كلام الحق والثالثة انما
لكون متبادراً لثبته الى قوله في الحكم بالرجوع لعل هذا القضاة في
على الصور وعدم الانقضاء على عدم الحق في تعبيره كماله وانما على ما يتبين
المراد بالحق ان الله يبرهن في نفسه ما لا يثبت في ذاته ولا شك ان البحث لم يقع
فركباً من مسابك عن مفاهيم كورد بين الفهمين من محمول
العلم لم يكن بمحمولاً من كماله في الاحاطة المفاهيم الرجوع اذا لا جملته

اليه انما يكون على تقدير وقوع البحث عنه وقد عرفت ان ليس كذلك ان كان الحق
ان هذا لا يقتضي ان لا يكون البحث عنه في العلم عرضاً ذاتياً لموضوع العلم
ولا ذلك كقولهم كورد بين بحث عنه من غيره ما هو عرض ذاته لغيره
الى العلم كورد به قوله في الارضية الاول من تتبعه ويدل على ذلك ما بان
بكله في قوله في نفسه بل يبعث في قوله في قوله في العلم ما بين البحث
مسابك في قوله في نفسه انما لا يقتضي انما لا يكون من الرجوع على ما يتفاد
من كلامه في الكلام في جملته الخاصة المفاهيم كورد به على الوجه الذي يشرحه
تفهم الرجوع اذ لم تصور هذا المعنى من الحق ونفسه الحق على تقدير كونه من
الرجوع هو بهذا اللاحق قوله في الرجوع كقول الحق بعد ادخاله في ذاته
المتفاد على وجه الزيادة في كل الجمل كماله لكونه متفاداً في كل الجمل كماله
ان يكون واحداً فلا يكتفي في نفسه وبعده الا على ما في ذاته وقابل ان يقول
ان جملته كلامه على قوله في الرجوع بحيث في السبا على توجيه غير التوجيه
في قوله في الرجوع على الفرق بين محمول العلم على كماله كماله في كل الجمل
ان عبارة عنه والاول ان الظاهر بهذا يكون النزاع في هذا القول
توجيهاً في نفسه ان يذلل الله به قوله واما تعريفه بما هو في كماله
التفصيل والقول بالحق لا يبرهن به بطبعه سليم والحق في نفسه ان يبين
منه الارباع من يتفاد في صورته واما كونه البحث بمعنى الرجوع
في قوله في الامر واعتباره في مفاهيم التعريف ولو لم يعناه واعتبار الرجوع
من غير اعتباره في مفهومه في قوله في الامر واعتباره لكون هذا الرجوع

ذلك الرجوع بل يستلزم ما يحتمل واحد ولا شك ان الرجوع الذي هو
مقتضى بالانحلال لا يجمع كذا يرجع بعد الرجوع فلا يجمع الرجوع الذي
اخره في مقبوضه العلم كونه يرجع بعد الرجوع فتأمل قوله ان العلم
مغاير راجع وان العلم كونه العلم فيكون راجع الى الرجوع لكن في علم
قوله راجعاً والعلم بهذا العلم اما لا راد من الرجوع الرجوع الى العلم
بأنه لا يجمع معناه اذا اراد من الرجوع ان من رجوع يكون الرجوع مغايراً
راجعاً الى العلم لا خلاف في بعده ثم قوله او فليس هو العلم ان العلم كونه
نفسه هو العلم راجعاً الى العلم لا اعتبار به وان الرجوع فيكون
محولاً بان يكون معنى مغايراً للرجوع فيكون علم في رجوع والظاهر
في الاحتمال بان العلم هو العلم في قوله في العلم في قوله في العلم
في قوله ان هذا الفرق بين العلم وبين العلم في العلم في العلم في العلم
محل تأمل الا ان يكون مراده من العلم هو العلم ومن علم العلم
عدم العلم كذا اشترط اليه في العلم كونهما بمعنى العلم والمغاير
لم يتوجه اليه معنى وفاداً علم ان الفرق بين محمول العلم ومحمول
مستلزم الفرق بين موضوعه لان محمول العلم عرض ذاته لموضوعه
ومحمول المستلزم عرض ذاته لموضوعه كما سيجري في مجال العلم والدين ثم
في مستلزم محمول العلم على موضوعه يكون محمولاً وموضوعه
موضوعه فيكون بهذا الفرق باقياً على تقدير التفصيل في العلم
الرجوع في محققاً في كلامه في العلم لانها بولفسه كما ولا يمكن

الباقي بين العلم على تقدير التفصيل على عدم الفرق بين محمول العلم
مقتضى بالانحلال لا يجمع كذا يرجع بعد الرجوع فلا يجمع الرجوع الذي
اخره في مقبوضه العلم كونه يرجع بعد الرجوع فتأمل قوله ان العلم
مغاير راجع وان العلم كونه العلم فيكون راجع الى الرجوع لكن في علم
قوله راجعاً والعلم بهذا العلم اما لا راد من الرجوع الرجوع الى العلم
بأنه لا يجمع معناه اذا اراد من الرجوع ان من رجوع يكون الرجوع مغايراً
راجعاً الى العلم لا خلاف في بعده ثم قوله او فليس هو العلم ان العلم كونه
نفسه هو العلم راجعاً الى العلم لا اعتبار به وان الرجوع فيكون
محولاً بان يكون معنى مغايراً للرجوع فيكون علم في رجوع والظاهر
في الاحتمال بان العلم هو العلم في قوله في العلم في قوله في العلم
في قوله ان هذا الفرق بين العلم وبين العلم في العلم في العلم في العلم
محل تأمل الا ان يكون مراده من العلم هو العلم ومن علم العلم
عدم العلم كذا اشترط اليه في العلم كونهما بمعنى العلم والمغاير
لم يتوجه اليه معنى وفاداً علم ان الفرق بين محمول العلم ومحمول
مستلزم الفرق بين موضوعه لان محمول العلم عرض ذاته لموضوعه
ومحمول المستلزم عرض ذاته لموضوعه كما سيجري في مجال العلم والدين ثم
في مستلزم محمول العلم على موضوعه يكون محمولاً وموضوعه
موضوعه فيكون بهذا الفرق باقياً على تقدير التفصيل في العلم
الرجوع في محققاً في كلامه في العلم لانها بولفسه كما ولا يمكن

على كون العرض الذاتي نفسا مساواة العرض الذاتي لموضوع
كأنه يصدق على العرض الذي كذا في وجوده لموضوعه المان بهيئته
معيته وليس عرضا ذاتيا بل العرض الذاتي هو العرض الذي كذا في وجوده
له المان بهيئته كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
و هذا الكلام خارج عن التعريف فهو لا يرفع فاضم في قوله والعلم منه ما هو
لازم له لعل من الزعم ما ينشئ العلم من الزعم من الضرورة ولا يبعد
ان يكون كلامه مبني على ما قيل من ان العلم لا يرفع عن الضرورة بل هو
نوع من الضرورة الذاتية فيكون المراد من الزعم هو الضرورة
المطلقة ثم قوله ليس المراد من كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
ان من الامر لا يرفع عن كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
ثم قوله نعم ان العلم من كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
موضوع مستقل واثباته كما كان ولا يجعل متبا واثم قوله وعبارته
المطلقة ناظرة الى الما ذكره بعد قوله نعم ان العلم لا يرفع عن
والله عليه الاحتمال ان يكون ما هو عرض ذاتي لا موضوع مستقلا في نفسه
عليه ثم اعلم ان البحث عن كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
التي الا موضوع قد جعل كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
منوعا ولو كان موضوعا فيكون مبني على حذف النقصان وهو الاحتمال
كما قال في هذه التوكيد في كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
عن الاول في شريته والاعلم ان من اجزاء العلم كذا في وجوده كذا في وجوده

على مسامحة اسارة الجواب التام وقوله اوبى على الفرق في اسارة
الجواب لثالث كمن الظان يكون هذا تفصيل الاربع على الجواب لا
لما عرفت وقد يفهم من حاشية هذا المدة والذين في كذا في وجوده كذا في وجوده
قال قال اوبى على الفرق في اسارة الما من الزعم الاربع واربع
المجوز في البحث و كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
و هذا ذاتي لا ليس بضم بالذات كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
راجع الى البحث عما هو موضوع ذاتي لموضوع العلم وهو كذا في وجوده كذا في وجوده
انتم فاطمة من ذوالالحوال كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
عرض ذاتي لموضوع العلم ثم قوله كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
الثاني راجع الى الجواب المسائل وموضوعاتنا في كذا في وجوده كذا في وجوده
راجع الى الجواب العلم وموضوعه الا ان يقال ان الضمير في قوله كذا في وجوده
راجع الى راجع الى الجواب المسائل والضمير في اليه راجع الى الجواب العلم
بناء على كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
التوجيه لثالث النعم الاربع فمفطلي قال كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
ان البنية اثر في الظان كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
يراد من الاثر في الجواب ويؤلف كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
ثم قوله اوبى كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
سبل التقابل لعل قوله كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده كذا في وجوده
لنوع في الاغلاجة اليه في مساواة التعريف اعلم ان التعريف كذا في وجوده

في العلم عن نفس الموضوع بل عن احواله وعوارضه الا ان حذف بعض
شائع في عبارة القوم استرقا الاستاذ وقد عرفت وحسين
التي من كلامه لا يخفى ان مقصدهما ان يكون الدين بيان الحق لا لغة الظاهر
والله لا ينفك في الاجابة وحي الحق لا يظهر غاية الظهور في جواب الشيخ
المتاخر فلهذا تعرض به ففقط ثم قوله على في العبارة انما كان
في عبارة متاخرين ثم قوله بعد العلم انما يذكره يعني كما ان في بعض
ثم قوله اولان انهم كما هو صواب ان يكون بحيث بمعنى يرجع الى الاول
عنه في التعريف فبهم ذاك ثانيا استار المشقة على الجواب ثم حسبه
ذلك ان يقول ان قوله او بين على الفرق اي اشارة الى الجواب بلفظ الاستاذ
فموجب في حق الله يكون جوابا عنه العلم الا ان في ان معنى كلامه ان
مترك ما تم كجواب بـ في مقام الجواب اشارة الى نقصان هذا الجواب فتالي
فان لو كان بحيث بمعنى يرجع الى حيث هو جواب الاول عنده لانه من
تمت ما يجب بقوله او بين على الفرق اي القول بان عينه وليس كما
لست نوجد في كلامه اولا وانه ثم اعلم ان الجازمة التعريف ان لم يكن
مقارنا للقرينة فانها في حيز عند كلامه لا عند الترتيب فقط وان كان
مع القرينة فانها ان يكون مجوزا عند الكل ولم يكن متحققا في حيز انفسا
عن الترتيب قال صاحب سمية بوجوب الاحتراز عن الالفاظ الجارية
عند عدم القرينة الا في قول بالقدم واما عندنا فنحن القول بالاحتراز
عن الالفاظ الجارية ليس لاختصاص بالعرفات بل كمال القرينة

في استعمال اللفظ في معنى هي في سواها كان في التعريفات او في غيرها لا
بالقدم كما لا يخفى على من مارس كتاب العلم العربية ثم قوله ثم ما نقله من
السيد بن قول السيد للعلامة بل ما يجب عنه في ظاهره ان السيد في
العلم في قول ان من موضوع العلم قال الاستاذ في قوله هو
ما نقله الاستاذ في الشرح في قوله كما ان الاستاذ في الجاية الاجتهاد
التي فيه انه لو سلم لك انه فلا يخفى في ان يكون في الجاية التكليف فيكون ان
يكون كون ذاك في لات التي هي صفة اسطر او بالكلية في العلم صرحوا في قول
تدبر كون خلاف ظاهره فهو ذاك بالسطر او بالقرينة في العلم في قول
الاستاذ ان لا يشا عنه مقتضى اصله في قولك ان يكون في العلم ان ما
ذاه السيد في العلم مقتضى في حقيقة وهو مخصوص بظاهره قال
واما كون خلاف ظاهره ان الانشائي هو من ذلك الموضوع العلم ان
يكون الاخر كذا كونه العلم هو الذي لا يكون في حيزه ان لا يكون
بمعنى فهو على خلاف الواقع لان كونه كونه ما يكون في الحقيقة فيقول
ثم قوله ولكن لا يخفى في ايراد الجواب في اي الجاية في حيزه
ان لا يكون لغيره في حيزه لا في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
المتاخر الجواب بقوله ومنه تامل وقال في حيزه اخرى او بين في حيزه
المتاخر انما الا ان في حيزه ان ما ذكره في حيزه في حيزه في حيزه
علم في حيزه وادعوا لكونه في حيزه الاستاذ وادعوا لكونه في حيزه
ليشتر بقوله في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه

عبارة عن مجت واجد في العلم الطبيعي ويعني ان يكون منه فيه
وان كان عرضا في الموضوع العلم فله في الكتاب فليس بالشيء
كل من الصلابة والعصر فلا يندفع به اليه في عبارة
عن عدم جامعته تعريف موضوع العلم باعتبار ذلك هو الذي
التي يتجاذب في عرضها الى ان يصير انواعا معينة في العلم ثم قوله
بما صلا ان موضوع العلم بما في وصفه واما عنوانه في موضوع
العلم قال في شرحه على شرحه بانه يعني بما عنوانه في
المسئلة كانه ينبغي ان يعرفه في ذلك العنوان مثلا هو
المطلق اذا ذكر في المسئلة بعنوان هو وجود المطلق كانه يكون في
العوارض الذاتية لكونه مطلقا وهذا يجب ان يفهم في جمل
المان في قوله كانه يكون عرضا في الموضوع المسئلة انما يعرف
فيها انت خبير بان حاصله يرجع الى ان الموضوع انما يستفاد
لان موضوع العلم الطبيعي هو العلم الطبيعي مثلا في جسمه و
متبعه هذا او يرجع الى ما ذكره بقوله وذلك اليه اما بان يجعل
في فكون كلامه تليق ثم قوله وعلمه هو ما يكون في العلم
اعني ان هذا الابرار على سبيل السد لانه يخص موضوع العلم
بما يشي في قول الخاف كما خصص في الشرح في قول الا
يرى في الموضوع الاخص والعلم بهذا لم يتعرف به الاستاذ في الشرح
ولم يردوا وده على تخصيص كمال الاعمال في موضوع العلم

كما لا يخفى ثم قوله في الاول في رد الاستاذ في الشرح في العلم
في قول الاعمال وهو موضوع العلم لا يخفى على المتفكر ان استفاد من كل ان
بما عنوانه انما يكون في قول عرضا في ذلك فيكون العنوان والابرار
في ان موضوعه بما في عنوانه انما يكون باعتبار ذلك العنوان مساويا
في قول كونه عرضا في العلم وان كان كونه صورة مساوية في ذلك
ان يكون في قول عرضا في الموضوع الاخص عند كماله في الاستاذ في
مسئلة لا يقول كانه كمال العلم كانه يكون ان يستدل عليه بذلك
وذلك لعله في الشرح من ان في ذلك مساوية من كلامه في ردوا وده
وبجمله في هذا الفصل بما قال في الشرح في ردوا وده وعلم
اعلم ان يرد عليه في ردوا وده بعد التزامه في قول الاعمال باعتبار
في قول الاعمال في علم الحكمة لا باعتبار تخصيص كمال الاعمال كونه في غيره او لم
يتعين عدم الذاتية مستمرة في غيره في العلم بل العلم من كونه في العلم
بشخص وهو موضوع كمال العلم في ردوا وده في العلم في ردوا وده
عن الابرار بالعلم في ردوا وده وهو موضوع في ردوا وده في العلم
كون في قول كونه عرضا في الموضوع المسئلة كانه في ردوا وده
بما يشي في شرحه بانه الحكمة وكان معنى تعريف موضوع العلم ما ذكر
لم يتفهم منه ان موضوع العلم كانه في ردوا وده في العلم في ردوا وده
بما قال في الشرح في ردوا وده وعلم في ردوا وده في العلم في ردوا وده
ان السد في ردوا وده في العلم في ردوا وده في العلم في ردوا وده

الاشكال اذ ذلك البعض لم يجرى كون العارض للشيء الامر سواء كان في
اوضاعها عرضيا ذاتيا له في الاشكال عليه كون الشيء او لا يكون
اشق في غير الابدان والشيء في غير ذلك البعض فقط او احيانا
الشرع باعتبار انه رضى بما هو كونه به والاشياء ان يظفر بغيرها
اذ في علم الاقلام رضاء موروذ الانتم ثم قوله اننا راو لا اننا
استاذ الاستاذ بقوله فان لم يكن كما في قوله وثانيا اننا را الاستاذ بقوله
يرد عليه وبعبارة الاستاذ اننا في هذه الاحوال التي يكون
اوضاعها اولية للامور التي هي متعلقة بالوسط في العوض كما هو
معتبر في بعض الدلائل ان الاشكال في الامور العارضة للامور
خاصة فان كانت اوضاعها اولية لما ثبت في العوض والافلا بد من ان
في العوض حتى يكون معروضا اوليا للامور العارضة فان كانت الواسطة
العلم اوضاعا ثانيا للعلم العوضيها بالامور التي هي خاصة اولادها
مستتر بين الامور التي هي لان الاجناس العالية للجوهر والاعراض
عشرة متباينة بالذات فان كانت واسطتها الية اوضاعا ثانيا
العلم اليقيني بهذا فيستمع قطع النظر عن استيلاء الية الوجود
عارض اول ذلك التي هي فان كانت الواسطة متباينة للامور
خاصة المتغير الاجناس العالية في الامر العلم ان كان عرضيا اوليا
لذلك التي هي بل ان يكون العلم عرضيا اوليا هي من قبيل المتغير
كان لها الواسطة ثانيا للعلم اليقيني بهذا فيستمع في الواسطة

خاصة ومع ذلك لا يوجد معروض اولي ذلك الامر العلم فيتم اوضاعها
العلم اما القول بكون العلم عرضيا اوليا التي هي او القول بعدم عرضي
الامور العلم التي هي او القول بانها جميعا موجودة اذ في ذلك البعض
الاجناس العالية واجناسا عالية والى ما هو ان يكون العارض لاشياء
ما لم يكن نوعا من الاشياء في الوجود بالوسط في الاعداد عرضيا
اوليا للعلم فلم لا يكون ان يكون العارض بالوسط امر علم بل العلم من
جميع الذاتيات في العلم التي هي عرضيا اولي التي هي من قبيل اولادها
مستتر بين الامور التي هي علم سلب ذلك المستتر بكون الاجناس العالية
الواسطة ذاتية مستتر في العلم التي هي عرضيا في العلم في العلم
الا لاجل ان لو كانت ذاتية مستتر في العلم التي هي العلم عرضيا ذاتيا
التي هي اذ في بيت المتطو هو لو عرضيا ذاتيا التي هي من قبيل سلب العلم
رضي الخبر العلم عرضي غريب عند شفق العلم التي هي في العلم في العلم
تقصير انما يكون ما يلحق التي هي في العلم في العلم في العلم في العلم
الشرع كفاية كونه عرضيا ذاتيا لتمام العلم في العلم في العلم في العلم
بعد سلب الذات المستتر في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
العالية للجوهر والاعراض عشرة متباينة بالذات في موضوع علم الحكم
في جميع الموجودات المستدرة تحت المقولات العشرة التي ليست و
تحت تحت جنس المستتر في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
العشرة في فلا يوجد من ذلك ان موضوع الحكم في العلم في العلم في العلم

معرفة ان كانت العرض الذاتية او اعمد لموضوع واحد في العلم وان اراد
لم لا يجعل امرعا موضوعا او العلم عند بل من غير ان يجعل شيئا له
في ضمنه من غير ان الظاهر من البحث عن العرض الذاتية ان
يجعل ذلك في الموضوع مستمرا ويثبت له ما يوجوه في ذاته كما هو الظاهر
ذاته ان يقول ذلك البحث كما لا يستفاد من ظاهره ان جعله في العلم ذاته
عن السيد الشافعي ان معنى البحث عن العرض الذاتية ان يجعل عرض
الذات في العلم مستمرا سواء جعل ذلك في موضوع مستمرا او في موضوعات
متنوعة ولو افترضنا ما ذكره في التلويك ان البحث عن العرض الغريب في
البحث الغريب في علم شيئا من موضوعات العلم لا يخفى ان ما ذكره بقوله
بعد ما ذكره في دفع كل احد في بعض طرق وقوع الاشكال في العلم
او هو كما ينبغي في بعض الاشكال في دفع امرعا موضوعا او في
الموضوعات التي هي مع انه ان كتاب خلاف الظاهر في اجابة ثم قوله
يعلم ان الصواب في رتبة كيف كان في الاسارة الى ما تقدم في الاستدلال
عن السيد في نقل كسب كسب لا كسب في نقل فان علم الصواب في علم جنة
ما في كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
ان نقل كل منها او واحد منها لم لا يجوز ان يكون كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
انما احدى ما بين العبارتين كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
يجوز ان يكون في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
اجوابين عنده ثم قوله في لزوم الاستدلال لا يبعد من بذاته في ظاهره

ما خرج من ان في العلم لا يبحث الا عن الاعراض الذاتية لموضوعها نقل
البحث في الموضوعات استدا الاستدلال في ذاتها الاستدلال في مادة الامر في نقل
وكذلك ان يقول ان مادة الامر في ذاتها الاستدلال في ذاتها الاستدلال في مادة الامر في نقل
لموضوعه الاخص كانت على العلم ذاته في ذاته لا في مادة الامر في نقل
فيما ذكره الاستدلال في مادة الامر في ذاتها الاستدلال في ذاتها الاستدلال في مادة الامر في نقل
فيه بعد ان قطع فان كانت في العلم كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
هو النقل السابق واما النقل الثاني في النقل السابق هو في كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
لكن الا اعراض الذاتية في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
هو الاعراض الذاتية لموضوع العلم في مادة الامر في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
لنوع موضوع العلم التي هي موضوعات الدواب ثم قوله في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
النقل الاول والثاني في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
في العلم كما يكون اعراضا ذاتية لموضوعها في مادة الامر في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
لموضوع العلم باعتبار كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
نقل لموضوعها في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
من قوله في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
عنه في العلم عن اعراض الذاتية واما اذا قال في العبارة الذاتية في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
العلم فلا يثبت الذين لا اعراض في الاستدلال في مادة الامر في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل
ان يكون في كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل كسب كسب في نقل

للنوع قال استاذ الاستاذ كيميل الرفع ويجزئت خبر بان الرفع كونه في
 غاية الظهور كما تسمين وحسن المقابلة من جعل موضوع العلم و
 نوع موضوع المسئلة من جعل عرض الزائد ونوع عرض الزائد موضوع
 المسئلة لا بد وقد عرفت ان جمال كلمة والده من جعل الرفع حيث قال في
 شرح كلامه اوعى الاعراض الذاتية والظواهر كيميل كيميل مستقيم في
 العرض الذاتية لموضوعه وجعل المحرك عرضا ذاتيا له ومن البين ان معرفة
 ليس نوعا من كيميل الطبيعي كيميل في الرفع في قوله وفي التفسير كيميل في
 والاختلاف كيميل كيميل اي الاختلاف بين في معنى قال الاستاذ في العلم
 ان نوع العرض الذاتية لموضوع العلم يجب ان يكون عرضا ذاتيا لنوع
 موضوع العلم اذ نوع العرض الذاتية لموضوعه اخفى من الموضوع يجب
 ان يكون مساويا لما هو اخفى من الموضوع وعما هو اخفى منه نوعه اذ
 هو من النوع ليس الا اخفى كيميل في معنى فان نوع من العرض الذاتية
 اذ كان مشترك بين النوعين من الموضوع لا يجازي كيميل انهم من كيميل
 ولما كان اخفى من الموضوع لا بد ان يكونا على من يدين النوعين وا
 استعمل من الموضوع في هذه الدرجة كيميل من موضوع مشترك لامن عموم
 بعينه وهو ذلك كيميل نوعه من كيميل في ذلك النوع من العرض الذاتية
 ذاتيا لهذا النوع كيميل بالتميز الاول للموضوع واذا تمكنت في
 يظهر كيميل في قول الاستاذ وكذا كيميل ان يكون عرضا ذاتيا لنوع موضوع
 العلم غير داخل تحت عرض ذاتي لموضوع العلم كيميل واذا كيميل

نوعا منه فمثل حق السائل حتى يتكشف كيميل ان التميز والافاض كيميل
 كيميل والدين على ما وجد في بعض النسخ في تفسيره ونوعا في نوع من العرض
 النوع من موضوع العلم كيميل في الاختلاف كيميل لان الظاهر دعوى الطبيعة
 من جانب نوع العرض الذاتية لموضوع العلم كيميل لان اول نوع كيميل
 عنه مرفوعا معطوفا على قوله عرض الذاتية في كيميل في قوله هذا القول
 لو كان عن خبره او معطوفا على التميز في قوله عرض الذاتية كيميل في قوله كيميل
 كيميل العرض الذاتية لنوع موضوع العلم كيميل لان العرض الذاتية كيميل
 نوع من العرض الذاتية لموضوع العلم كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل
 ان العرض الذاتية كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل
 فيعلم ان كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل
 ان كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل
 وكان موجودا في فروق من كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل
 لا نوعه كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل
 ما هو نوع من العرض الذاتية لموضوع العلم كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل
 فذكره ذكره والا فلا وكذا كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل
 عن الاستاذ في كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل
 كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل
 واحد من موضوع العلم كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل
 كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل كيميل

حاصله ان الضمير قوله ما يوجب راجع الى النوع الاول كل واحد من
قوله في المثالين ان العرض الذي هو موضوع العلم انضمت وتوحد
لأن حاصله هو هذا هو بيان الموقوف على الان حاصله ان الضمير راجع الى
واحد منهما والشرط ان يكون راجعا الى النوع وهو اجتماعه الى
النوع فقط يعني وانما ان القول ان قوله ما يوجب معطوف على قوله
العرض الذي هو الضمير معطوف عليه وهو قوله ويثبت له راجع الى
واحد منهما والضمير يعود الى المعطوف في كل معطوف عليه
يكون فيهما لا يكون لا يثبت ان ما قاله في هذه المسألة فيقال في
السابقة ان الضمير في المثالين الضمير في قوله ما يوجب راجع الى
شعاعا لما قال فيها يكون على وفق مطالعة الحق كلامه ما قال في
المسألة من عند نفسه في احتمال الرجوع بعيد كما لا يخفى قال الاستاذ ما
هذا انما يلزم اذا كان المقول اما اذا كان شرطه ان يعطى قوله
اما يوجب على مورد من العرض الذي هو النوع بالجملة عن هذه المطالعة
فقد برزوا حسن التدبير في قوله على مورد من العرض الذي هو النوع
لعله على يد العرض الذي هو مورد ويثبت المورد الذي هو
العرض الذي هو النوع لا الواحد لا بعينه الذي هو مورد في
العرض الذي هو النوع في ان هذا القول لم يكن معطوفا عليه
ثم اعلم ان المراد من اباية العطف من هذه المطالعة اياه مع قطع
النظر عن السابق على معطوف على فليكون الاياه عن عدم التبادر

او اياه مع ملاحظة سابق فليكون بمعنى عدم الصيرورة ببيان القول وقال
ان القول الحق ثم قول الاستاذ انما هو هذا في الاية الثالثة ثم قوله
في العرض الذي هو حيران وقوله ولا يوجب عرضا لئلا يوجب العرض الذي
وقوله ولا يوجب هذا في المثالين يكون الحق في حقيقة العلم انما لا يوجب
على لا يخفى ان هذا القول يدل على ان الحق لا يوجب وكذا في المثالين
بان قوله ولا يوجب في كل من ان مراده حقيقة كلامه لا الاياه على ان
قوله انضمت من موضوع العلم بنفسه فيكون حقيقة قوله لا يوجب في
قوله لا يوجب على كونه موضوع العلم ان يوجب على كونه موضوع علم
النقل انما يكون لا يوجب لا يوجب لا يوجب لا يوجب لا يوجب لا يوجب
لذلك قوله ولا يكون لان ما قاله نقل الحق وانما معقول ومنه ما هو
مطابق لا يخفى ان المراد من مطابق الاياه هو مطابق بالفعل في التعبير
بما لا يكون لانما على ان لا يوجب من مطابق هذه الحقيقة من مستلها
غير الاية لان الزعم في مساواة غلامه كمن في الزعم الواسط بين العرض
الاية والعرضين مطابق وان كان ما يلزم ان يتطابق فلا يدل على الا
خصية لانما مع مساواة العلم الاول لا يوجب على ما يوجب الى الاية الثالثة
تتم كما مع مساواة العلم الاول يكون هذا القدر كما في انما العلم هو انما الحقيقة
الاية من الزعم مساواة في الزعم واردة العلم ثم ان قوله العلم
الانما لا يوجب على كونه موضوع يدل على اخصية العرض الذي هو
قوله ولا يكون لانما في ان كان المراد منه هو العرضين مطابق لا

في مقامه بقوله ما يليق الامر بما ينبغي ان يكون العوض الذي يشترط
منه انما العوض فيقول اعتبار التعلق على سبيل الافتراض في مقام العوض
الذي لا يمتنع عليه الايراد ووجهه ان واسطه عوض في اللفظ وقوله
ان كان اعم من الاحق عوضا واما ان كان اعم من الواسطه فهو
في العوض في المعنى فانه في سائر مجيئاته اعم من الواسطه
المذمومة التي لم يبق هذا الجواب عند لا في ان اعم من الواسطه
وهو في منه يظهر ان لا يمتنع هذا السؤال بان يمتنع لاجابة في موضع
هذا السؤال لما قلنا قلت قد مر من السج في ان هذا السج قد مر فان
يقوم من ان مع تسليم ان ان اسباب ولا يمتنع الجواب بان
اعتبر في قلنا ان المقام من كل غير سبب في كل ما في شارة اليه
ثم اعلم ان السج في العوض الذي لا يمتنع الا في السج في
قول السج في العوض فلا يمتنع ان يقول اننا نقول كلاما اخر عن السج
فلم يمتنع في الفرق عن جوابا من كلامه ومن قال في آخره في المقام
يخص جواب عما ذكرنا في ان الظاهر كلامه انما هو الاستدلال
ان قوله قلت قد مر من السج في العوض في ذلك ان يمتنع على المعارضه لما
استفاد من كلامه في هيئته الا في المقامه بقوله جوابا في
وهذا الممتنع في امرته الثانية وانه في الاول ممتنع اعتبارهم من كل
في تعريف العوض الذي لا يمتنع في اعتبار السج في الاعم ثم اعلم ان
لا يمتنع ان يكون المراد من قوله قلت لاجابة في ان امثاله في العوض

لوعوض العوض الذي لا يمتنع في تعريفه في موضع البحث بالحيات الخاصة
الخاصة بالتوحيدين الذين ارتكبت الخطيئة لها وانما في قول الجاهل
وهذا التعريف غير كاف نوع استعاره كما ان السج في قوله في العوض
عنه نوع ايا وقوله في فعله السج في الاول فاما من قوله قلنا في
سج في انه لم يمتنع ولم يعلم من كل ما في قوله ان لا يمتنع العوض بالاعتبار
عن السج في المطابقة الا ان يمتنع من كل ما في قوله في العوض
لان كل ما في قوله في الكذب فانه في قوله في المطابقة في كل ما في
موقوف على قوله في العوض عن السج في كل ما في قوله في العوض
الجاهل في الظاهر ان يكون في فعله ما في قوله في مصدر او غير ذلك
بعد قوله في قوله في العوض في الاصل ان في حيث قال في العوض بان قال في
ثم قوله في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض
يدل على انما في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض
استفاد من قوله في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض
زوال وصف الاستدلال في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض
الخطيئة في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض
والا في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض
جعل قوله في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض
في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض
خطا في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض في العوض

منها اليه فكل من الامور العارضة للكمية المنفصلة
والزوجة والفردية من الكمية العارضة للكمية المنفصلة ثم قوله ان
يعتبر كل واحد منها الواسع والضييق في عروض الاستقامة والارادة
والزوجة والفردية لموضوعاتها ان اعتبر مبادي الاستقامة او عرض
المتقدم والمنحرج والزوجة والفردية ان اعتبر مشقات او عاقلها
الا ان يكون الاستقامة والاخذ متوافقا راضيا للخط ولما لم يستقيم
واكتفى والخطين في العروض عاقلها في الحق او الواسط بين كون
مقايير المعارض والمتفق ليس بمقايير لبدء الاستقامة كالمستقيم بل
التعابير يكون كالمستقيم بل كالمرد من المنحرج والمتقدم ما يتصف بذلك
الوصف فالجواب ان المستقيم المنحرج عارضان للشوطين الذين
يكنها انواع كثيرة قسمين النوعين بالمستقيم والمنحرج يعبري وكذا في
في الزوجة والفردية والقول بانها كالمستقيم يعبري عن بعض النوع الا
مناخ واحد هو المستقيم والمنحرج فاذا كان كذلك كان داخل في النوع
الاول نظر الى النتيجة التي لم يبد فيها في تعبير القسم الثاني وقوله
كالمستقيم انما يعبري وقوله اما انما يعبري انما يعبري من التوجيد من
المذكورين وقوله خالفه في جبهه هو السلب كما في معتبره مقتضى
هو السلب كما في الاسمي من الشامل مع مقابل غير عرض في الادوات
هذا الكلام من السج تهرج كقول القول وقوله وان اريد بانكم
اي ذلك السلب كما اولى الاجاب الى الازم لذلك السلب كما هو

وهو قولنا كل من الشامل مع مقابل عرض في ذلك والذين واهل
منه اي قال السج بعضه قولنا في نظر فانه ياب في كميته امهارة بقوله
في فلان ما في الاخذ انما هو الواسع او في ذلك في السج بان ما يعرض
مطلقا غريب لا اتفاق وليس بعضه عرض في ذلك انما هو موافق ما يلزم من كل
سنة اسمية من العرض غريب في توجيد كلامه هو قولنا كان في ما في
عطف السلب بل لعل استاذ الاستقامة في كلامه على ظاهره وجعل ما يلزم
بالام لا في ضمنين ما يكتفي به وما لا يكتفي به في الاول ليس في ذاتها
والثاني عرض في ذاتها فاسم مع مقابل مطلقا عنه ما يلزم الامراض
فليس في كميته في جعل الاستقامة والاخذ من القسم الاول لا يجوز في
مثلا نوعا منها في كميته الواسعة تزد في كون كميته مستقيم فواضح
كلام السج ان الشامل مع مقابل يتم كميته في عروضه الا ان يعبري عنها
وعرض غريب باعتبار كميته في الماد التوجيد من هو عرض الامر
وتسم اخر ما لا يكتفي به في عروضه الا ان يعبري عنها معينا وهو عرض في ذلك
يعرض لذات الموضوع وان لم يوجد في جميع افراده ولم يخص في ادوات
نوع واحد ما هو مقتضى ما يعرض لافراد من كميته عن هذه المقامات
حتى لا تقع في مضيق وفي لغة الاتفاق ثم قوله كل من كميته في مسائل
مع مقابلها في كميته في مسائل التي تكون تلك المقامات اشخص في موضوع
العلم الشامل على سبيل التقابل والافاض من هذه المقامات ان جميع المقامات
مسائل العلم تكون شاملة على سبيل التقابل ولم يكن يجوز عندنا في

على سبيل الافتراء وظان الامر لسلك ذلك قول الحق عن القسم الثاني على
الاطلاق كقوله ان افترج الساع على سبيل التقابل بين الساعين على سبيل
الافتراء وفيه ان امراد بالخرجه الذي هو الساع على سبيل التقابل لان
ما هو مذكور في الشق الثالث من الترتيب في كلام الشيخ كما لو يكون في
اعلا خطه بمطالعته كقوله في كاشية الاية وكان هذا صريح في علم
يفهم هذا الافتراء من كلامه اذ لم ينس الساع على الاطلاق في كلامه
كلامه وان كان ما ذكره في الشق الثالث من الترتيب فيكون الساع على
الاطلاق الذي هو مخرجه عنه هو الشق الثالث من الترتيب ولا خلاف
في ان هذا يكون لانه على سبيل التقابل لان في القسم الاول
ان يكون مساوياً للقسم الا ان يقع ان امراد من مخرجه عنه هو القسم الثاني
عوضاً عما لم يخرجه عن جميع افراده على سبيل الافتراء وهو مذكور في
الشيخ مع عدل مخرجه عنه فلازم تأمل فيه ثم اعلم ان ما ذكره في كاشية
الاية من كون المخرجه هو مذكور في الشق الثالث من الترتيب في كلام
غير حق اذ لم يرد بالخرجه ذلك بقرينة جوابه بقوله ان عدده من
الاعراض الذاتية للجنس مساجحة ومن البين ان المساجحة في الترتيب
في الترتيب الثالث حيث قال من القسم وقال اما انما قلت
باولية وايضا ان جمل الترتيب هو ما يعرفه الامر اخص بحيث يحتاج
في قوله ان يصير في عامتنا كما يفهم من قوله قلت قد مر في الشيخ
واما مذكور في الترتيب الثالث لم ينس هذا القبيل بل من هذا القبيل مذكور

هو مذكور في الترتيب الثالث فانهم قالوا ان الساع في الاطلاق اي
بجميع الاعراض اذ قوله هو مخرجه عنه في قوله هو مخرجه عنه
كما اجتمع القسم الاول وهو الساع مع التقابل في قوله هو مخرجه عنه في قوله هو
عدم الاجتناب الى ان يصير في عامتنا اذ في كلامه كونه محتاجاً الى عرض
عربياً ثم قوله في الترتيب الثالث وهو الترتيب في قوله في قوله في الترتيب
في قوله عامتنا وقوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
الامر اخص الى الترتيب في قوله لا يصح هو الساع على سبيل الافتراء اعلم
ان هذا سبب البين الاسماء الاربعه ثم تعين من انما الاية
انما من هذا ثم ذكر كلامه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
وهو متوسط في الترتيب في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
الامر ان يخرجه متوسط اذ مثله بهما حيث قال واما بعد اذ لا يكون
اولية وان كانت القصة بها اولية وذلك اذ كانت العوارض انما
تخرج من جنس اوصافها في عامتنا مثل قوله كل عدو اما نوح واما فر
لا يبق ان يمثل متوسط بها يكون اعراضاً من قال بل اقول في القسم
مختص على الاطلاق وهو باحث على ان بان ما قدمت من بدين
مشتاين ثم لو كان من القسم الاخص في اشتاين بين
التمثيل يكون عوارضاً في اشتاين عليه عند التحقيق لا اقول عبارته
والله اعلم بهذا الاعراض بل يبق ان مقصوده كان هذا الاعراض بعد
اخرها بقرينة يعبر عنه بالعبارة اللاحقة للاسم الا ان يبق في كلامه

بمنه على مثال الحق القسمة وسطا كما فعل الله قبله وقد يشك في قولنا في
التمثيل مساجد وتمثيل المتوسط بها فاما الاصل في التمثيل وسواء كان
في كسبة السابغة بلا واسطة لكن السابغ حاصلا والاستقامة والاعتدال
من التمثيل يخرج كتحقق على الاطلاق فخطا في التمثيل لا يخرج عنه
المتوسط كتحقق على الاطلاق فتا من ذلك فيجب العمل بالمتوسط
لوجوب الاستحسان لا العطف بقرينة قوله في الاطلاق وقوله ان يخرج كتحقق على
المتوسط على الاطلاق وقوله لعدم حصول التمثيل لوجوب التمثيل
اصلا فانه في النوع واحد ولا ياتي وزعت فيكون اختصاص على الاطلاق
فيكون المتوسط فانه موجود في الانواع لكنه لا يستقر في جميع افرادها
فكون اختصاصه في جملة الاطلاق وطاها يكون ساطعا لجميع افراد
الانواع كمنه رتبة تحت كسب لم يكن ساطعا على الاطلاق بل في الاول
سماه جميع افراد الانواع كمنه رتبة تحت كسب واحد فيكون ساطعا على
الاطلاق وقوله عن الاعم هو الاسم لان علم الافراد هو علم مشترك
اصلا وهو باعث الافراد عن الاسم العلم وقوله عن الاسم في الاطلاق
ان يخرج كتحقق على الاطلاق عن الاسم صرحا ليدل افراد كسب مشترك
لان المتوسط مشترك في كسب مشترك هذا التمثيل مشترك في كسب مشترك
الاعم من غير كسب في الافراد عند الاستمرار الافراد عن المتوسط
وقد بينا ان الاصل لمن قال بعدم افراد من العرض الزائد مطلقا افراد
عن احد اقسام العرض الزائد لا عن جميعه لان هذا يضعف جانب من

عرضا وانما هو ذلك بقوته والقول بان الله ان يخرج عن قسمه نفس
فلا يخرج من قوله فيستمر كمتوسط يحق ان يكون متفرعا على قوله في
ان يبق في قولنا معناه فيستمر كمتوسط من الاسمين وهو الظاهر
ان يكون متفرعا على قوله عن الاسم في يكون معناه فيستمر كمتوسط
في كونه ساطعا راجعا لوجه كتحقق الافراد عند استمرار الاسم في كونه
خارجا عنه فلا وجه تخصيصه بكونه خارجا عنه لكن على الاول من بين
فما بين كسب كسب ان يبق ان علم الافراد اذا كانت عدم ساطعا
فكون كتحقق راجعا لوجه العلم لم يتحقق في المتوسط ثم اعلم ان الا
قال ان العرض الزائد على اقسام اولها ان يكون لنفسه ساطعا لافراد
العرض وتاثيرها ان يكون كتحقق النوع معين من الزائد فلا يكون
ساطعا لجميع افرادها وثالثا ان يكون كتحقق بانواعه فيكون ساطعا
لجميع افرادها فالثاني الاول هو الاسم والثالث هو الاصل
والثالث هو المتوسط بينهما فكل من هذه الاقسام الثلاثة خارج عن
الباقين فلو ثبت خارج الاصل المتوسط لعدم ساطع الاصل فيهم
ان يكون خارجا عن الاسم الاعم الفهم بذلك السبب لذلك لو ثبت
الاسم بذلك السبب فيهم فوجه عن المتوسط لكن من سبب فوجه الى
الاسم لغيره ان من الافراد عند عدم حصول الاسم فليكن ان
يشترك كمتوسط مشترك في كسب مشترك فيجب ان يكون في الافراد المتوسط
لان الاسم مشترك في كسب مشترك في الافراد عند ان يكون في

ان يقول فيهم ان يكون مشتركاً متوسطاً في عدم السمو الا في كلامهم
من الاخراج عن السمول اخرج عن المتوسط فيجب ان ينسحب في كلامهم
مواضعاً لعلنا في خبر كلامهم فيكونوا لا يتبعون في الرد والقبول اعلم انه
يخرج على هذه الاصلح اطلاق السام على الاطلاق اذ كل السام على
سبيل التقابل يخرج اطلاق هذا الاسم على لفظهم من قوله يخرج ان يلق
هذا الاسم اطلاقاً على القسم لا يخرج من قوله لعدم سمو اصلهم
لو كان المراد من السمول على الاطلاق هو السمول بجميع الانواع وسام
لا على الاطلاق هو السمول ببعضها لكن البعض الذي يصل الى مرتبة
الصدق والمان ما ذكره حقا كن الظاهر ليس كذلك بل الظان المراد من
السمول على الاطلاق هو السمول بجميع افراد الخصية ومن السمول على الا
طلاق هو السمول ببعضها كما يستفاد من لفظها اذ لا يخرج بقوله ما يقتض
بدات الشئ ويسمى جميع افرادها وهذا الصديق على القسمين لان
السمول هو السمول على سبيل التقابل بخلاف التوجيه الذي استأثر به
بقوله والتوجيه يقتضي ما يقتضي ان يخرج من احسن التدبير اعلم ان
من التوجيه الاول والثاني ان يخرج عنه في الاول هو القسم الاول هو
على الاطلاق وفي الثاني هو المتوسط وقوله فاللازم ما ذكره في الاول
في فاللازم بعد كون يخرج عنه هو المتوسط كونه مشتركاً بين
ان يق ما ذكره في من قوله يخرج على الاطلاق او اسم اخر منه هو السمول
على الاطلاق وقوله باعتبار الطرفين اي الاسماء والاصح ما ذكره

السمول يكون باعتبار الاخص والاف باعتبار الاعمال وقوله لا السام على
بقوله في الاطلاق وقوله كما ذكره في من ان قال الاطلاق هو السام على
اطلاق وقوله ولكن في سخط هذا التوجيه سخطاً، دفعه وحاشا له ان
لم لا يكون ان يكون مراد يخرج بقوله والتوجيه هو هذا اجل كلامهم في
وقوله بخلاف التوجيه الاول لا قوله السام على ان هذا التوجيه يخرج
فان الارادة من يخرج على الاطلاق السام على الاطلاق يخرج
ان ذلك شخص يكون عتقاً في سخطه في قوله يخرج ان يخرج على الاطلاق
وفي سخطه خزان والظان يق خفيه وجهه سخطاً ان يخرج في قوله في سخطه
مراد يخرج يخرج بالانواع مقابلاً لاسم يخرج ان يخرج في قوله في سخطه
في يمكن على ما مراد يخرج التوجيه في سخطه على است خيلان الارادة في سخطه
منه المخرج السام على الاطلاق خفيه لان يخرج في سخطه في سخطه في سخطه
الذي انه في سخطه هذا التوجيه من غير ذلك قوله وفي قوله في سخطه في قوله
فتأمل بعد التوجيه الذي استأثر به يخرج بقوله والتوجيه خفي في التوجيه
الظن او الاطلاق بل الواجب ان يخرج في سخطه في سخطه في سخطه في سخطه
في قوله ليس سماً على الاطلاق او في قوله ليس سماً على الاطلاق
تقديره لو كان يخرج عنه المتوسط او في قوله ليس سماً على الاطلاق او في قوله
يخرج عنه هو السام لان في سخطه في سخطه في سخطه في سخطه في سخطه
هو اوجهه ولكن الاوسواء كان الاشتراك في سخطه في سخطه في سخطه في سخطه
في قوله في سخطه في سخطه في سخطه في سخطه في سخطه في سخطه في سخطه

هي محولات مسايل فلا بد في التوجيه ان يصار الى ما ذكرنا من الاربعاء
والزوجة في قول ما ذكره وهو ان الشاغل على سبيل التقابل مطلقا عن العرض
الذات وما ذكرنا هو التعريف وقوله لم يثبت متداعي من المقدمي المحرور وقوله
فلا يصح اي تعريف لموضوع او تعريف العرض الذات على ما ذكره وقوله ان
يراد ان عطف على قوله ان يراد به وقوله ان يكتفي به مع ذلك اي كفاية
لأن الفقيه عرفنا ذاتيا في علم الشيخ وكون المقدمي المحرور عنهما وان
مع ذلك كون المادتين من الاربعاء المقدمي المحرور لان قولنا لا
شيء وقول العلم شي أو هو بما هي البشوات مسايل ولا يثبت هذه
مركبا فحصل التعريف فلا بد ان يصار الى ما ذكرنا من الاربعاء وقوله
فلا يصح وبما لم يكن كونه مساويا للعقد قال السيد في جوابه
العقد اما ان يدان كان كونه النسبة الصحيحة ومنه من النصف المانع
في ابدية وإتمام ان كانت مساوية له كانت مساوية وإتماما فصار كائنا
فعلم من هذا ان النصف من الاعراض الذاتية العدد هي على نفس موضوع
تقسيم العدد وان القسم كشيئين فهو الزوج والا فواحد الزوج
اشتمل على القسم الواحد فهو زوج الزوج وان شئ لا يخفى ان ينقسم الى
واحدة فهو زوج الزوج وزوج الفرد كشيئين وان لم ينقسم الا
مرة واحدة فهو زوج الفرد كالسنة فعمل ما ذكرنا ان الزوج والفرد
من العوارض الذاتية للعدد وان الزوج الزوج الزوج والفرد الزوج
من الاعراض الذاتية للعدد فليفرق انتم ثم فليعلم الصريح كل ما ذكرنا

او مساويا او غير مساوي واعلم ان هذه محوطة بالذاتية على مردودها
سببية بالمتفصلة التي انشبه بها ما حقه او ما نهى الحق او ما نهى الحق
وعدم صحة المحوطة بالذاتية على قدرها سببية مانعة كقولنا اما اذا كانت
سببية مانعة الحق فلا الا ان يبقى ان الشيخ جعل هذا العلم تقسيميا وبما لم يكن
مانعة الحق والتوقف في كل الشيخ باننا لا نعلم ان هذا العلم تقسيم لم لا يكون ان
قضية جلية سببية بالمتفصلة كالم افوتنا على كذا علم ابد فليس بان عدس
على التقابل الذي كفاية الموضوع في قوله ان لا يعرفنا معا وبما لم يكن
بما المقدمي المحرور من القسمي سوغ لان المقسم بينهما انما هما ذاتا
ان يذاتيا في العلم ولذا ما هو مرجع اليه مسايل او كذا ان العقيدة التي
تكون موضوعها هو كمن الذي هو موضوع العلم وهو ما هو المقسم على
ان الاستاذ اورد علينا ان القسم يكون قضية اصلية كمن انما كانت
ما حقيق في موضوعه غاية ما هو اليه في السطر كمن وقضية طبيعة كونه
لازم اياها لا يفردوا لم كونه قضية طبيعة كمن لا يكون مذكورة في العلم
لا يعرف به لا يقول ولا تكتل ان ايجد لم تقع مركبا في شئ من مسايل
عن المقدمي المحرور وبما قسمه انتم كمن ان يبقى انما انقسموا كانت عين
المقدمي المحرور وبما عنه نظرا الى اعتراف انهم كمن كمن حقيقة
طبيعية فتدبر ثم اعلم اننا نطالع في كل الشيخ بحيث لا يرد علينا
فلا بد اننا نذكر ان لا يرد في القسم ما لم تدعوا ان امره ان
مقدمي المحرور من محولات الخاضعة وهي عرضية في القسمي كمن واحد

هذا هو المطلوب في جواب السؤال الاول

السؤال المتقدم رابع كون الحكم على الطبيب في القسم بان حقيقة القسم
لحم وحاصل الجواب بان الحكم على الطبيب في الاخرة بدلالة القسم
على الحقيقة وعلى تقدير العبرة به لا يكون سنداً مقابلاً للحكم في القسم فان القسم
مصرح بان القسم في قسم الحكم في الجزئيات حيث مثل القسم بقوله في القسم
وقال بقسم الجسد الفصول والعوارض ولو كان سنداً مقابلاً لحكم في
بحث آخر وهو انهم ان الحكم القضائي يستلزم العلم قضائياً شخصياً
وهذا العلم كما لا يخفى وان من مسائل العلم قضائياً ما عارضة فيه
يخرج عن المسائل بانه وان لم يكن في نفسه ما يقرر ومن حيث كون
قضائياً بطبيعته الا انه لم يكن في نفسه ما يستلزمه في قوله في اي القسم
في القسمين فيه ان المراد من القسمين هو فرد ذلك المقدم كمرور في
القسم مطلقاً بانه لا يتحقق القسم في فرداً فافهم قوله في اي هو عرضي
بالحقيقة لان العرضي موضوع هو مقدم كمرور ولا يستلزم في
العلم بالحقيقة ان العلم بالذات العرضي الذي لا يخفى انه يكون مجموعاً
العرضي الذي لا الذي هو مقدم مقدم كمرور وعلى تقدير ان يكون المراد
في الجواب الذي هو بوجه العرضي ولا يخفى ان يكون الجواب الذي هو
على المسألة والقسم مع ان قوله في حقيقة ان البحث في بدل على ما
ذكرناه ودينا في قوله في العلم بالحقيقة ولو ما قلنا قول استاذنا
في انه كما يشهد بمصدره بقوله في صريح خلاف ما في الاصل ان القسم
في قوله في حقيقة راجع الى الفرق في خبره قال استاذنا ولعل وجهه

اي وجهه كون هذا الجواب جواباً عن السؤال الاول لا عن الثاني وقوله في
القسم منسوب معطوف على قوله في بعض القسمين في العلم بالحقيقة
على قوله في بعض القسمين في العلم بالحقيقة كون هذه الصورة كما ان من الحروف
مستندة بالفعل الا ان من الافعال ان القسم وبنينا ان القسم يكون بدنه
منها لكن قوله مستنداً بناسب كون هذه الصورة منها وقوله مستنداً
ان الحكم على الامن قوله معنى اي حال كون ذلك منقسم مستنداً بقوله في
منه ويحتمل ان يكون حال الامن قوله في العلم بالحقيقة اي حال كون العلم
في جواب السؤال الاول مستنداً بقوله في العلم بالحقيقة وقوله في الجواب عن
السؤال الثاني وقوله اما ان يقول لا قبله اولية اي بان يقول في
العلم الاول من القسم انما يكون في جواب السؤال الاول هو ما ذكرناه من
ان معناه ان يكون العلم على سبيل التقابل عرضياً مطلقاً لا اولية
من الامر اذ هو اخص عن قسم احد من العرضي الذي لا عن مطلق
حيث قال بل انما هو من القسم يخص وقوله بان يقول ما لا قوله ما ذكر
من قوله في القسمين في العلم بالحقيقة لا يدل على ما ذكرناه من انما هو
عن قسم احد من العرضي الذي لا يدل على ما ذكرناه من انما هو
العرضي الذي لا مطلقاً انما يشيرون ما اوردته في مستند دخل فيه بانه
لا يصح ان يستند به وهو موجود عند البحث في هذا وان كان مستنداً
في تمام الجواب عن السؤال لا في هذا الجواب ان العلم فيه فالبقي ان يبق
ان يدعى مع العلم في قوله في العلم بالحقيقة ان اثبات مقدمه وقوله

ان يصير نوعا معيناً موضوعاً في العلم ان العرض
الذي شرط له في التقابل ليس بالشيء او بالعدم وممكن ان لا العرض
لم يكن ممثلاً في نوعه ان يصير نوعاً معيناً والعرض الذي يكون تقابله
مع تقابله في التقابل لا يكون بالشيء بل يكون ممثلاً في نوعه ان يصير
نوعاً معيناً وهو ان لا يكون بالعدم وممكن ان يكون ممثلاً في نوعه ان يصير
الاخرى من القدرين ممكن ان يتبدل بالآخر كما لو ادوا اليه في التقابل
ممكن ان يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
وليس في العلم من شأنه ان يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
عوضاً عن كل واحد من المتضادين في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
كان في العلم في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
التقابل ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
والاخر ان موافقان لما يكون ممثلاً في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
عدم ظهور وجهه في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
لان كل واحد من المتضادين في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
العرض الذي هو العرض في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
انه كونه من هذا العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
التقابل في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
انت خبير ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
ان يكون موضوعاً في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون

على تقدير كونه تماماً في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
ان يقع عدم اعتبار تقابل الاشياء في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
دون شيء فلا يكون التقابل في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
فما لم يكن ممثلاً في نوعه ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
وعوضاً عن كل واحد من المتضادين في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
قابلاً في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
الاخرى من القدرين ممكن ان يتبدل بالآخر كما لو ادوا اليه في التقابل
ممكن ان يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
وليس في العلم من شأنه ان يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
عوضاً عن كل واحد من المتضادين في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
كان في العلم في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
التقابل ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
والاخر ان موافقان لما يكون ممثلاً في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
عدم ظهور وجهه في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
لان كل واحد من المتضادين في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
العرض الذي هو العرض في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
انه كونه من هذا العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
التقابل في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
انت خبير ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون
ان يكون موضوعاً في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون في العلم ان لا يكون

جاء كونه لا مع مقابلة شئ ولا يحتمل ان يكون بمعنىه وكان في ذلك
معنى الانتقال او كونه اى ما يحل موضوع عنه الانتقال المقابل
او اوصلا اليه بل اى ما في الاحوال مخصوصه به وذلك لانه لا يقابل بين
الشيئين في قولنا ان الفلك كذا وجها وان له بيتا مثل ان الفلك كذا وجها
عناوته ويحتمل ان يكون له وجه الشئ القدر كذا وجهه وما ذكره بعد ذلك
من زيادة التأكيد انتم في ما هو ساقط قبله من انه لا يشك في ذلك
بالفعل والرائية والحق بالبرهان ونحو ذلك فمثل بعضه بالحق والبرهان
لا يخفى انه لا يظهر وجه كون القابل بين الساقط وجهه والحق بالبرهان
هو القابل بين المستقيم من القابل بين المستقيم من القابل بين المستقيم
وكون القابل بين المستقيم من القابل بين المستقيم من القابل بين المستقيم
ان يكون القابل بين المستقيم من القابل بين المستقيم من القابل بين المستقيم
القابل بين المستقيم من القابل بين المستقيم من القابل بين المستقيم
بالاخر فافهم لا يخفى ان المقدم في ما ذكره من قوله القابل بين المستقيم
لا يكون الا بين الاثنين فقط فالقابل بين هذه الاحوال مستلزم
غير غير شاك في مقام كون العرض ومصادقا بالقابل بين المستقيم
الا بين الاثنين كما حال من هذه الاحوال وسلب السلب لا غير غير
ويدل عليه كل شئ كما انتم ترى وجه كونه مستلزما بالحق كونه مستلزما
فوق الاثنين والقابل بين المستقيم ليس الا بينها لا يخفى ان هذا الحكم ليس
بديهي فاحتاج الى البيان والايق عليه ان بين وجهه من المستقيم

ان الواجب والامكان والاشتغال اشتغالهم من كل واحد ان اشتغالها
مستلزم من اشتغالها لا يخفى في قولنا ان واحد من وجهه واجهة واحدة
ما: فافهم ما قاله في قوله القابل بين المستقيم من القابل بين المستقيم
بمعنى عال في قولنا واحد من وجهه واحد من وجهه واجهة واحدة واجهة واحدة
اجهة واحدة واجهة واحدة واجهة واحدة واجهة واحدة واجهة واحدة واجهة واحدة
الوجه واحد والاول فان كان تصور كل منهما مستلزما لتصور الاخر فافهم
بل بينهما القابل بين الانتقال والاشتغال فان كان من شأن موضوع
العدم الانتقال بالوجود في القابل بين المستقيم من القابل بين المستقيم
فقابل الاكابر السلب في قولنا ان واحد من وجهه واجهة واحدة واجهة واحدة
اقابل في قولنا من الاثنين اى في الواجب ونظيره ما ذكره ابن ابي حبيب
في معنى التنازع بقوله اذا تنازع القولان لانه قال باطل مرتبة
التنازع فانه من الاقسام قبل اى بين قيوما كما مر في اثر ما يقوله
الشيخ قبل الاول وكون الثاني هو الاثر فينتج ما هو عليه من مستلزم
والصحيح جمع الصحيح في قولنا القابل بين المستقيم من القابل بين المستقيم
هو مستلزم فيها وان كان باطلا لم يخلو من اشتغالها فافهم لا يخفى
انما السلبين ومنه انهم يعرفون بنور بصيرتهم حقيقة الحال غير غافلين
الى القابل فان التحقيق من يعرف الرجال بالحق لا يخفى بالرجال انه في
ان هذا البيت مستلزم اليه قوله بيت بنور فطرت خود ميرود ورثته
براعه خاطرون بهتان بدونه **قوله** الى ما قبل اولى او في كونه

عن منقول عن القرائي يفتنون الى النقل بل يفتنون الى الحقيقة
الامر من غير النظر الى القائل قال لهم ليس معي فاني قال كقولهم
يقى ان في العبارة استحياء لم يردوا بالاصل ان كونه كذا مطلقا
ايصالا كما هو مستحب في الادب والضمير في معنى هو موصوف القريب بالان يقى
تخصصها بالان والاسم على غير الالفاظ الاصل والحق في معنى
مباد وجها وفصل الى غير ذلك من غير ان تخرج من هذا الكلف بعينك
الى الطبع ليجعل كلامه على ما ذكره من الحق وارجى كما لا يخفى والامر
او القدر في الظاهر ان يقى بالواد او ما ملكت عقلا على قوله من حيث
يوصل الى المطلوب بتقدير من حيث يوصل الى المطلوب وعلى قوله القوي
لكن الضمير هو في معنى مستتر في معطوف على راجع الى المعطوف وهو
وفي معطوف الى المعطوف تصديق على تقدير الاول والضمير هو في
فيما هو سابق على معطوف عليه اسبق من العطف الى الاول وبعد
العطف الى الثالث فاعلم ان في هذا الاستدلال في الكلف بعينك
وهو اي موضوع منطق اعاده بما ذكره من تصديره بتوسط
والايجات والاجابة المذكورة في الشرح لانه منها مقدر في
الكلام لانه قد خالف الظاهر مستهوي خالفهم اياه كما هو
وهو مستفاد من منقول في ابي حنيفة البرزوي ويحيى ان كونه
خالف في كلامهم مستهوي في قولهم البحث متعلق بقوله خالف
ومقتضى العبارة انهم عدم القدر وليس الامر كذلك بل انما القدر

الا ان كونه كذا في التحليل كذا قوله عليه السلام عنيت امره في
اي الاجل برة ثم لا يخفى ان كلامهم لم يدل على قطعية على حصول
القريب نعم دل على قطعية لحيث انهم بالذات على مطلقا في
والقول بان موصوف مقصود بالحيث بالذات والقدر في العلم الا ان
الاستدلال من كلامه ان البحث مطلقا مقصودا هو موصوف القريب
حيث قال ان خالف الظاهر مستهوي كرفع الظاهر افاضة عليه من الظاهر
لونه مستهوي وفاقا خالف مستر راجع الى المعطوف كما عرفت في
شئ وهو تصحيح كلامه لا يحتاج الى وجوه اوضح لصح ما ذكره
كما لا يخفى على الفطن نعم لو كان مستهوي كون موصوف مطلقا
موضوع كون كلامهم في الفاعل لا يشهد بحسب الظاهر ان
موضوعه هو موصوف القريب فافهم ان في قوله مستهوي في
قال استاذ الاستاذ بالحق فيكون التصديق متعلقا بالحق
من قوله بل يرتب قوله بعد وقوله وبما صرحوا ان كان كونه
في اسارة الدليل الخ في لا يخفى الذي عن المسألة ان ثبت في
الحقيقة بوقفة دليل او دليل او كذا في ان يكون اسارة في
والذكر بارجح الدليل مستهوي اعلم ان ما استفاد من قوله
الحق والدين وبما صرحوا الوجهين ان يعبى بالحق بل هو لا يفتقد
مقتضى الدليل الثالث لكن يمكن ان يكون مراده بالوجه الاول كونه
موصولا في كون الدليل ان في موصولا بعد وقريب الى ان يقى

ان وجدنا ان الابدع بالماضي ثم قال في قوله الوجهين انما
ان يقول في معرفه في معرفه موصوف بعد نظر الموصوف
الثاني البعد بالماضي ثم في معرفه الاول وعلى هذا التصريح
الماضي في الحاجة فاصلا الوجهين متصوفا ان لم يعلم في
الاحتمال به فاما الابدع بالماضي اما القول بان البحث من
حيث البعدية الامن حيث الابدع فلا وجه واحد للاختلاف
فانما تصدق في ان وجهين فهو كما ينبغي ان يكون
موصوف القريب البعد والقرين التصديقات هو معرفه
من الكليات في القول بموصوف الابدع وموصوف القريب في التصديق
بوجود البعد بالقرينة والابدع بموصوف في القول بالانفكاك
ثم لا يخفى ان حال الكلام الذي قاله في كونه ما يتعلق بقوله الابدع
على احد الوجهين اختلافه من اطلاق القرينة على مقدم
قوله احد القولين هو لا اطلاق احد اطلاق القرينة لها فلم
نجد ان الوجهين في ما ذكره استاذ الاستاذ في كلامه
لعلنا لم نعرف ضرورة اننا جازين هذا الاطلاق لم حقيقة
وذلك في كل منهما تصويري نعم عند فهم هذه الادوات
عادتك وصار تصديقا كمن لم يدر في الاصل وما دام لها
وفيها لم يزل من التصديقات والاشرف على ما في كونه تصديق
والقول من معلوما التصديقية ووجه بان مقدم التلا

فقط بان القوة القريبة بالفعل فما معدود ان في معلوما
التصديقية دون التصديقية بقرائن موصوف في كونه في كونه
التصديقات انما تم علم ان موصوف الابدع في التصديق يكون
تصديقا حقيقيا القرينة كونه الي جعلت في كونه في كونه
بعد في موصوف البعد في القرينة لا خلاف وعوضت هذا
الاستاذ في نظره في ان القبول كمن في كونه في كونه في كونه
منها حيث ينبغي مع ملاحظة التركيب غير ان بعد وقال استاذنا
عن مقدم الاصل بان يكون ذلك في كونه في كونه في كونه
لهذا العنوان في اي بان يثبت ذلك مقدم موصوف والوا
بعنوان الاصل بان يثبت كونه موصوف له في كونه في كونه
والواقع واقعه ويزاخر في انية التصديقات والتصديق في كونه
في كونه عن اعراضها الذاتية وقوله لان كونه في كونه هو
الاصل البعد قال الاستاذ في ان صدق استحقاق في كونه
لا يقتضي صدق ما في الاستحقاق على ما في الاستحقاق فليكن
قرينة هو الاصل البعد لعلنا في كونه في كونه في كونه
في كونه على انه لم يصدق استحقاق من دعوى صدق ما في كونه
استحقاق في كونه على كونه لان كونه في كونه في كونه
اي موار والبحث في كونه في كونه عن الاصل البعد في كونه
معنى هذا القول بهذا البحث عن احوال موصوف البعد في كونه

والمعنى انهما مجموعا في شدة وعلوها لثبات معنى كماله واداء
فجئت العزة وتحت على التحريم من ان لم يدل على الوضع
وهنا ينافى ما ذكره هناك ويمكن الجمع بينهما كما يحا على التحقيق
والحق ان هذا اللفظ يفتي العزة وضمها مع تحقها كما هو
على الوضع انتم فان الطبيعة شغلت اي شغرت وفي امر
يقا انفس في شدة اي اسرع فيه بولدها لا ينفرد في اللفظ اي
اي الدلالة الطبيعية بل يستلزم ان يكون في الفصحى على
والاستقرار لا لانه كان في كونه العقل بغيره ووسطه في
القسم مع قطع النظر عن الامور الخارجية عنه فهو على وال
فليس مستقرا ومنه من قولهم لثباته لما يجرى العقل به بالليل
او الماسواه وليس له اول قطيعا والثبات استقرارا والظان
جبر في الاثنان او الثلاثة في الدلالة في اللفظية قال المحقق
اليزدي قوله ويراد في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية
حيث يتم انحصار الطبيعة في اللفظية وهذا من اتفاق التفسيرين
انتم ومراره من اصحابها هو ان اللفظية في اللفظية في اللفظية
هو مصدر الدين محمد بن ابي العلم ان هذا قال في حاشية
المطالع تحقيق ان النفس والى على اللفظ واللفظ والى على
النفس والنية وهذه النود والى على الامور الخارجية والى
والى ليس بدلول والرابع على كل واحد واحد من المتولين

والى باعتبار ما هو الاول باعتبار الدلالة النورية الذاتية على اللفظ
باعتبار حقيقة الدلالة الطبيعية انتم على لفظ جبر الدلالة في نفسها
بالدلالة الطبيعية الغير اللفظية فان النود العقلية قد تكون
غير اللفظية وان كان بنا العلم على ذلك فيكون واما ان كان
انتم في الدلالة على الامور الخارجية حقيقة طبيعية الا ان في ان
شأن المطالع قال بان الدلالة النورية العقلية على الطبيعة قال
فوسما بها في شدة كماله ولم يعلم انه من غير ان يكون لفظ التحقيق عدم
العرض بقصا في ما به عنه في ان في نفس في لفظ كماله واداء
انتم في الصفة على الوجه ان على حاشية كماله في وجه اللفظ
على انتم من حيث انتم في اللفظ من حيث انتم في اللفظ
لوقته قال المحقق اليزدي الدلالة بعد تحقيق من ان اللفظية
بالعلاقة الذاتية مالا مدعية في الوضع ولا للظن الا في حاشية
او لا ريب في تلك الصور في اللفظية في اللفظية في اللفظية
فقط في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية
ان في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية
والا الطبيعية في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية
انتم انتم في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية
بجميع مقدم ما صحح اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية
ويكن تفرقة في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية في اللفظية

منها في مقابلة مستل محض لا يشترط فيه قوة فلا
ويقال قوله الحق اوجاب انه في كل ان كان يكون مستل
من عند لا مستل من الغير فيجوز الاستدلال وان كان
من قوله فان فرق بين ان من عنده في كل ان يكون مستل
لا يمنع من ان يكون مستل من غير عدم الاضطراب في قوله عليه
قوله وان فرق بان الطبيعة لا يفرق في كل ان في كل ان في كل ان
الفضل في القوة على قدر جبره لا يفرق في كل ان في كل ان في كل ان
فعال الطبيعة ان يكون مضطرب منها انه وقد تفرق في كل ان
العلم والدين الله وقد تفرق في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
الطبيعة في الامثلة المتكسرة في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
مستل من ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
الاختلاف في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
لكن الاضطراب لا يمكن ان يكون في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
الاختلاف في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
من الاختلاف في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
الارادة العارضة باعتبار الاختلاف بين الامثلة المتكسرة في كل ان في كل ان
ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
بعض من ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان

بالاضطرار في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
العلم في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
ان الاختلاف في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
قوله الحق اوجاب انه في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
ان فرق بان الطبيعة لا يفرق في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
ما ذكر في قوله وان فرق بين ان يكون مستل من عند لا مستل من غير
غيره في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
منقول عن الغير لان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
نعم لو اجري تلك الاجتهاد على كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
لربما لم يكن ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
وقوله الحق اوجاب انه في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
ان يكون مستل من غير ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
على الاختلاف في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
مراد به ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
وعليه قوله الحق اوجاب انه في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان
ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان في كل ان

يدفع المنع المتوجه على الافتعال أفر في لاف في يدع بهما
القول يدفع في مواضع متعددة يجوز هذا الافتعال كما علم
أنه في وجهه هذا الافتعال يجوز لونه مراده لا غيره إلا أن الكلام
الرافع فيه يدفع بهذا الافتعال وقوله وجب جواب أي جاز
الافتعال الثالث أن يقول لا ماؤله ان وقوله يدفع به
الافتعال أي يدفع بجوابه كجوابه بالضم بان مدار الفرق عليه قوله
والجواب وهذا الافتعال غلط من الافتعال الثالث والرابع
بل جازم افتعال أفر في ان ثالث وهو ان الظاهر الأول هو الا
ضطرار وفي الثالث هو عدم الاضطرار وجب منع عدم الاضطرار
في الثالث هو عدم الظاهر صحيح وعنه هذا الافتعال الظاهر في
قوله الضم وعدم صحته ثم لا يخفى على المتصف ان قوله وان فرق بان
الطبيعة مشطرة كما تفكر بان حكمه بالاضطرار فيها وبعد
في ان لا يثبت لم يثبت المغير في المنع متوجه على اللفظ
ما وناو لو لم ماؤله فيعلم ان اي ان يجوز للمانع ان يقول ثانيا
كلاما عما هو الظاهر من كلام الفارق لا على حال وبيع ظاهرا
كلام الفارق فيه كالمرة تام ولا تغفل ولا تحقق أي تحقق
الكلام في هذا المقام بحيث يظهر منه بطلان ما ذهب اليه بعض العلماء
العظام من استلزامه في الظاهر ان يقر لازم صحة كون الدلالة
بما يقال من كلامهم الى لازم واما على ما ذكره فيحتاج الى اعتبار

الاعتبار ليس اداة الالف واللام قول كانه دالة لجزان كون
بانه الوازم اعم والالف الدالة على ان يكون له اسم فاعول مستبعد
لأنه لا يخفى على من لا ادراك له ان قوله لا يخرج المعين قال صاحب
المعارج لبقية حاصل من ترك الالف لاعتبارها من اجزاء قد يفسر
بالكيفية المتناسبة مع وسطها حاصل من تقاعل الالف صريحا
بان تصغيرها في انما في حفظ فيستعمل في لبقية بالمتطابقة متبعة
عن قولها بان يفعل كذا بلفظه في مادة الا في كذا الصورة كل
شما صورة الا في كذا في شئ منها لبقية متشابهة في الالف متوسطة
انتهى قوله وفي انما في كذا في شئ منها لبقية متشابهة في الالف متوسطة
غير واقع والكلام في كذا في شئ منها لبقية متشابهة في الالف متوسطة
عنه وقوله كذا في شئ منها لبقية متشابهة في الالف متوسطة
السير في شئ منها لبقية متشابهة في الالف متوسطة
ان كذا في شئ منها لبقية متشابهة في الالف متوسطة
وجه وشما لبقية متشابهة في الالف متوسطة
بأنه في كذا في شئ منها لبقية متشابهة في الالف متوسطة
ان من نظر الالف في شئ منها لبقية متشابهة في الالف متوسطة
الالف لول مرة واحدة الامر بينه فلو تحقق لالان في الالف
شقا لان من الفف عن نفسه لم يتجا وزعم قلنا ان تنبها على
ان التيم لا يتبعه الزا لبقية متشابهة في الالف متوسطة

التعريف بهذا الطريق لفظ التمام انما هو لان العادة ان يذكر
التمام في مقابلته بحيث كان لا يكون مقابله بدون من غير
بان ذل التمام فهو مستحق ان يقال انه غفل عن الينا الاعراف
انت خيرة لانه لو تم فهو هو او ذل دون لفظ الجمع ثم اعلم ان
من كل محقق الجدية في جوابه على شرط التمام لفظ التمام
اشعار بالتركيب حيث قال له في جوابه ان كان التمام
منه وجب والافضل وقال له وهو من جهة المستلزم هو
لا يكون من جهة مستلزم خارجا عنه ثم قال محقق الجدية ان كان لفظ التمام
غير تام في الجسد البسيط لفظ التمام اعم منه في النوع البسيط فاراد
ان يقول له وهو الذي فيه دخل مستلزم التمام في جوابه بلفظ التمام
كان ليس اعم له انما هو ان يكون وجه قوله غير تام هو لا اشعار
بالتركيب قال له ان كان اولي وانتم فيه ان الغرض هو التمام
اشعار التمام قال له لو لم يصدق ما حصل ان معنى تمام ما وقع
ان لا شيء من جهة الموضوع له خارجا عنه فتناول الموضوع له
البسيط لعل بنا كلامه على ان التمام اشعار بالتركيب لهذا التمام
يجعل التمام لفظا لان فوج في التمام لا يمكن ان يكون في ذل
لفظ العين في بدله فان المقصود بالاشارة حصول التمام
التي في انت تعلم انه لو قال على ما وضع له بطا بغيره دون
التمام كان التمام تاما ومطابقا لما كان من مقابلته بقوله على

على فوج في التمام انما هو لان العادة ان يذكر
او ما في موضوعه كما لا يكون مقابله بدون من غير
بل ذل التمام بدله مستحق ان يقال انه غفل عن الينا الاعراف
لفظ التمام لا يشعار بالتركيب الا لم يذكر العين في الاما عن الاشعار
بدله مع كونه اخيرا في جوابه على شرط التمام لفظ التمام
ونعم يمكن ان يقال في جوابه ان عدم اشعار التمام بالتركيب لا يدل
اريد بالتامية التامية كالتامية في التمام على ان يكون التمام
كذلك ينبغي ان يقال هو حصول التمام كما لا يكون من دون ذلك
باسا لفظ التمام لا يمكن ان لا يتقدم لانه ان اعتبر الاوصاف في
قوله بل وانما جعل شرطه في قوله بل وان جعل التامية كانه
فوج في التمام على ما وضع له في جوابه في التمام في التمام
التمام ثم قوله بعد العلم انما حصل في التمام بعد علم السامع
والغافل انهم لم يربوا عن لفظ التمام لانه اشعار بالتركيب
لما حصل له في هذا العلم على انما حصل في هذا العلم غير مسلم
فان قيل ان فهم التمام عن اجمع الاشعاره وفهم عدم
التمام انما يكون من ايراد لفظ التمام لان لفهم التمام ولا يتم
من عدم الاشعاره في جوابه ان فهم التمام عن اجمع الاشعاره
بالتركيب فهم عدم التمام من ايراد لفظ التمام مستلزم ان التمام لا
فيه بالتركيب لكان ايراد لفظ التمام انما كان فيقول الجدية على

اور وجميع مخصوصا في ترجيح الجمع على العين يعني انه لو كان
جود الابر او مشعرا بانه لا اشعار فيه بالتركيب ان غيره مشعرا
بالتركيب يقول البحث على من اور وجميع على غيره خصوصا
في ترجيح على لفظ العين الذي لا اشعار فيه اتصالا ولو كان جود
ابر ولفظ مشعرا بانه لا اشعار و بان غيره مشعرا بانه لا
يكون الا اشعار في لفظ الجمع وان يكون في لفظ عين ليس فيه
اشعار اتصالا وهو بحث في لا يخفى فهذا القول متفرع على قوله
ولو كان جود الابر او جود بحيث ان يكون متفرعا على قوله بانه لا
عن جميع الاشعاره او من يرد على من اور وجميع انه مشعرا
بالتركيب بالتركيب غير لازم بل من خصوصها باعتبار ترجيح على
لفظ العين اذ فيه عدم الاشعار في لفظ عين فيه وقوله بل هو
صورة دور فان قيل ان بعد فهم الهمز عن جميع الاشعار
بالتركيب من ايراد لفظ الهمز يفهم عدم اشعاره به من فهم
فلا دور في ان الهمز لا يفهم من جود ايراد لفظ الهمز بل كلفظ
انه غير مشعرا في فهم الهمز مع انه يمكن ان يرق انه لم يقل بانه
بل قال صورة دور في غير ان يكون الهمز بها انه دور في الصورة
لا بحقيقة فافهم فان الظاهر الاول بقرينة قوله فافهم فان
فهم الهمز في الظاهر ان قوله بل فيه صورة دور متعلق بقوله
حصول هذا البنية بعد العلم لا بقوله فهم الهمز في فان

فافهم الهمز عن جميع الاشعاره بالتركيب بما يكون وحقوقا
لم يكن ان لفظ الهمز غير مشعرا بالتركيب في اشعار لفظ الهمز
بالتركيب يفهم الهمز عن جميع الاشعاره بالتركيب صورة دور في
ان يكون لفظ الهمز هو صلة الاشعاره مقدر و يمكن ان يكون صلة
فالفهم المحذور راجع الى التركيب في لفظ الهمز هو صلة الاشعاره
مقدرة فتأمل قوله كيف يمكن مطلقا بهذا في علم غير ان قوله
هذا ليس مقصودا احكاما بل هو موطوء مقم طفيقنا و لا نش
من هذا بل على حسن كما لا يخفى على من له وظيفة من البيت والهمز
من اللفظ المتروك الدال على المقم كلفظ العين ومن اللفظ المتروك
المحذوف في الدلالة على المقم كلفظ الهمز وقوله وكره اللفظ على
على اسم ان قوله لبيان الخبر للكل من هذا او يكون الخبر الاول قوله من
وظائفنا وهو خبرنا له وقوله بعيد في الغاية خبر بعد خبر وخبر
بمتاخره وف وقوله ولعله هذا قال لعل ان هذا الخبر هو خبر
بامثال هذا الذي لم يكن هذا التوجيه رتبة ولعله لعدم لونه ان كان
العجب منه التوجيه بامثال هذا في لعله رتبة تفهم اعلم ان
الليكن في قال في حاجته معلول ولو ان التفهم تابع للمطابقة
معناه التبعية في المحط من اللفظ الثاني الزمان انما في حفظ
فانه يفعل في مواضع كثيرة قال المحقق في خبره وبقايل ان يقول
يستكمل بدلالة الهمز على الفصيح على قصاصه المتكلم فانما بدلالة

وضعية خارجة عن الاقسام الثلاثة الالهية الا ان يخرج من كل الاله
بان يراد بها ما لا اجل الوضع بان لا يخرج او كان او لم يكن
ان يقال ان الكلام الفصيح يدل عافصا على ان لا ما هو بل هو
مستلزم فيقول منه اليها بواسطتها فليكون دلالة عليها انما
وايراعى السطح الاثبات الظاهر ان ان يكون ذلك الدوران
كان معتبرا في معنى كونه العقل كما هو المستلزم لكونه كذلك لا
الذي لا يجوز العقل كونه ملاحظا على الاقسام فاما ان يكون
وايراعى انما اوله بان ربما يكون الدوران في كونه الاستمرار فيصير
في حيز القديم في الاقسام تحت كباين في موضعه وفيه
قال في حاشية الدين وجه ان من ان كونه العقل على ما هو عليه
قد في حاشية التجريد هو ما لو جرد النظر اليه لم يزل العقل بالاختصاص
وما نحن فيه الا كثره الا بضم المقدم انما قد ان معنى الكلام ان
من قال بعدم اعتبار الدوران في حيز الالهية قد غفل عن حقيقة
انقسم الدوران في حيز القديم الدوران لان اعتبار حيز الدوران في حيز
ولكنه بالاختصاص في كونه العقل انما يكون بعد ملاحظة انقسم
والا فم لعل وجرمان الدوران اعم من الدوران في حيز تحقيقه
وعدم انقسام الدوران عن الدوران كما في البعض غير مستلزم
فيق ان الدوران وان لم يتفك عن الدوران وكان مساويا لغيره
والتحقق كذا اعم منه قطعا كجس فليكن اذا العقل كونه ان يتفك

عنه وانما ان يكون بان من الانقسام كذا فليكن ولا تعقل انه
ثبت بالعقل لا بالاستمرار قال سادة ان ان يكون مراده من العقل
بمعاني الاستمرار هو كونه موقوف عليه بالدليل وليس هو اقطاعا
والفقط ثبت بالعقل ليس هو كونه العقل بمصطلح ما لا يكون العقل كونه
ملاحظا على انقسم الاقسام فاما ان يكون مراده هو الاول من
كونه العقل هو الثاني لا الاول بعد ان تعرف على ان كانت مراده
هو الاول لان الدوران دليل على ان الدوران انما هو في حيز حاشية
ويجوز ان يكون مراده من كونه العقل لا بالاستمرار كونه العقل
الاول وانما بين الاله والاشياء بان على كون القسمين في كونه العقل
بمصطلح كونه الدوران مراده هو التحقيق في حيز القسمين في حيز
الدوران والاول من انهما ما لا الاله اذ كان مراده في حيز
الفرق بين كونه ان يكون من فترت انقسم بهما ما في حيز
من التجريد انما فقال دلالة على ان المقطوع على ذلك بين
حيث ان لازم كونه الاخرى على ان يقال ان لازم تحقيق دلالة
على ان لازم كونه الاخرى لزم ومن البين ان دلالة على انقسم
اقول دلالة على ان لازم وعند وجوده كونه ان لا يحقق دلالة
بان يكون وجود الاخرى ما عدا الاله في حيز من دليل على ان
لفظ ربه على وجود الاخرى عندئذ لا انما القوي في الاله
على فهمه لو حقق كونه لم يحصل مساواة بتحقيق كونه انما

روز دوشنبه این کتابت در روز پنجشنبه



